



UNHCR
The UN Refugee Agency

**EMERGENCY
HANDBOOK**

- التنسيق والتواصل

--- في نموذج تنسيق اللاجئين

---- الميثاق العالمي بشأن اللاجئين في حالات الطوارئ

----- تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE)

---- في نظام المجموعة

----- نهج المجموعات

----- تفعيل توسيع نطاق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

----- التقييم الأولي السريع لاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات (MIRA)

----- مجموعة الحماية

---- بين الوكالات

---- هيكلية التنسيق الدولي

---- في العمل مع الآخرين

---- التعاون مع حكومة البلد المضيف

---- التنسيق المدني العسكري

استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني

البروتوكول الدبلوماسي

في إدارة المعلومات

إدارة المعلومات والبيانات

تقنيات تدريب عدد السكان

البيانات المتوفرة مسبقاً

في العلاقات الخارجية

جمع محتوى الوسائط المتعددة

الميثاق العالمي بشأن اللاجئين في حالات الطوارئ

26 يوليو 2024

النقاط الرئيسية

- عين أحد الموظفين (جهة التنسيق في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين [GCR]) ليكون مختصاً للإشراف على تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ضمن الاستجابة لحالات الطوارئ في منظمتك.
- استعراض التعهادات القائمة ذات الصلة بالعمليات القطرية التي قدمتها حكومة البلد المضيف، والجهات المانحة والجهات الأخرى لتقييم ما إذا كان يمكن تفعيلها لدعم الاستجابة.
- ادعم حكومة البلد المضيف في إنشاء فريق عمل مشترك بين الوزارات لتطوير خطة استجابة شاملة (الفقرة 21 من الميثاق العالمي بشأن اللاجئين) بما يتماشى مع نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين (RCM) وخطة الاستجابة لللاجئين (RRP).
- يمكنك معرفة ما إذا كان بلدك واحداً من بين البلدان الخمسين التي وقّعت معه وكالات الأمم المتحدة على التعهد

المشترك للأمم المتحدة من خلال صفحته الموجزة. ويمكن للمفوضية ووكالات الأمم المتحدة في البلدان تفعيل التعهد المشترك للأمم المتحدة عن طريق التواصل مع المنسق المقيم للأمم المتحدة الذي يمكنه تقديم إرشادات مفصلة حول كيفية الاستفادة من هذا التعهد في حالات الطوارئ.

- احشد التعهادات المواضيعية لأصحاب المصلحة المتعددين ومنصات الدعم الإقليمية من أجل دعم خطة الاستجابة لللاجئين.
- استفد من التمويل الإنمائي القائم أو المقرر من مصارف إنمائية متعددة الأطراف ومن جهات فاعلة في مجال التنمية لضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والوصول إلى الخدمات الوطنية لللاجئين على قدم المساواة مع المواطنين.

1. لمحة عامة

تتركز أهداف [الميثاق العالمي بشأن اللاجئين](#) الذي أقرته الجمعية العامة في عام 2018 على: (1) تخفيف الضغوط على الدول المضيفة؛ و (2) تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم؛ و (3) توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة؛ و (4) دعم الظروف في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة. وتتوفر [قاعدة البيانات الواسعة للتعهادات التي تم الإعلان عنها](#) منذ انعقاد المنتدى العالمي الأول لللاجئين في عام 2019 نقطة دخول مهمة في حالات الطوارئ، يجب استخدامها لتحديد الإرادة السياسية القائمة والتزامات الدول، والدعم الذي يمكن أن يقدمه أصحاب المصلحة الآخرون إلى البلد المضيف أو مباشرة إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن [التعهادات المواضيعية لأصحاب المصلحة المتعددين](#) ومنصات [الدعم الإقليمية](#) لديها بالفعل خطط عمل لكل بلد، ويمكن استخدامها لطلب دعم يشمل "جميع أطياف المجتمع".

كما هو موضح في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، تضطلع المفوضية بتفويض [لوضع خطة استجابة لللاجئين](#)، وهي أداة مشتركة بين الوكالات للتخطيط والتنسيق وجمع التبرعات، تتماشى مع السياسات والأولويات الوطنية، وتضم مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وعند وضع خطة الاستجابة لللاجئين وقيادتها على مستوى القطر، تُشجع المفوضية على تذكير أصحاب المصلحة بالتعهادات التي قدّموها في الميثاق العالمي السابق بشأن اللاجئين والتي ترتبط بشكل مباشر بخطة الاستجابة لللاجئين، مع التأكيد على ضرورة تنفيذ هذه التعهادات، وتسلیط الضوء على أن خطة الاستجابة لللاجئين تمثل أيضاً وسيلة للمتابعة والتعقب السريع لتنفيذ هذه الالتزامات المهمة من أجل دعم استجابات اللاجئين وتعزيز الدعم المقدم للبلدان المضيفة.

2. الصلة بعمليات الطوارئ

يوفر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين [صفته مكملاً لخطة الاستجابة لللاجئين](#)، إطار عمل لتعزيز تقاسم المسؤوليات والتنسيق وتمكين اللاجئين والمجتمعات المضيفة اجتماعياً واقتصادياً منذ بداية حالة الطوارئ. كما يُشرك الجهات الفاعلة في مجال التنمية للعمل معاً على وضع البيانات من أجل توجيه الاستجابة، ويُعد بمثابة دليل لإدماج اللاجئين في الخدمات الوطنية والنظم وخطط التنمية. ويتحقق ذلك من خلال [آلاف التعهادات التي قطعواها أصحاب المصلحة في الميثاق العالمي](#)

بشأن اللاجئين، والتي يمكن تكييف العديد منها لتناسب الاستجابات لحالات الطوارئ، إلى جانب مجموعة تضم أكثر من 500 ممارسة جيدة، تكون بمثابة مصدر إلهام ونصائح عملية للمشاريع والمبادرات.

3. التوجيه الرئيسي

يؤكد الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على أهمية الترتيبات الوطنية والإقليمية، ويوصى باستخدام [منصات وآليات الدعم الإقليمية](#) القائمة ذات الصلة.

بالمثل، تمتلك عدة دول خططاً لتنفيذ التعهادات، والتي يمكن أن تكون مهمة لتنفيذ خطط الاستجابة لللاجئين. كما تمثل التعهادات أيضاً تكميلاً جيدة لخطط الاستجابة لللاجئين التي لا تشمل الطلبات المالية من السلطات الوطنية أو الوزارات التنفيذية. وعندما لا توجد مثل هذه الخطط، يمكن دعم الحكومة في إنشاء نهج "الحكومة بأكملها" حيث تقوم سلطة مركزية (مثل مكتب رئيس الوزراء) بتنسيق خطة شاملة تتولى فيها كل وزارة (التعليم، الصحة، العمل، البنية التحتية، وما إلى ذلك) مسؤوليات وأهداف محددة وقابلة للتحقيق وواقعية وحسنة التوقيت (SMART)، وأحياناً تتضمن حساب التكاليف. سيسمح ذلك للجهات غير الحكومية والجهات المانحة بتحديد مجالات الدعم التكميلي بوضوح (تعرف هذه العملية أيضاً بنهج أصحاب المصلحة المتعددين).

تعهّدات البلد المضيف

يمكن أن تكون [تعهّدات السياسات العامة لحكومة البلد المضيف](#) نقطة انطلاق لتحديد الإرادة السياسية والنظم والموارد المتاحة التي يمكن مطابقتها مع التعهّدات المالية والفنية والمادية المقدمة من الآخرين بما يتماشى مع خطة الاستجابة لللاجئين.

نقطات العمل:

- عين أحد الموظفين (جهة التنسيق في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين) ليشرف بشكلٍ خاصٍ على تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ضمن الاستجابة حالات الطوارئ.
- راجع [التعهّدات القائمة ذات الصلة بالعمليات القطرية](#) التي قدّمتها حكومة البلد المضيف والجهات المانحة والجهات غير الحكومية من أجل تقييم ما إذا كان يمكن تفعيلها لدعم الاستجابة.
- أنشئ فريق عمل مشترك بين الوزارات لوضع خطة استجابة شاملة (الفقرة 21 من الميثاق العالمي بشأن اللاجئين) بما يتماشى مع [نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين](#).

تعهّدات أصحاب المصلحة المتعددين

يمكن استخدام [تعهّدات أصحاب المصلحة المتعددين](#)، التي تضم بالفعل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والبلدان المشاركة، كأداة لطلب الدعم في مواضع مختلفة، بما في ذلك إنشاء مستوطنة بشرية مستدامة منذ بداية حالة الطوارئ؛ أو طلب دعم القدرات في مجال اللجوء؛ أو تعزيز إدماج اللاجئين في الخدمات الوطنية ([الصحة](#)، [والتعليم](#)، [والإحصاءات](#)، [والحماية الاجتماعية](#))؛ أو ضمان [حماية النساء وإدماجهن في جميع مستويات اتخاذ القرار](#)؛ أو تشجيع [الفرص الاقتصادية](#) وضمان [الأمن الغذائي](#)؛ [والتعايش السلمي](#)؛ أو طلب الدعم القانوني من أجل الصالح العام

◦ يمكن الاتصال بقيادة أصحاب المصلحة المتعددين المعنيين للتعبير عن الحاجة إلى الدعم المالي والتقني والمادي. ويمكن العثور على جهات الاتصال على كل صفحة من [صفحات تعهد أصحاب المصلحة المتعددين على منصة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين](#)

◦ نقاط العمل:

- يمكنك معرفة ما إذا كان بذلك واحداً من بين البلدان الخمسين التي وقعت فيها وكالات الأمم المتحدة على التعهد المشترك [هنا](#). بالتعاون مع جهات التنسيق في المقر الرئيسي، يمكن للمفوضية تفعيل التعهد المشترك للأمم المتحدة عن طريق التواصل مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة الذي يمكنه تقديم إرشادات مفصلة حول كيفية الاستفادة من هذا التعهد في حالات الطوارئ.
- احشد التعهادات المواضيعية لأصحاب المصلحة المتعددين ومنصات الدعم الإقليمية من أجل دعم خطة الاستجابة لللاجئين (يمكن إيجاد جهات الاتصال كل صفحة من [صفحات التعهد](#))

فيما يلي الفرص الرئيسية للاستفادة من التعهادات بين أصحاب المصلحة المتعددين في حالات الطوارئ، على الرغم من أن القائمة ليست شاملة. تركز العديد من التعهادات على بلدان معينة، ولكن يمكن تقديم طلب لإضافة بلدان جديدة من خلال المفوضية أو مباشرة إلى قيادة التعهد.

(A) في المخيمات:

1. [المستوطنات البشرية المستدامة والتي تتسم بالقدرة على التكيف مع المناخ لللاجئين والمجتمعات المضيفة](#): لتعزيز وتنفيذ نهج مستدام ومتكملاً يشمل العمل البيئي والمناخي، والمأوى والسكن، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والحكومة، وتحسين التخطيط الحضري
2. [الزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي](#): لضمان الاستفادة من المساعدات الغذائية، والمنظومات الغذائية، والزراعة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة لللاجئين وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص النازحين قسراً بطريقة مستدامة
3. [صندوق اللاجئين للحماية البيئية](#): لإنشاء آلية تمويل مبتكرة ومستدامة للاستثمار في برامج إعادة التشجير والطهو النظيف ذات الأثر الإيجابي في حالات النزوح المعرضة لمخاطر تغير المناخ.

(B) الإدماج:

1. [الإدماج الإحصائي](#): لكي يتم إدراج اللاجئين في عمليات التعداد والإحصاءات الوطنية كي يكونوا ظاهرين للعيان منذ بداية حالة الطوارئ
2. [الإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية](#): لتعزيز الإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية لللاجئين، والأشخاص النازحين قسراً، وعديمي الجنسية، والمجتمعات المضيفة
3. التعليم ([الابتدائي، الثانوي، والجامعي](#)، [وضمان الوصول إلى وسائل التكنولوجيا](#)): لضمان أن يحصل جميع الأطفال اللاجئين على فرص تعليمية آمنة وعالية الجودة وذات صلة، ولتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم العالي وتحقيق قدرة الشباب اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الاعتماد على الذات.
4. الإدماج في النظام الصحي الوطني: [لضمان الوصول المستدام والعادل إلى الرعاية الصحية](#) والخدمات ذات الصلة بتكليف ميسورة، [والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها لدعم الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية في](#)

التحضير لوسائل الصحة العقلية والوسائل النفسية الاجتماعية الناجمة عن حالات الطوارئ المتعلقة بالنزوح

5. **الإدماج في خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي** (التعهد بتحقيق المساواة بين الجنسين والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي): بما في ذلك التدابير الخاصة بالاستعداد للطوارئ وتوسيع القدرة على الاستجابة من أجل ضمان أن تتمكن النساء والفتيات النازحات وعديمات الجنسية من الوصول المحسن إلى خدمات شاملة وعالية الجودة للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، وتعزيز الشراكات المبتكرة مع المنظمات التي تقودها النساء اللاجئات (WRLOs).

C) تدفقات الهجرة المستمرة:

1. **وثائق السفر الخاصة باللاجئين**: جواز سفر نانسين للقرن الحادي والعشرين، الذي يمكن من الحصول السهل والسريع على مستندات سفر قابلة للتجديد تحمي اللاجئين من الرد، وتتيح الوصول إلى مسارات تكميلية وبرامج لمّ الشمل، ويمكن قبولها كوثيقة هوية، ما يعزز الاعتماد على الذات
2. **إعادة التوطين**: تنفيذ طرائق التجهيز عن بعد للمقابلات والاختيار، وإنشاء آلية الاستجابة للاحتجاجات الإنسانية المفاجئة أو غير المتوقعة من خلال توفير حصن إضافية لإعادة التوطين
3. **مكافحة الاتجار بالبشر**: تعزيز الحماية لمتزمي اللجوء واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية والمهاجرين المعرضين لجرائم الاتجار بالبشر أو المتضررين منها
4. **الحماية في عرض البحر**: خطوات ملموسة جديدة لضمان حماية متزمي اللجوء واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية والمهاجرين المتنقلين عبر البحر
5. **بدائل الاحتجاز**: بدائل قائمة على حقوق الإنسان لاحتجاز المهاجرين من متزمي اللجوء واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية والمهاجرين

D) التعايش السلمي مع المجتمعات المضيفة:

1. **بناء السلام ومنع نشوء النزاعات**: لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري وإنشاء ظروف ملائمة للعودة الآمنة والكريمة وإعادة الإدماج
2. **منع خطاب الكراهية، والمعلومات المضللة، والتضليل الإعلامي**: لمنع الأثر الضار على السكان النازحين وعديمي الجنسية وعلى العمل الإنساني الناجم عن التضليل الإعلامي وخطاب الكراهية

E) دعم الحماية:

1. **تعهد المجتمع القانوني العالمي لعام 2023**: لزيادة وصول اللاجئين إلى الخدمات والمعلومات القانونية حول العالم
2. **مجموعة دعم القدرات في مجال اللجوء**: لتعزيز الإنصاف والكافأة وقابلية التكيف والنزاهة في نظم اللجوء الوطنية

F) التنسيق والشراكات غير القائمة على المعاملات:

1. **التعهد المشترك للأمم المتحدة**: يتم تقليل الاحتياجات والمخاطر ومكامن الضعف على مدى سنوات عديدة من خلال تقديم دعم شامل ومتتسق من جميع وكالات الأمم المتحدة للبلدان المضيفة. يقود التعهد المنسقُ المقيم، وقد تم إنشاؤه في 50 بلداً بحلول عام 2024.

2. **منصات الدعم:** منصة الدعم هي طريقة مرنة لتقديم الدعم المخصص لحالات محددة من قبل المجتمع الدولي.
3. **تعهد المدن:** دعم جديد للعمل المناخي؛ ودعم السياسات التي تعزز الإدماج والحلول الدائمة؛ ودعم السياسات والممارسات التي تزيد من فرص تنقل اليد العاملة والتعليم؛ وتحديد الاحتياجات الإضافية للتعاون الإنساني والتنموي والسلام.

مرحلة ما بعد الطوارئ

- في مرحلة ما بعد الطوارئ، من المهم أن تتم تعبئة الحكومات الوطنية والمحلية، والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والجهات الفاعلة في مجال التنمية للاستفادة من تمويلهم الإنمائي الحالي أو المقرر، بغية ضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لللاجئين وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الوطنية على قدم المساواة مع المواطنين.
- تعاون مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين للدعوة إلى تقديم تعهدات في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يوفر فرصةً مهمة لتعزيز الجهود في إطار تشجيع الدول على تقديم تعهدات جديدة أو تنفيذ التعهدات القائمة، والدعوة إلى زيادة الدعم لتمكين اللاجئين من القدرة على الصمود، وتخفيف الضغط على البلدان المضيفة، وفتح حلول في بلدان ثالثة أو في بلدان الأصل من خلال العودة الطوعية.
- زيادة الوضوح في التعهدات السياسية الحالية في الفعاليات المستقبلية (مثل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، والاجتماع الرفيع المستوى للمسؤولين، والمجتمعات الإقليمية، وبعثات المانحين، وما إلى ذلك) للدعوة إلى تعزيز تعبئة الموارد وتنفيذها

قائمة تدقيق

• a) التوظيف:

1. جهة تنسيق من الميثاق العالمي بشأن اللاجئين
2. أنشئ قسماً ثابتاً حول الميثاق العالمي بشأن اللاجئين في التقارير والمجتمعات، يربط بين **المجالات الموضعية الرئيسية**.
3. اضمن التزويد الكافي بالموظفين ذوي التخصصات المتعلقة بالتنمية أو بالحلول.

• b) التنسيق مع الحكومة:

1. استكشف إمكانية إنشاء فريق عمل مشترك بين الوزارات لتطوير خطة استجابة شاملة (الفقرة 21 من الميثاق العالمي بشأن اللاجئين) بما يتماشى مع نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين.
2. تحقق مما إذا كان التعهد المشترك للأمم المتحدة نشطاً بالفعل في البلد، واستفد من الخطة، حيثما أمكن، لتعزيز تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

• c) (إطار) التنسيق مع الشركاء:

1. استخدم **قاعدة بيانات التعهدات كأساس لبناء الشراكات**.
2. أدمج الميثاق العالمي بشأن اللاجئين في نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، والتي غالباً ما تفعّلها المفوضية في مرحلة مبكرة من حالة الطوارئ.
3. أقم روابط بين التعهدات وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي يعمل فريق

الأمم المتحدة القُطري عليه مع الحكومة والجهات الفاعلة في مجال التنمية، من أجل الانتقال من استجابة إنسانية تقليدية إلى استجابة تستند إلى نهج إنسانية بما يتماشى مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

4. أحشد الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف لدعم الاستثمار في المناطق التي تستضيف اللاجئين

4. السياسات والمبادئ التوجيهية

[Arabic\) UN, Global Compact on Refugees, 2018\)](#)

[UNHCR, Global Compact on Refugees Indicator Report, 2023](#)

[UNHCR, Roadmap to the High-Level Officials Meeting December 2025](#)

[UNHCR, Outcomes of the Global Refugee Forum 2023](#)

5. الروابط

[لوحة متابعة التعهدات الممارسات الجيدة النشرة الإخبارية الخاصة بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين](#)

6. جهات الاتصال الرئيسية

فريق التنسيق المعنى بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين:

hqgcr@unhcr.org

تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE)

20 فبراير 2025

النقاط الرئيسية

- إنّ تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) هو تقييم سريع للاحتجاجات متعددة القطاعات يمكن تكييفه بسهولة ومصمم خصيصاً لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ويمكن استخدامه أيضاً في سياقات أخرى للنزوح القسري
- يتولى فريق تقييم الاحتياجات مهمة تحديد منهجيات جمع البيانات التي ينبغي استخدامها والمواضيع التي يجب معالجتها. ولا يتطلب من مستخدمي تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) إكمال كل التقييمات المنصوص عليها في الإطار التحليلي الخاص بهذا التقييم، إذ بإمكانهم انتقاء و اختيار الأساليب والمواضيع وفقاً للظروف الموجودة لديهم (الموارد المتاحة، والوقت والغرض من التقييم، وأنواع التدخلات المخطط لها)
- يمكن تكييف أسئلة جمع البيانات الواردة في الإطار التحليلي لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) لمراقبة السياق المحلي، إذ يمكنك تغيير أو حذف الأسئلة المقترحة أو إضافة أسئلة جديدة
- تحتوي المذكورة الإرشادية لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) اعتبارات بشأن كيفية تطبيق هذا التقييم

1. لمحة عامة

في الحالات الخاصة باللاجئين تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق الاستجابات متعددة القطاعات بناءً على تقييم مشترك لاحتياجات الأشخاص المتضررين. إنّ تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) هو منهج للتقييم سريع ومتعدد القطاعات، تم تصميمه لمساعدة عمليات المفوضية على إجراء تقييم مشترك مع الشركاء يشمل أبرز الاحتياجات غير الملباة لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة وغيرهم من الأشخاص النازحين قسراً إضافةً إلى المخاوف الموجودة لديهم بغية توجيه التخطيط لتقديم استجابة فورية. وبالتحديد يهدف تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) إلى الإجابة على السؤال التالي: ما هي المخاوف الموجودة لدى اللاجئين والمجتمع المضيف لهم والتي تكتسب الأولوية حالياً؟

إنّ الأهداف الرئيسية لتقييم الاحتياجات في حالة الطوارئ هي التالية:

- توجيه تصميم البرامج وتحديد أولويات تقديم المساعدة في المراحل الأولى من الاستجابة
- التأكد من أن تكون المساعدات الإنسانية مبنية على الحاجات الموجودة
- التأكد من أن المساعدات الإنسانية تعزّز آليات التكيف المحلية الآمنة ولا تقوضها
- تحديد الاحتياجات الخاصة بكل فئة من فئات السكان وفهم تلك الاحتياجات ضماناً أن تكون القرارات المتعلقة

وبموجب الولاية التي تتمتع بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّها تتطلع بتنسيق وقيادة جميع جوانب الاستجابات الإنسانية لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين بما في ذلك التقييمات المشتركة لاحتياجات

2. الصلة بعمليات الطوارئ

إنّ تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) يطبق منهجيات متعددة لإنتاج تحليل سريع ومتعدد القطاعات يقدم توصييفاً كاملاً نسبياً للاحتجاجات الموجودة في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين.

3. التوجيه الرئيسي

العملية الأساسية: كيف يتم ذلك؟

إنّ تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) هو تقييم سريع متعدد القطاعات يتم على مستوى المجتمع المحلي وتم تصميمه للحصول على فهم أولي لاحتياجات. وفيما بعد المراحل الأولية للأزمة حيث تستمر الحاجة لإجراء تحليل أكثر تفصيلاً لاحتياجات، يمكن إجراء تقييمات متعمقة، سواء كانت متعددة القطاعات أو خاصة بقطاع معين، بحيث تكون مكملة لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE). ويقصد من هذه الأداة أن تكون نشاطاً يتم إجراؤه لمرة واحدة فقط بدلاً من استخدامها كنظام للرصد المستمر.

دور المفوضية ومسؤولياتها

في حالات الطوارئ يكون ممثل المفوضية في بلد ما مسؤولاً عن قيادة وتنسيق التقييم الشامل لاحتياجات اللاجئين من خلال التنسيق بين القطاعات. وينبغي على الممثل أن يطلب من الشركاء التنفيذيين في منتدىً مناسب مشترك بين الوكالات ترشيح موظفين للانضمام إلى تقييم الاحتياجات. ويجب تحديد منسق في المفوضية لتقييم الاحتياجات لكي يتصل بجهات التنسيق بين القطاعات أو المنظمات ويتبع معها. ويتعين على قادة القطاع ومنسقي حالات الطوارئ أن يقرّروا ما هي المعلومات التي ينبغي الحصول عليها من تقييم الاحتياجات للاستفادة منها في الاستراتيجية التنفيذية. ويساعد موظف إدارة المعلومات في منهجية التقييم وكذلك في التصميم وجمع البيانات والتحليل والتنسيق. وينبغي للمفوضية أن تضمن تنسيق التقييم مع الأنشطة الأخرى الخاصة بجمع البيانات.

إنّ لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) مبادئ ينبغي مراعاتها في جميع حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين، وهي كما يلي:

◦ يجب دائماً إجراء استعراض ثانوي للبيانات من أجل تحديد المعلومات المتوفرة أساساً

◦ ينبغي أن تكون تقييمات الاحتياجات الأولية متعددة القطاعات ومنسقة عبرها. (يمكن إجراء تقييمات تفصيلية

للاحتياجات تكون خاصة بكل قطاع بعد التقييم الأولي متعدد القطاعات

- إن أفضل طريقة للحصول على أنواع مختلفة من المعلومات تتمثل باتباع تقنيات مختلفة لجمع البيانات مثل زيارات المرافق، وعمليات المراقبة، وإجراء المقابلات مع المبلغين الرئисيين، وعقد مناقشات مجموعات التركيز/مناقشات مجتمعية

- ينبغي دائمًا تنسيق التقييمات لضمان إجراء أنشطة لجمع البيانات تؤدي لإنتاج بيانات قابلة للمقارنة ولا تكون متكررة وتولد رؤية مشتركة فيما يتعلق بالاحتياجات وبالوضع

إن تقييم الاحتياجات في إحدى حالات الطوارئ الجديدة المتعلقة باللاجئين يتطلب من المفوضية قيادة تقييم للاحتياجات بحيث يكون تقييماً مشتركاً ومتعدد القطاعات يشمل مجموعة من القطاعات والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وتساعد التقييمات المشتركة في تكوين فهم مشترك للوضع والاستفادة الجيدة من الموارد المتاحة. وفي الوقت نفسه يجب أن تكون جميع أنشطة التقييم متناغمة لضمان إمكانية مقارنة البيانات واستخدام الموارد بمزيد من الكفاءة. ويمكن تنسيق ذلك من خلال وجود مجموعة عمل خاصة بالتقييم أو منتدى مماثل.

الاعتبارات الخاصة بانخراط المفوضية على المستوى القطري

غالباً ما تعتمد تقييمات الاحتياجات على الوضع القائم، كما أن هناك عوامل كثيرة قد تؤثر على تصميم هذه التقييمات. وتشتمل تلك العوامل على مستوى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وما إذا كانت التنقلات السكانية مستقرة أو متغيرة، ويسافر إليها مقدار الوقت والموارد المتاحة للتقييم وأنواع التدخلات التي ينبغي أن تستفيد من التقييم.

عملية تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ:

توجد أدناه قائمة بالخطوات الأساسية التي يجب اتباعها عند تصميم وإجراء تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ. ملاحظة: تتم هذه الخطوات بشكل عام وفق ترتيب معين إلا أن العديد منها يتم تنفيذه بالتوازي مع بعضها البعض.

- تحديد أصحاب المصلحة الرئисيين ووضع ترتيبات التنسيق

- تحديد الأهداف التي يسعى تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) إلى تحقيقها والقرارات التي تساهم معلومات التقييم في اتخاذها

- تفصيل الاحتياجات للمعلومات من خلال وضع خطة لتحليل البيانات. ما الذي يحتاج إلى معرفته لتحقيق الهدف؟ يتضمن الإطار التحليلي لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) قائمة بالمعلومات التي يحتمل أن تكون مطلوبة، وهذه القائمة تغطي احتياجات المعلومات الأكثر شيوعاً أثناء التقييم السريع

- تحديد مستوى القياس. تم تصميم تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) لإجراء القياس على مستوى المجتمع (وليس على مستوى الأسرة المعيشية أو على نطاق الفرد، إذ يمكن إجراء ذلك في مرحلة لاحقة)
- تحديد الإطار الزمني لما سيتم قياسه من مرحلة ما قبل التدفق ومرحلة ما بعد التدفق، مثلاً ما إذا كان سيتم تسجيل بيانات ما بعد التدفق لتغطي كامل الفترة منذ بداية الأزمة أو فقط آخر ثلاثة أيام
- إجراء استعراض للبيانات الثانوية وإعداد سجل للتقييم يكون عبارة عن نموذج W3 (من يقوم بماذا وأين) وتحديد التغيرات المتبقية في المعلومات. وبإمكانك استخدام [نموذج جمع البيانات الأولية/استعراض البيانات الثانوية الخاص بتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#)
- تحديد ما إذا كان يلزم جمع البيانات الأولية. وإذا كان هذا الأمر ضرورياً، ينبغي عندئذ تصميم منهجية لجمع البيانات الأولية تتضمن طريقة لأخذ العينات من المجتمعات المحلية (يرجى مراجعة [المرفق 2 من إرشادات تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#))
- وضع خطة لجمع البيانات باستخدام [نموذج جمع البيانات الأولية/استعراض البيانات الثانوية الخاص بتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#)
- تصميم واختبار استمارات جمع البيانات، ويجب ترجمتها إذا لزم الأمر
- تدريب أفرقة جمع البيانات
- جمع البيانات الأولية
- جمع وتصفيه وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها، ويتم ذلك باستخدام [نموذج جمع البيانات الأولية/استعراض البيانات الثانوية الخاص بتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#)
- إجراء تحليل مشترك لتحديد أبرز النتائج والأولويات والتوصيات
- [نشر](#) المواد التي تتضمن بيانات ومعلومات (بما في ذلك ضمن المجتمعات المحلية)
- البدء بالرصد

لخطوة الأولى: مَن هي الجهات التي يجب إشراكها؟

إنّ عملية تخطيط التقييم التي تتم في المرحلة الأولى من حالة الطوارئ المتعلقة باللاجئين قد تشهد مشاركة مجموعة واسعة من الوكالات العاملة في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية والنظاراء الحكوميين وربما الجهات المانحة أيضًا. ويجب أن تتضمن عملية التقييم انخراط الجهات الفاعلة المسؤولة عن الإشراف وتقديم المساعدة في المرحلة الأولى من الاستجابة. ومن الضروري إشراك برنامج الأغذية العالمي وغيره من الشركاء المعنيين عندما يتجاوز عدد السكان الواجب تقييمهم 5,000 شخص.

قد يصعب التعرف على اللاجئين في المناطق الحضرية إذ غالباً ما يتنقلون من مكان إلى آخر ويميلون إلى التجمع في أفق المناطق داخل المدن أو قد ينتشرون في موقع عديدة. يمكن أن يستفيد الفريق من جهات التنسيق المعنية باللاجئين من أجل تحديد الأماكن التي يعيش فيها اللاجئون، وتقدير عدد السكان وخصائصهم الديمografية، وتحديد نقاط التدفق الجديدة، والتعرف على الفئات الضعيفة والمشاكل الموجودة على صعيد البنية التحتية والأمن، وكذلك لإيجاد آليات مناسبة للتكييف. وقد تشهد المناطق الحضرية أيضاً تغيرات سريعة على مستوى الاحتياجات. وعادةً ما يتولى موظفو الحماية أو العاملون في مجال الحماية المجتمعية مهمة تجميع عناوين الاتصال الخاصة بجهات التنسيق المعنية باللاجئين.

فريق التقييم ومجموعة عمل إدارة المعلومات بشأن اللاجئين

يُعد فريق التقييم بمثابة مجموعة عمل مؤقتة تضم أصحاب المصلحة الذين يديرون عملية تقييم الاحتياجات. ويشمل أعضاء هذا الفريق القادة التنفيذيين الذين يحددون ما هي المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات، ويفسرون نتائج التقييم، ويصممون التدخلات بناءً على تلك النتائج. وكذلك يتضمن الفريق مديرًا للمعلومات يتولى تصميم التقييم ويخترق الموقع التي سيتم تقييمها ويجمع البيانات وينتج مواد المعلومات بنسختها النهائية. يضطلع فريق التقييم بالواجبات التالية:

- الاتفاق على إطار زمني ومنهجية لجمع البيانات وعلى عملية لتصفيية النتائج وتحليلها وكيفية مشاركتها ونشرها
- تحديد نظام للإحالة في حالات الطوارئ للتعامل مع التدخلات العاجلة التي يجب تنفيذها والتي يتم الكشف عنها أثناء عملية التقييم
- الاتفاق على الحد الأدنى من البيانات القطاعية المنقذة للحياة
- إكمال وضع النهج المناسب للتقييم وتصميمه
- تحديد المواقع
- تنسيق الموارد والتدريب والدعم اللوجستي

سوف يتبع على فريق التقييم تحديد الموارد المطلوبة. وإذا كانت الموارد محدودة فقد يؤثر ذلك على تصميم التقييم. ومن المهم التأكيد من أن الموارد المخصصة لتقدير الاحتياجات معقولة ومتنااسبة مع القيمة التي يتوقع تحقيقها من خلال التدخلات الناتجة. ويُفضل أن تبقى تكلفة التقييم عند أعلى مستوى ممكن بحيث يمكن تبريرها. قد يتم تكليف مدير المعلومات بعدة مهام كالتالي: إعداد سجل للتقييم وإجراء نموذج W3 (من يقوم بماذا وأين؟؛ تجميع وتنسيق منهجيات تقييم الاحتياجات؛ التأكيد من أن تكون مجموعات البيانات متواقة؛ تيسير تبادل البيانات في سياق مجموعة عمل إدارة المعلومات بشأن اللاجئين. إن مجموعة عمل إدارة المعلومات بشأن اللاجئين هي منتدى لتنسيق التقييمات المتعددة ومشاركة وتتبع البيانات المتاحة وتحديث سجل التقييم بشكل دائم. وينبغي تضمين وظائف تنسيق تقييم الاحتياجات في اختصاصات مجموعة عمل إدارة المعلومات بشأن اللاجئين. يرجى الاطلاع على القسم الموجود أدناه بعنوان "نموذج اختصاصات الفريق العامل المعنى بالتقدير".

الخطوة الثانية: ما الذي يجب تقييمه؟

ينبغي تحديد أهداف واضحة والتركيز على تقييم الاحتياجات. ويجب تفصيل الاحتياجات للمعلومات باتباع المذكورة الإرشادية لتقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE). ويُعد الإطار التحليلي لتقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) بمثابة ورقة عمل تغطي الأسئلة الرئيسية حسب المجال المواضيعي ووفق الطرق الممكنة لجمع البيانات والتي يمكن تكييفها وفقاً لاحتياجات المعلومات والسياق والموارد المتاحة. وهناك قائمة بمجالات المعلومات الممكنة تفيد في توجيه المستخدم وفقاً للإطار التحليلي لتقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) بحيث يمكنهم اختيار الأسئلة ذات الصلة بالحالة. بالنسبة لكل مجال مواضيعي من مجالات المعلومات، يتم اقتراح طرق لجمع البيانات وكذلك بعض الأسئلة القياسية التي يجب استخدامها. ويمكن للمستخدم اختيار حسب الموضوع والقطاع وطرق جمع البيانات والمرحلة من أجل التمكين من اتخاذ القرارات على أساس الموارد المتاحة.

النواتج المتوقعة

هناك أسئلة عديدة يجب طرحها في بداية عملية تقييم الاحتياجات، وهذه الأسئلة هي على النحو التالي: ما هي الأسباب الكامنة وراء المخاطر ومواطن الضعف الموجودة؟ هل طرأ تغيير على هذه الأسباب؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف حصل هذا التغيير؟ ما مدى انتشار المشكلة (في جميع أنحاء البلد أو البلدان أو في مناطق محددة)؟ كيف تتكيف المجتمعات المضيفة مع هذه المشكلة؟ ما هي المنطقة الجغرافية الأكثر تضرراً؟ وما هي الفئات المتضررة الأكثر عرضة للخطر؟ كيف يتوقع أن يتتطور الوضع خلال الأشهر الثلاثة القادمة؟ من الضروري خطوة أولى أن يتم الاتفاق على المعلومات التنفيذية التي ستكون مفيدة أكثر لمخطط التدخلات والبرامج.

ملاحظة: لا تبدأ عملية التقييم بتصميم استمار لجمع البيانات، إذ يجب أن تبدأ بتحديد الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات بدلاً من الأسئلة التي سيتم طرحها. وإذا بدأت بالاستمار فإن احتمال أن يؤدي التقييم إلى معلومات قابلة للتنفيذ سيكون أقل بكثير.

الخطوة الثالثة: استعراض البيانات الثانوية

يفيد استعراض البيانات الثانوية بتوفير معلومات ثمينة، وهو ينبغي أن ينظر في مجموعة من القضايا تشمل ما يلي:

- الظروف التي كانت موجودة قبل الأزمة (وما إذا كانت قد أدت إلى تفاقم الأثر الناتج عن الأزمة)
- مكامن الضعف الأساسية. ما هي الفئات التي كانت معرضة للخطر أساساً قبل الأزمة؟
- التهديدات (الأوبئة والمناخ وما إلى ذلك)
- الظروف الحالية (المعلومات المتوفرة أساساً عن نطاق الأزمة وحجمها وعواقبها على الصعيد الإنساني)
- الدروس التي يمكن الاستفادة منها فيما يتعلق بالأزمات السابقة أو العمليات الخاصة باللاجئين في الماضي ضمن نفس المنطقة

إن البيانات الثانوية هي أي معلومات يتم الحصول عليها من خارج تقييم الاحتياجات مثل البيانات الصادرة عن الحكومات وبيانات الرصد وما إلى ذلك. وهي تشمل البيانات التي تملكتها المفوضية مثل بيانات التسجيل أو تلك الخاصة بنظام ProGres. وأما البيانات الأولية فهي أي نوع من المعلومات المحددة زمنياً والتي يتم جمعها من خلال ملء استماراة التقييم أثناء تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها من الشركاء في المجال الإنساني المتواجدين أساساً في نفس الموقع، يمكن جمع البيانات الثانوية أو الحصول عليها من خلال موقع الإغاثة ReliefWeb وموقع ACAPS ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وكذلك من وسائل الإعلام والمدونات والتعهيد الجماعي ومحاضر اجتماعات التنسيق وبيانات تعداد السكان وما إلى ذلك. ويمكن لأفرقة التقييم الاستفادة من نموذج [جمع البيانات الأولية/تحليل استعراض البيانات الثانوية الخاص بتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#) من أجل جمع وتنظيم عملية استعراض البيانات الثانوية.

إعداد سجل للتقييم

للمساعدة في فهم السياق العام للحالة يجب على مدير المعلومات التأكد من إعداد "سجل التقييم"، والذي يفيد في توفير قائمة بتعطية التقييمات الحالية والمخطط لها، وكما يساعد فريق التقييم على تحديد الأماكن التي ينبغي تركيز أنشطة التقييم اللاحقة فيها.

إعداد نموذج 3W

للحصول على لامة عامة عن الاحتياجات من المهم فهم الخدمات القائمة وتنظيم المعلومات بشأنها حسب النوع والموقع وقدرات الحكومة والشركاء التنفيذيين، ويتم ذلك عبر نموذج 3W التفصيلي (من قام بماذا ومتى). وكجزء من استعراض البيانات الثانوية، يجب أن يعمل موظفو الحماية وأولئك العاملون في البرنامج مع مدير المعلومات لإعداد أو توسيع تقييم 3W للعملية. ويمكن القيام بذلك من خلال جدول بيانات 3W التقليدي والذي يمكن استخدامه لإنشاء ملف تعريف لكل وحدة إدارية وتسلیط الضوء على تغطية الخدمات (أو غيابها)، بالإضافة إلى الإشارة إلى المجالات التي ينبغي تضمينها أو اعتبارها من ضمن الأولويات في تقييم الاحتياجات.

للحصول على المزيد من المعلومات بشأن إعداد تقييم W3 يرجى مراجعة المدخل بشأن [مَنْ يَقُومُ بِمَاذَا وَأَيْنَ \(W3\)](#).

الخطوة الرابعة: جمع البيانات الأولية

على الرغم من ضرورة إجراء تقييم للاحتياجات في كل حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين، إلا أنه في بعض الحالات ينبغي عدم جمع بيانات أولية، وهذه الحالات هي التالية:

◦ إذا كان جمع البيانات سوف يعرض جامعي البيانات أو الأشخاص الذين تجري معهم المقابلات للخطر

◦ إذا كان التقييم سوف يؤدي إلى نتائج غير صحيحة أو متحيزه (مثلاً بسبب خوف الأشخاص الذين تجري معهم المقابلات من قول الحقيقة أو بسبب وجود عوامل خارجية تساهم في تحريف عملية جمع البيانات)

◦ إذا كان السكان يشعرون بأنهم يتعرضون لتقييمات زائدة عن الحاجة وكان هناك احتمال بمعارضتهم لإجراء تقييمات إضافية للاحتياجات

◦ إذا كان قد تم بالأساس اتخاذ القرارات بشأن البرنامج وكانت نتائج التقييم لن تكتسب أي أهمية تنفيذية

في الحالات المذكورة أعلاه، قد يكون من المناسب تقييم الاحتياجات من خلال استعراض البيانات الثانوية فقط (بدون جمع البيانات الأولية).

نظام الإحالة في حالات الطوارئ

قبل جمع البيانات الأولية يتبعن على موظفي الحماية إعداد نظام للإحالات في حالات الطوارئ لاستخدامه من قبل فريق التقييم حسب القطاع، مع تحديد جهات التنسيق. وعندما تواجه أفرقة جمع البيانات الميدانية قضايا أو حالات متعلقة بإنفاذ الحياة وتتطلب تدخلاً عاجلاً (مثلاً كمركز جماعي يحتاج إلى تدخل في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أو فرد يحتاج إلى حماية عاجلة)، يتبعن حينئذ على تلك الأفرقة أن تعلم كيف تحيلهم إلى مقدمي الخدمات المناسبين. وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون الأفرقة مزودة بالمعلومات بشأن آليات الإحالة الخاصة بالمفوضية من أجل تقديم المساعدة المطلوبة. وبهذه الطريقة، يمكن أن إبقاء عملية الإحالة في حالات الطوارئ منفصلة عن العمل الميداني لتقييم الاحتياجات، كما أنه سيتم تجنب الخلط بين تقارير الإجراءات العاجلة ومعلومات التقييم المطلوب إدخالها في البيانات. ويجب أن يكون نظام الإحالة في حالات الطوارئ جاهزاً للعمل عندما يتم إجراء التقييم الميداني.

المتطلبات اللوجستية والمعدات الخاصة بتقييم الاحتياجات

من الضروري عند التخطيط لإجراء تقييم أن تتم تغطية المتطلبات اللوجستية للأفرقة التي سوف تجمع البيانات. وهناك معدات أساسية يجب توفرها، وهي تشمل المركبات المناسبة، وعدة الإسعافات الأولية، وأجهزة الحاسوب أو الأجهزة اللوحية، وأجهزة الهاتف اللاسلكية أو الساتلية، وأجهزة النظام العالمي لتحديد الموقع، والهواتف المحمولة مزودة بأجهزة الشحن وشريحة الاشتراك بالإضافة للأرصدة، وكذلك مصابيح الجيب والبطاريات الاحتياطية لجميع المعدات، فضلاً عن الخرائط الورقية والقمرطاسية. وتحتاج الأفرقة أيضاً إلى أدلة للإرشاد في المقابلات. ويجب التأكد من أنّ الأفرقة لديها ما

يُكفي من الغذاء والماء خاصةً إذا كان من الصعب الحصول على الإمدادات في المناطق التي يزورونها.

طريقة التقييم وتصميم الدراسات الاستقصائية

ينبغي أن يكون المجتمع المحلي هو وحدة القياس المتبعة في تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ بدلاً من الأسرة المعيشية أو الفرد. إن ذلك يوفر الوقت ويقلل من حجم البيانات الأولية التي ينبغي جمعها. وهناك تقنيات تفيد في جمع البيانات على مستوى المجتمع المحلي، وهي تشمل الرصد المباشر والمقابلات مع المبلغين الرئисيين ومناقشات مجموعات التركيز.

وفي تقييم الاحتياجات في المناطق الحضرية يوصى بأن تكون وحدة القياس هي الحي أو المنطقة. وبالإضافة إلى التقنيات المذكورة أعلاه فإن تقييم الاحتياجات في المناطق الحضرية قد يجمع المعلومات باستخدام تكنولوجيا التعهيد الجماعي أو خطوط تتيح المشاركة للاجئين عبر الاتصال (سواء في البداية أو في وقت لاحق).

النُّهج التشاركية والقائمة على السن والنوع الاجتماعي والتنوع

يجب تصميم التقييمات وإجراؤها بشكل يسمح للأشخاص الذين تعمل المفوضية من أجلهم بالتعبير عن آرائهم احتياجاتهم الخاصة.

وينبغي لتقييمات الاحتياجات أن تبني [نهج السن والنوع الاجتماعي والتنوع](#) نظراً للأشكال المختلفة التي تؤثر بها حالات الطوارئ على الفئات الفرعية. ويجب أن تكون أفرقة جمع البيانات الميدانية متوازنة من حيث الجنس وأن تكون قد تلقت التدريب على [النُّهج التشاركية](#) وإجراء استبيانات الدراسات الاستقصائية قبل شروعها في جمع البيانات الأولية.

تساعد المشاركة المجتمعية في استثمار القدرات التي يتمتع بها المجتمع المحلي، وهي تحد من خطر أن تؤدي تقييمات الاحتياجات وما ينشأ عنها من تدخلات إنسانية إلى توسيع آليات التكيف المحلية أو إهمال احتياجات الفئات الاجتماعية المهمشة أو إهدار الموارد عبر استخدامها في معونات غير مطلوبة.

ويجب على أفرقة جمع البيانات أن تطلب الإذن بشكل صريح من الأشخاص الذين تم مقابلتهم لاستخدام المعلومات التي يقدمونها (الموافقة المستنيرة). ولا يجوز أبداً الكشف عن المعلومات الشخصية أو تحويلها كي تُستخدم لأغراض أخرى غير تلك التي تم جمعها بالأصل من أجلها والتي تم الحصول على موافقة صريحة بشأنها.

اختيار الموقع

نظراً لكون وحدة القياس هي المجتمع المحلي، فقد يكون من الممكن اختيار مبلغين رئيسيين لكل مجتمع محلي (مثل أحد المواقع) في الأسبوع الأول من حالة الطوارئ. وعند عدم توفر الإمكانيات لذلك فسيكون من المفضل أخذ العينات باتباع طريقة العينات المختارة القائمة على التنوع. إن اتباع طريقة العينات المختارة يهدف إلى أخذ عينات من أكبر عدد ممكن من أنواع الموقع. لمزيد من المعلومات بشأن أخذ العينات يرجى الاطلاع على [المرفق 2 في المذكرة الإرشادية لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#): اختبار نهج أخذ العينات في تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE).

الخطوة الخامسة: أدوات التصميم والتنفيذ

يمكن تكيف أسئلة جمع البيانات في تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) بشكل أكبر، كما يجوز تغيير الأسئلة المقترحة أو حذفها وإدراج أسئلة جديدة. ويمكن لأفرقة التقييم الاستفادة من [نموذج جمع البيانات الأولية/تحليل استعراض البيانات الثانوية الخاص بتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#) من أجل جمع وتنظيم البيانات الأولية بعد استعراض البيانات الثانوية. إن المنتج النهائي الذي يتم الحصول عليه من هذا النموذج سوف يساعد في إجراء المناقشات خلال ورشة عمل التحليل المشترك للتقييم.

يجب اختبار استمرارات جمع البيانات الأولية قبل الشروع بإجراء تقييم كامل للاحتجاجات في الميدان. ويمكن إجراء الاختبار مع الزملاء المحليين، إلا أنّ ما يهم هو التأكد من أن تكون الأسئلة واضحة وأن تكون الإجابات صالحة للتحليل. وينبغي تصميم الاستبيان باللغة المناسبة، كما يجب التخطيط للترجمة وتخصيص الميزانية لها في مرحلة مبكرة نظراً لارتفاع تكاليف الترجمة ولكونها تستغرق وقتاً طويلاً، أمّا إذا تمت بشكل غير مناسب فيمكن أن تؤثر بشكل كبير على جودة البيانات ودقتها.

الوصول لاتفاق بشأن الحد الأدنى من البيانات القطاعية المتعلقة بإنقاذ الحياة

يجب أن تركز أسئلة تقييم الاحتياجات على جمع البيانات الأساسية المتعلقة بإنقاذ الحياة في حالات الطوارئ والمطلوبة للمرحلة الأولى من الاستجابة لحالات الطوارئ. وينبغي أن تكون جميع الأسئلة مرتبطة مباشرة بالمعلومات التنفيذية التي تم منحها الأولوية من قبل فريق التقييم. وعند ترتيب أسئلة التقييم حسب الأولوية ينبغي التفكير في استخدام [الرسم البياني لتحديد الأولويات](#) من أجل تيسير المناقشة الجماعية للأسئلة التي سيتم تضمينها في التقييم. ومن المهم إعطاء الأولوية لعناصر البيانات التي تساهم في إنقاذ الحياة ويكون من السهل جمعها.

الخطوة السادسة: تصفية البيانات وتحليلها بطريقة مشتركة ومتافق عليها
ينبغي القيام بتحليل البيانات بشكل مشترك قدر الإمكان مع الفريق المعنى، بما في ذلك الشركاء وغيرهم من الخبراء في الموضوع والخبراء الجغرافيين، إذ أنّ تجميع الخبرات الموجودة يضمن إمكانية أن يكون التحليل أكثر شمولًا وصلابة ودقة. كما أنّ مشاركة موظفين من خلفيات مختلفة في التحليل يمكن أن تساعد في تخفيف التحيزات، كما أنّ عمليات التحليل المشتركة قد تساعد في تحقيق فهم مشترك للوضع والقبول بالنتائج.

يجب مشاركة نتائج التحليل بسرعة وبطريقة فعالة مع الجماهير الرئيسية لكي يكون لتقييم الاحتياجات تأثير تنفيذي لصالح السكان المتضررين. ولذلك ينبغي وضع [خطة للنشر](#) من أجل المساعدة في تيسير تلك العملية.

ويجب أن يكون التقرير قصيراً قدر الإمكان، كما ينبغي وضع الخطوط العريضة منذ بداية المبادرة المتمثلة بتقييم الاحتياجات حتى يكون هناك اتفاق بين أصحاب المصلحة بشأن التوقعات الموجودة لديهم والنتائج المتوقعة. تتضمن حزمة تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) [نموذجاً لإعداد التقرير](#) مخصصاً لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE).

ويجب مقارنة نتائج تقييم الاحتياجات في حالة الطوارئ مع ما يتتوفر من خطط للطوارئ. كما ينبغي أيضاً تقييم المعلومات التي تم جمعها للتأكد من صحتها وأهميتها وموثوقية المصادر، وكذلك لتحديد مدى تطابق تلك المعلومات مع معلومات

أخرى. ويجب الإبلاغ إلى الإدارة العليا في حال وجود أي دليل أو اشتباه بوجود احتيال أو إساءة تصرف أو أي حالات يتم فيها الإقرار بالاحتياجات بشكل خاطئ (سواء لجذب المساعدات إلى مكان أو فئة معينة أو حرمانها منها).

من حق الأشخاص المتضررين من الأزمة معرفة نتائج تقييم الاحتياجات. إن هذه الشفافية تمكّنهم من مساءلة العاملين في المجال الإنساني عن الإجراءات التي ينفذونها، وتساعدهم على استخدام الأدلة لتخطيط استراتيجيات الاستجابة الخاصة بهم. وعلى الرغم من ذلك، من الضروري الالتزام بالصدق والوضوح بشأن الحدود التي تقف عندها التدخلات (سواء كانت قائمة أو مخطط لها) وتجنب تقديم وعد كاذبة أو رفع مستوى التوقعات بشكل غير واقعي. وطوال عملية التقييم، يجب أن يتم التواصل مع الأشخاص المتضررين بالحفاظ على الاحترام والشفافية، وذلك باستخدام قنوات التواصل المفضلة والموثوقة لدى المجتمع المحلي.

ويجب على منسق التقييم أن يتأكد من أن مجموعة عمل إدارة المعلومات بشأن اللاجئين والقيادة التنفيذية يأخذون بالاعتبار ما هناك من روابط تجمع بين احتياجات التقييم والرصد. على سبيل المثال، إذا أظهر تقييم الاحتياجات وجود مشاكل حادة في قطاع معين أو في أحد المجتمعات المحلية، فيجب استخدام هذه المعلومات للبدء برصد هذه المشاكل. وينبغي لفريق التقييم أن يتحقق بنفسه من دقة التقرير والإقرار بأي نقاط ضعف قد تكون موجودة في النتائج النهائية على صعيد التوثيق أو الطريقة المتبعة.

وبالإضافة إلى تقرير التقييم، فإن تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) يساهم في ملفات التعريف الخاصة بالمخيمات، وفي التحديات ونداءات التمويل، بالإضافة إلى المواد الإعلامية الأخرى. ويمكن إنتاج "لوحة متابعة اللاجئين" (عبارة عن تصوير من صفحة واحدة أو صفحتين يوضح الاحتياجات الأساسية) من أجل عرض النتائج. يمكن للزملاء في المفوضية الرجوع إلى [إرشادات حل اللحمة العامة الشاملة عن الاستجابة لحالات الطوارئ \(CORE\)](#) بشأن إنشاء وإصدار مواد إعلامية علنية في الأسابيع الأولى من حالات الطوارئ المعلنة حديثاً المتعلقة باللاجئين.

حزمة تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE)

- [المذكرة الإرشادية لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#)
- [الإطار التحليلي لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#)
- [نموذج جمع البيانات الأولية/ استعراض البيانات الثانوية الخاص بتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#)
- [نموذج التقارير الخاص بتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين \(NARE\)](#)

- إنشاء مجموعة عمل للتقييم تضم قادة تنفيذيين ومدير للمعلومات
- إعداد سجل للتقييم
- تحديد أهداف التقييم والنواتج المتوقعة بوضوح
- استخدام الإطار التحليلي لتقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) لتحديد الاحتياجات للمعلومات
- استعراض البيانات الموجودة وتحديد الثغرات
- تقييم مدى ضرورة البيانات الأولية على أساس السلامة والدقة والأهمية التنفيذية
- اختيار الفئات السكانية المستهدفة وتحديد المجتمع المحلي كوحدة للفياس، وإذا لزم الأمر، استخدام طريقة العينات المختارة والقائمة على التنوع واعتماد نهج السن والنوع الاجتماعي والتنوع عند اختيار المستجيبين
- تكييف أسئلة تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين (NARE) واستمرارات الاختبار قبل النشر
- إنشاء آلية للتدخلات العاجلة أثناء جمع البيانات
- تقييم صحة وملاءمة وموثوقية المعلومات التي يتم جمعها
- إجراء تحليل مشترك يشمل أعضاء الفريق المتنوعين
- وضع خطة للتواصل السريع والفعال باستخدام نموذج تقارير تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ

- مشاركة النتائج بسرعة وشفافية عبر القنوات المفضلة لدى أفراد المجتمع مع الإشارة بوضوح إلى حدود التدخل

- إدماج النتائج في المنتجات ذات الصلة والنظر في إمكانية إنشاء "لوحة متابعة للاجئين"

4. الروابط

مركز موارد التقييم والرصد الخاص بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دليل تقييم الاحتياجات الخاص بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إدارة المعلومات والبيانات

5. جهات الاتصال الرئيسية

hqdspr@unhcr.org

نهج المجموعات

22 أغسطس 2025

النقاط الرئيسية

- يفعل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ نهج المجموعات ليكون بمثابة هيكل لتنسيق حالات الطوارئ الإنسانية غير المتعلقة باللاجئين، وذلك بناءً على طلب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية وبموافقة رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمن فيهم المفوض السامي. وأما في الحالات المتعلقة باللاجئين، فيتم توجيه التنسيق من خلال نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين إذ لا يتم تفعيل المجموعات في هذه الحالات
- توجد في كل المجموعات منظمات رائدة تُعرف باسم الوكالات القائدة للمجموعة وهي تعمل على المستويين العالمي والقطري. تضطلع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيادة المجموعة العالمية للحماية، كما تشارك مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في قيادة المجموعة العالمية للإيواء، وكذلك تتولى قيادة المجموعة العالمية لتنسيق المخيمات وإدارتها بشكل مشترك مع المنظمة الدولية للهجرة (تدخل المفوضية عندما تؤدي النزاعات إلى عمليات نزوح بينما يرتبط تدخل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة بحالات النزوح التي تسببها الكوارث). تعمل الوكالات القائدة للمجموعات العالمية في

مجموعاتها الخاصة بمثابة "مقدم الملاذ الأخير"

- على المستوى القُطري، يتولى منسق الشؤون الإنسانية من خلال الوكالات القائدة للمجموعات قيادة الاستجابات المشتركة بين الوكالات والقائمة على المجموعات. ويعمل منسقو المجموعات على تنسيق الأنشطة التنفيذية وتقديم التوجيهات على الصعيد الاستراتيجي الخاص بالقطاع. وفي السياق نفسه، تقود المفوضية أيضاً مجموعة الحماية في حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في حال كان لها حضور هناك وتلقت طلباً من الحكومة للقيام بذلك وكان هناك اتفاق بهذا الشأن بين الوكالات.
- تجدر الإشارة إلى أن ممثل المفوضية يشارك بفاعلية في الفريق القُطري للعمل الإنساني ممثلاً كلاً من الوكالة والمجموعات التي تقودها المفوضية، وتشترك المفوضية في المداولات المتعلقة بتنشيط المجموعات القُطرية إما من خلال فريق الأمم المتحدة القُطري أو عبر الفريق القُطري للعمل الإنساني

1. لمحة عامة

سيتم قريباً تعديل هذه المدخلة وفقاً لنتائج إعادة ضبط العمل الإنساني ([انظر مدخلة هيكل التنسيق الدولي](#))، مع تغييرات مثل عدد وأسماء المجموعات. من أجلفهم أفضل، ينبغي رقابة هذه المدخلة جنباً إلى جنب مع المدخلات المتعلقة بخطط الاحتياجات والاستجابة الإنسانية (HNRPs) والنداءات العاجلة (FAs)، ودورة البرنامج الإنساني وهيكل التنسيق الدولي؛ يرجى أيضاً الرجوع إلى المدخلات المتعلقة بالتمويل المشترك وصندوق الطوارئ المركزي (CERF).

يستخدم نهج المجموعات للتنسيق في حالات الطوارئ الإنسانية غير المتعلقة باللاجئين. وقد وافقت المنظمات الإنسانية على قيادة مجموعات معينة على المستوى العالمي، وحددت هيكلية للمجموعات ليتم توظيفها في الاستجابات الإنسانية غير المتعلقة باللاجئين التي تتم على المستوى القُطري حيث ينبغي أن تعكس قيادة المجموعات تلك الترتيبات الموجودة على المستوى العالمي إن أمكن ذلك. غالباً ما تتم قيادة المجموعات بشكل مشترك مع الحكومة وأو يكون لديها رئاسة مشتركة مع شركاء من المنظمات غير الحكومية.

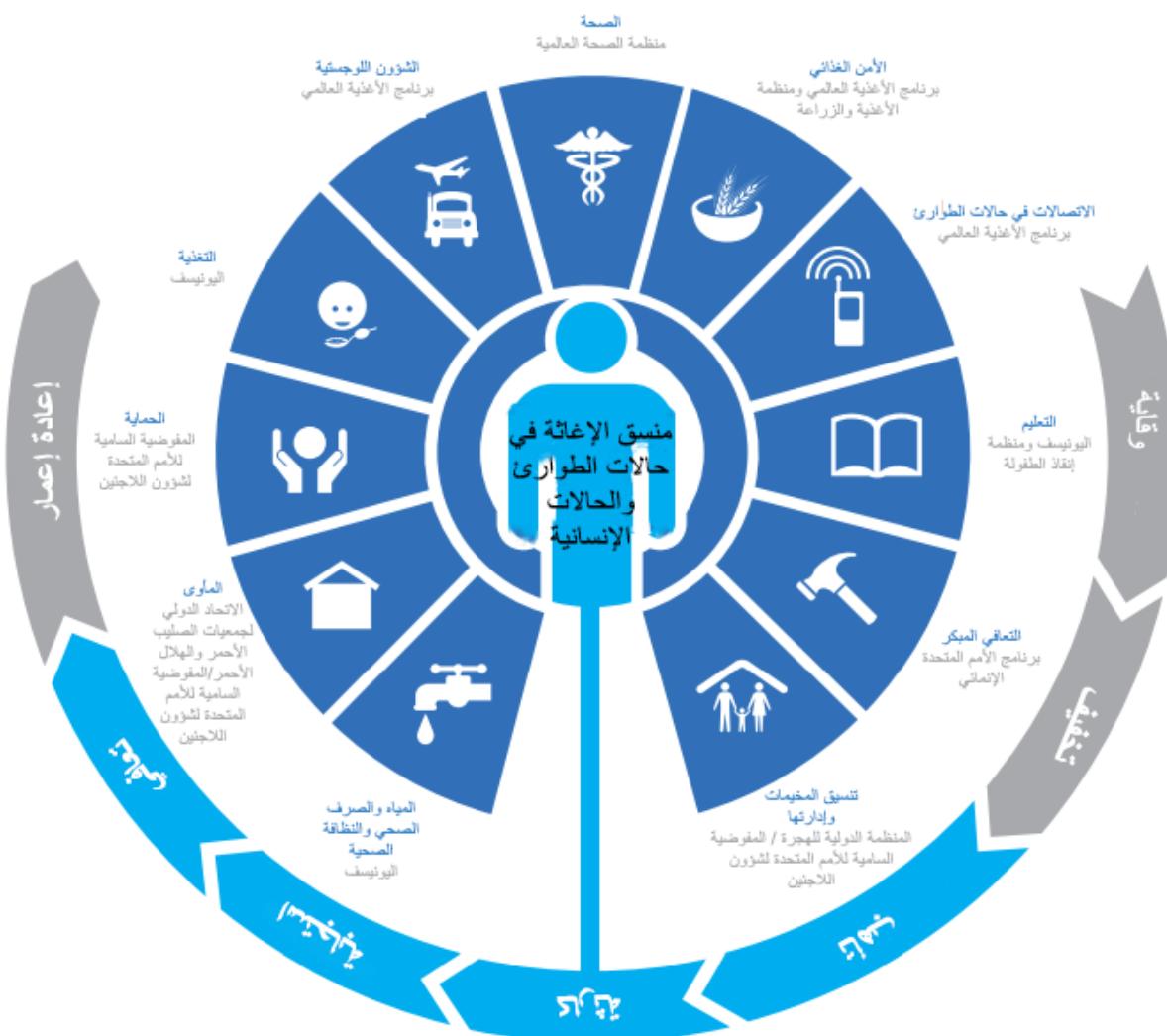
يعمل نظام مجموعات العمل الإنساني على توزيع المسائلة فيما يتعلق بتقديم الخدمات (الصحة والمأوى وغير ذلك) عبر الوكالات المختلفة القائدة للمجموعات بحيث لا تم مساعدة وكالة بعينها عن كامل الاستجابة. وفي حالة الطوارئ في كل بلد يخضع منسق الشؤون الإنسانية للمسائلة بشكل عام بخصوص أعمال التنسيق وتقديم الخدمات.

تُعد المجموعات بمثابة تجمعات لمنظمات إنسانية من داخل الأمم المتحدة وخارجها في كل قطاع من القطاعات الرئيسية للعمل الإنساني (المياه والصحة والمأوى والخدمات اللوجستية وما إلى ذلك). ويتم تحديدها من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتضطلع بمسؤوليات واضحة في مجال التنسيق، كما أنها أجسام محددة زمنياً يرتبط وجودها بسد ثغرة مؤقتة ([IASC Guidance on Cluster Transition and Deactivation 2025](#)) . وتهدف المجموعات إلى بناء

قدرات الأنظمة الوطنية للاستجابة للحالات الإنسانية مع التحلي بمنظور الحماية والمساءلة، فضلاً عن أنها تسعى لتسليم مهام التنسيق تدريجياً إلى الكيانات الوطنية والمحلية.

ملاحظة: يتم تنسيق أنشطة الحماية والمساعدة لللاجئين وتقديمها من خلال **نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين** لا يتم تفعيل المجموعات للاستجابة في الحالات المتعلقة باللاجئين. وأما في الحالات المختلطة التي تتعلق باللاجئين والنازحين داخلياً، فيلزم الاستفادة من التوجيهات الواردة في **المذكرة الصادرة بشكل مشترك عن المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالات المختلطة: التنسيق على أرض الواقع**.

الوكلالات القائدة للمجموعات العالمية، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات



2. التوجيه الرئيسي

إن الأزمات الإنسانية الكبيرة غير المتعلقة باللاجئين هي تلك التي:

◦ تكون فيها احتياجات المتضررين أو النازحين، أو كلاهما، تتجاوز قدرات الحكومة على معالجة هذه الأزمات؛

◦ يكون حجمها ومستوى التعقيد فيها يستدعيان تقديم استجابة متعددة القطاعات بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

تشهد مثل هذه الحالات تفعيل استجابة المجموعات تحت القيادة العامة لمنسق الشؤون الإنسانية المكلف. وتختضن كل مجموعة للمساءلة أمام منسق الشؤون الإنسانية من خلال الوكالة القائمة للمجموعات، وكذلك أمام السلطات الوطنية والأشخاص المتضررين من الأزمة.

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن استخدام نهج المجموعات في حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن النزاعات أو عن الكوارث الطبيعية.

يهدف هذا النهج إلى تعزيز التأهب على نطاق المنظومة وضمان توفر المواد والخبرات الضرورية بشكل فوري وتركيز القدرات التقنية، وذلك عن طريق:

◦ زيادة الشفافية والمساءلة: إن الآليات التي يتبعها هذا النهج تعمل على تحسين الشفافية في تحصيص الموارد وترسيخ القيادة والتركيز على الأداء العملي، ما يؤدي إلى تعزيز المساءلة.

◦ تحسين القدرة على التنبيه: يؤدي اتباع هذا النهج إلى توضيح المسؤوليات القطاعية والمواضيعية، إذ تفيد الآليات الرسمية على المستويين الوطني والدولي في توضيح المجالات التي لم يتم تنفيذها بطريقة أخرى.

◦ التعامل مع السلطات الوطنية والمحالية: إن السلطات الحكومية هي الجهات المسؤولة في المقام الأول، ولذلك ينبغي للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تتوافق معها بنشاط وتدعمها لقيادة أنشطة التنفيذ العملي والتنسيق ورصد الحماية والدعم وتقديم الحلول للنازحين داخلياً أو لتولي هذه الأمور بشكل تدريجي.

◦ تضمين المجتمعات المحلية المتضررة: يتعين على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تُخضع نفسها للمساءلة أمام السكان المتضررين. وعلى الأقل ينبغي عليها التشاور والتواصل مع السكان الذين تقدم لهم المساعدة. إن المجتمعات المحلية المتضررة تساعده على تحديد أفضل الاستجابات للمشاكل التي تواجهها.

◦ الدعوة بشكل أكثر فعالية: تكتسب الدعوة دوراً أكبر عندما تتمتع المجموعات بشكل منفرد أو جماعي بصوت واحد فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك وتقوم بذلك بالاشتراك مع الفئات المتضررة التي لا يُسمع صوتها عادةً.

◦ التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي المشترك: تُسهم عمليات التنسيق الرسمية التي تتم داخل المجموعات وفيما بينها في تعزيز الكفاءة وتحسين الفعالية.

مركزية الحماية

إن البيان الصادر عن رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2013 بشأن [مركزية الحماية في العمل الإنساني](#) يُعد بمثابة التزام أساسى لمنسقى الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني وكذلك المجموعات. ويؤكد ذلك أنه في حين أن الحكومات تتضطلع بالمسؤولية في المقام الأول عن حماية الناس في حالات الطوارئ الإنسانية، فإن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ينبغي أن تحمى الناس وتحترم وتعزز ما يتمتعون به من حقوق الإنسان بما يتواافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولى بالإضافة لمعايير الحماية الأخرى المعترف بها دولياً. ينبغي على الأفرقة القطرية للعمل الإنساني أن تطور استراتيجية محددة للحماية تغطي مجال التأهب وجميع جوانب الاستجابات الإنسانية بالإضافة لتقديم الحلول. ويتوقع من [مجموعة الحماية](#) أن تقدم تحليلات وتدعم الفريق القطرى للعمل الإنساني في إعداد هذه الاستراتيجية.

تفعيل المجموعة: لا يمكن تفعيل المجموعات إلا من قبل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وبموافقة مديرى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. في عام 2018 تم إنشاء بروتوكول "[تعزيز المساعدات الإنسانية على نطاق المنظومة](#)" ليحل محل الإجراء السابق لتفعيل في حالات الطوارئ والمشار إليه باسم "المستوى 3". إن بروتوكول تعزيز المساعدات الإنسانية الذي قام به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كان بمثابة تعبئة للجهود على نطاق المنظومة استجابة لحدث حالة طوارئ مفاجئة وأو تدهور سريع للوضع في بلد أو منطقة ما، ويتم الإعلان عنه عندما لا تتوافق القدرات الوطنية أو الإقليمية في مجال إدارة المساعدات الإنسانية وتنسيقها وتقديمها مع حجم الأزمة وتعقيدها وإلحاحها. وهناك خمسة معايير يجري استخدامها لتحديد ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق إحدى حالات الطوارئ لتصبح حالة طوارئ على نطاق المنظومة، وهذه المعايير هي: النطاق والإلحاح والتعقيد والقدرات وخطر الفشل في تقديم المساعدات بشكل فعال للسكان المتضررين.

تشمل الخطوات الرئيسية ما يلي:

1. التشاور مع رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
2. تعبئة قدرات الاستجابة لدى الوكالة القائدة للمجموعة
3. النشر الفوري لأفرقة تنسيق المجموعات التي تتمتع بخبرات في إدارة المعلومات بالإضافة للقدرة على تعزيز التدخل
4. تفعيل المجموعات، بما في ذلك الوكالات القائدة المكلفة
5. تفعيل دور منسق الشؤون الإنسانية

يتلخص دور منسق الشؤون الإنسانية فيما يلي:

- قيادة الفريق القطرى للعمل الإنساني في إجراء تقييم أولى سريع متعدد المجموعات/القطاعات (MIRA) يؤدى لإصدار بيان استراتيجي وخطة استجابة

◦ إدارة المطالبات بالحصول على مخصصات من [الصندوق المركزي المتعدد للطوارئ](#)

- السعي للوصول إلى توافق في الآراء في الفريق القطري للعمل الإنساني بشأن القرارات الرئيسية مع تتمتعه بسلطة تمكّنه من وضع اللمسات النهائية على المقترنات
- طرح أي مشاكل متعلقة بأداء الوكالات القائدة للمجموعات على منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الذي قد يعرضها للنقاش مع رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
- الإشراف على التنسيق والتنفيذ والرصد وإعداد التقارير بفعالية

تُعد مشاركة المفوضية دورها في المناقشات الأولية بشأن تفعيل المجموعات على المستوى القطري أمراً بالغ الأهمية. وفي هذه الفترة يتبعن على المفوضية أن تعرب عن استعدادها والتزامها بقيادة مجموعات معينة وتفعيل الآليات الداخلية للنشر السريع للموظفين المعينين.

هيكل التنسيق

يتولى منسق الشؤون الإنسانية قيادة الاستجابات القائمة على المجموعات بهدف دعم الحكومة المضيفة. وفي المستويات العليا (عادةً في الفريق القطري للعمل الإنساني) يتم تمثيل المجموعات من قبل الرئيس القطري للوكالة القائدة للمجموعة. فمثلاً يضطلع ممثل المفوضية بتمثيل مجموعات الحماية والإيواء [وتنسيق المخيمات وإدارتها](#) عندما تكون المفوضية تقود هذه المجموعات. ويدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما لدى منسق الشؤون الإنسانية من دور في التنسيق، وعادةً ما يعقد هذا المكتب اجتماعات تنسيق بين المجموعات يحضرها منسقو المجموعات على المستوى القطري.

الوظائف الأساسية للمجموعة:

على المستوى القطري، تؤدي المجموعة ست وظائف أساسية، وهي:

1. دعم تقديم الخدمات عبر توفير مساحة/منصة من أجل: (1) الاتفاق على النهج المتفاوضة مع خطة الاستجابة الإنسانية والأولويات الاستراتيجية؛ (2) تطوير آليات للقضاء على الأذواجية.
2. تعزيز عملية صنع القرار الاستراتيجي لمنسق الشؤون الإنسانية/الفريق القطري للعمل الإنساني من خلال: (1) تنسيق تقييم الاحتياجات؛ (2) تحديد الثغرات والعقبات الموجودة داخل القطاعات وفيما بينها بما في ذلك القضايا الشاملة، والتعرف على طرق معالجتها؛ (3) صياغة الأولويات على أساس ما ينتج عن هذا التحليل.
3. التخطيط والتطوير لكل من: (1) الاستراتيجيات بما في ذلك خطط المجموعة والأهداف والمؤشرات ضمن استراتيجية الاستجابة الشاملة؛ (2) الترتيبات الالزامية لتحقيق الالتزام بالمعايير؛ (3) الوسائل الضرورية لتلبية احتياجات التمويل.

4. الدعوة نيابة عن المشاركين في المجموعة والأشخاص المتضررين عبر تحديد ما لديهم من مخاوفهم، وذلك من شأنه تعزيز الرسائل والإجراءات الصادرة عن منسق الشؤون الإنسانية و الفريق القطري للعمل الإنساني.

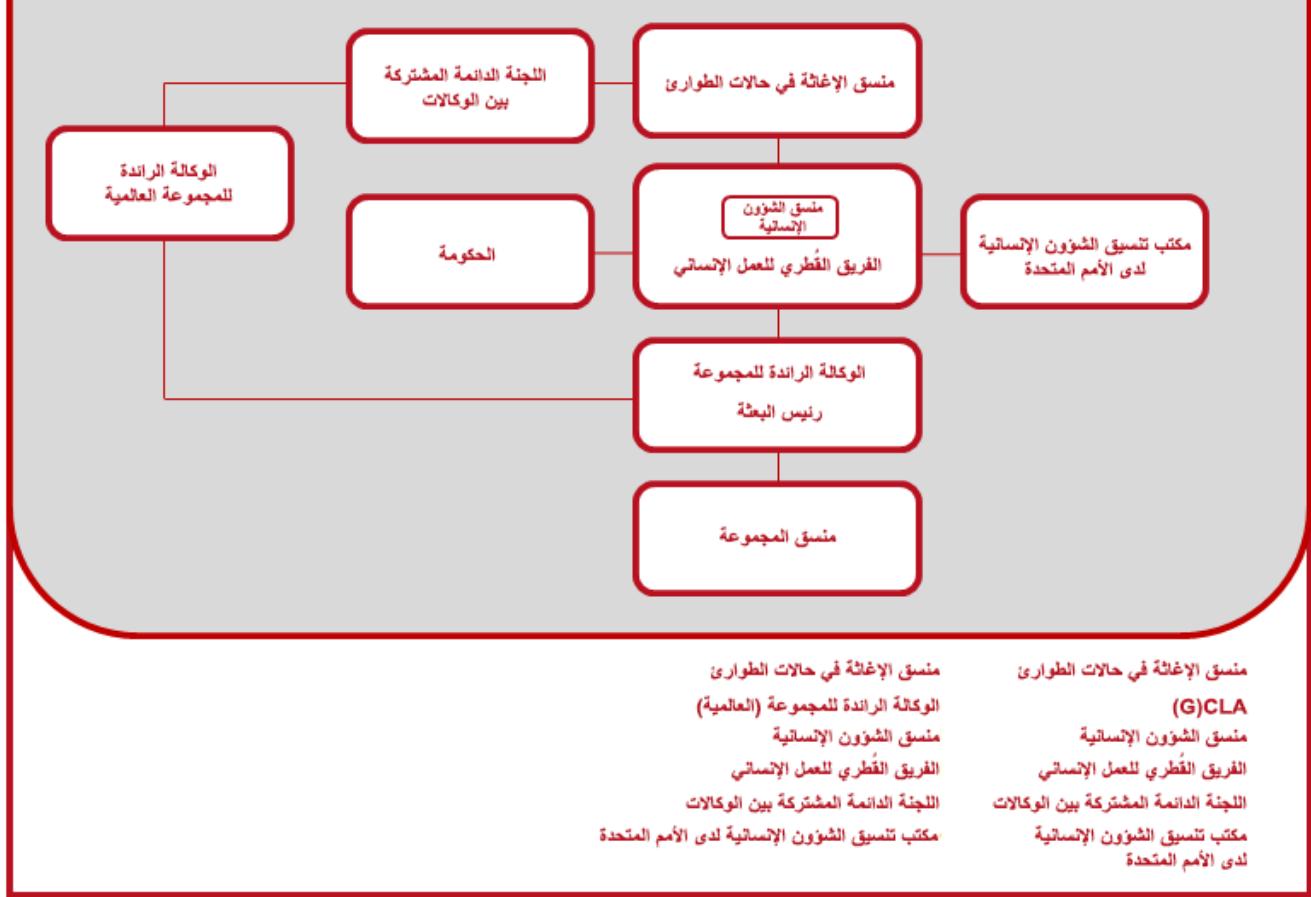
5. الرصد والإبلاغ للاستراتيجية والاحتياجات والنشاطات والنتائج الخاصة بالمجموعة والتوصية باتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة.

6. التخطيط للطوارئ وإجراءات التأهب، وبناء القدرات حيثما توفرت الموارد اللازمة للمجموعة ل القيام بذلك.

منذ انطلاق الاستجابة الإنسانية تكون كل مجموعة مسؤولة أيضاً عن تعميم الحماية والالتزام بنهج موجه نحو إيجاد الحلول.

تُعد إدارة المعلومات أمراً بالغ الأهمية للتنسيق وكذلك لاتباع نهج المجموعات. يُتوقع من الوكالات القائدة للمجموعات أن توفر أو تحدد مصادر متخصصة في إدارة المعلومات لتقديم الاستعانة بها في مجموعاتها. ويمكن الاطلاع على [الإرشادات التنفيذية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن مسؤوليات قادة المجموعات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال إدارة المعلومات](#). يوضح هذا التوجيه أن قادة المجموعات مسؤولون عن تنسيق المعلومات داخل مجموعاتهم، وأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسؤول عن تنسيق المعلومات فيما بين جميع المجموعات.

هندسة التنسيق في النهج العنقودي



دور أصحاب المصلحة المشاركين

الحكومة والجهات الوطنية الفاعلة: بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 46/182 (19 كانون الأول/ديسمبر 1991) فإن الدولة المتضررة، بما في ذلك الحكومة ومؤسساتها الرسمية، مسؤولة بشكل رئيسي عن بدء المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها في أراضيها.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: إن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي منتدى مشترك بين الوكالات يعمل على التنسيق ووضع السياسات وصنع القرارات، ويشمل الشركاء الرئيسيين في مجال العمل الإنساني من داخل الأمم المتحدة وخارجها. وتقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بقيادة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بوضع السياسات الإنسانية وتحديد المسؤوليات عبر مجالات المساعدة الإنسانية، فضلاً عن تحديد التغيرات الموجودة في الاستجابة ومعالجتها إضافة للدعوة إلى التطبيق الفعال [للمبادئ الإنسانية](#).

منسق الإغاثة في حالات الطوارئ: يشغل وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية منصب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الذي يتولى قيادة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويكون منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مسؤولاً عن الإشراف على الاستجابات لحالات الطوارئ المعقدة التي تتطلب مساعدة إنسانية من الأمم المتحدة. في البلدان المتضررة من الكوارث أو النزاعات يمكن لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ تعيين منسق للشؤون الإنسانية. ويؤمن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ موافقة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على المقترنات التي يقدمها منسق الشؤون الإنسانية لتفعيل المجموعات وتعيين قادة لها. إن المسؤولية التي يتمتع بها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لا تنتقص من مبدأ المساءلة بخصوص اللاجئين الموكلة إلى المفهوم السامي.

منسق الشؤون الإنسانية: عندما تحدث أزمة ما في بلد ما، يتحمل منسق الشؤون الإنسانية في ذلك البلد مسؤولية تقييم ما إذا كانت الاستجابة الدولية مبررة، وإذا كان الأمر كذلك، فيكون مسؤولاً أيضاً عن ضمان تنظيم تلك الاستجابة بشكل جيد. يخضع منسق الشؤون الإنسانية للمساءلة أمام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وعلى المستوى الوطني، يتولى هؤلاء المنسقون قيادة الفريق القطري للعمل الإنساني في تحديد حلول التنسيق الأكثر ملاءمة للأزمة الموجودة معأخذ الوضع المحلي بالاعتبار. ومن اللازم التوصل إلى اتفاق بشأن اختيار المجموعات التي سيتم إنشاؤها وهوية المنظمات التي

ستقودها.

الفريق القطري للعمل الإنساني: يعتبر الفريق القطري للعمل الإنساني بمثابة منتدى لاتخاذ القرارات والإشراف على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي يؤسسه ويقوده منسق الشؤون الإنسانية، وهو يضم ممثلي عن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، غالباً ما تحضر حركة الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر بصفة مراقب. إن الوكالات التي يتم تعينها قائدة للمجموعات تتضطلع بتمثيل مجموعاتها ومنظوماتها في الفريق القطري للعمل الإنساني. ويتولى الفريق القطري للعمل الإنساني مسؤولية الوصول لاتفاق على القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بالعمل الإنساني.

الوكالات القائدة للمجموعات: يخضع رؤساء الوكالات القائدة للمجموعات للمساءلة أمام منسق الشؤون الإنسانية. إنهم:

◦ ضطلعون بضمان إنشاء آليات للتنسيق ودعمها بشكل مناسب

◦ نقطة الاتصال الأولى بالنسبة للحكومة ولمنسق الشؤون الإنسانية

◦ يضطلعون بدور مقدمي الملاذ الأخير في مجموعتهم

ملاحظة: إن مصطلح "مقدم الملاذ الأخير" الذي تستخدمه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات "يتترجم إلى التزام من جانب الوكالة القائدة للمجموعة ببذل قصارى جهدها لضمان تحقيق الاستجابة الصحيحة والملاعبة. ويعني ذلك دعوة جميع الشركاء المعنيين العاملين في المجال الإنساني إلى معالجة الثغرات الحرجة. وإذا فشل ذلك، فقد يكون على الوكالة القائدة للمجموعة أن تلتزم بسد الثغرة حسب الضرورة الملحّة ورهناً بإمكانية الوصول وتوفّر الأمان والتمويل".

منسقو المجموعات: يكون منسق المجموعة مسؤولاً عن ضمان أداء المجموعة لدورها فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات والتخطيط للاستجابة ووضع الاستراتيجيات/النهج وتقديم التوجيه على مستوى السياسات/المستوى العملي وتنسيق الاستجابات الميدانية وتوفّر المشاركة بين المجموعات فضلاً عن إدارة المعلومات وإجراء الرصد والتقييم والتواصل مع الجهات المانحة ومع الحكومة إضافة للقيام بالدعوة وما إلى ذلك، على النحو المبين في الوحدة المرجعية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق المجموعات على المستوى القطري. ويتعاون منسقو المجموعات عبر مجموعة التنسيق المشتركة بين المجموعات من أجل العمل معاً على تقديم استجابة إنسانية تتسم بالكفاءة والفعالية وتؤدي إلى نتائج حقيقية على صعيد الحماية بما يتوافق مع سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية. كما يهدف التعاون بين منسقي المجموعات إلى التوصل إلى فهم مشترك بشأن الاحتياجات والاستفادة من نتائج تحليلات مهمة بشأن الحماية والجند، بالإضافة إلى الاتفاق على استراتيجية مشتركة لتلبية الاحتياجات. وإلى جانب ذلك، يعمل المنسقون على تقديم المعلومات للفريق القطري للعمل الإنساني وطرح القضايا الاستراتيجية للمناقشة في ذلك الفريق. يمكنك الاطلاع على مزيد من المعلومات في الخصائص القياسية الخاصة بمجموعة التنسيق المشتركة بين المجموعات والصادرة عام 2017.

القيادة المشتركة: توصي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بضرورة أن تكون قيادة المجموعات على المستوى القطري تعكس الترتيبات الموجدة عالمياً. وبناء على ذلك، ينبغي للمفوضية أن تقدّم مجموعة الحماية، كما يجب أن تتولى قيادة مجموعة الإيواء ومجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها عندما تكون هناك حالات نزاع. وينبغي للحكومات أن تشارك في

قيادة المجموعات عندما يكون ذلك مناسباً. وقد أظهرت الممارسة العملية أن تعيين منظمات غير حكومية للمشاركة في رئاسة المجموعات يؤدي عموماً إلى تحسين الشراكات والدعوة ونشر المعلومات، وبالتالي يرفع من مستوى الاستجابة لكل. عندما تشارك إحدى المنظمات غير الحكومية في رئاسة مجموعة ما، يكون من واجبها المساهمة بموظفي العمل في فريق تنسيق المجموعة وذلك عبر أدوار تكميل وتعزز قدرات المجموعة. يجب تجنب تعيين وكالتيين تابعين للأمم المتحدة للمشاركة في قيادة المجموعات لأن ذلك لا يعزز حس الملكية ولا يحسن من استدامة التنسيق، بل يضعف المساءلة ويعدّ عملية صنع القرار.

وتنبغي استشارة المجموعات العالمية بشأن الاعتبارات المتعلقة بالقيادة المشتركة أو الرئاسة المشتركة قبل تفعيل المجموعة. للحصول على إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن قيادة المجموعات، يرجى الاطلاع على: [اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الوحدة المرجعية لتنسيق المجموعات على المستوى القطري](#)، إجراءات التفعيل، (ص. 10).

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل وثيق مع الوكالات القائدة للمجموعات العالمية والمنظمات غير الحكومية لتطوير السياسات وتنسيق القضايا المشتركة بين المجموعات ونشر التوجيهات التنفيذية وتنظيم الدعم الميداني. وعلى المستوى الميداني يساعد المكتب على ضمان أن يؤدي نظام العمل الإنساني لوظائفه بكفاءة، كما يقدم الدعم لمنسق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بالقيادة. ويقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التوجيه والدعم لمنسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني، كما ييسر التنسيق بين المجموعات في جميع مراحل الاستجابة عندما تستدعي الحاجة، وذلك يشمل تقييم الاحتياجات والتخطيط المشترك بالإضافة إلى الرصد والتقييم.

إن المشاركة التمثيلية الواسعة تؤدي إلى إغاء المجموعات، إلا أنها قد تخرج عن السيطرة إذا كانت تضم عدداً كبيراً جداً من الأعضاء أو إذا كان العضوية فيها مؤقتة. في مثل هذه الحالات، يُنصح بتعيين مجموعة استشارية استراتيجية أصغر أو مجموعات عمل فنية، إذ أن ذلك قد يؤدي إلى تحسين الأداء.

الحد الأدنى من الالتزامات للمشاركة: إن المنظمات المحلية أو الوطنية أو الدولية التي تنضم إلى المجموعات تتبع بما يلي:

- الالتزام [بمبادئ العمل الإنساني ومبادئ الشراكات](#)

- المشاركة في الإجراءات التي تعمل بشكل خاص على تحسين [المساءلة أمام السكان المتضررين](#) وتعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

- الانخراط في العمل الجماعي للمجموعة بشكل مستمر وإتاحة القدرات لذلك

- الاستفادة القصوى من الموارد وتبادل المعلومات بشأن الموارد التنظيمية

◦ تحمل مسؤوليات القيادة حسب الحاجة وحسب ما تقتضيه الولاية والقدرات المتوفرة

◦ المساعدة في تطوير ونشر الدعوة والرسائل للجماهير ذات الصلة

ليس هناك حد أدنى من الالتزامات التي ينبغي التقيد بها، بل إن ذلك يبقى قابلاً للتكيف مع الاحتياجات والبيئة. ينبغي للمجموعات على المستوى القطري الرجوع إلى [الوحدة المرجعية بشأن التنسيق الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات](#) عندما ترغب بتطوير أو تحديث اختصاصاتها أو التزاماتها.

الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمفوضية

ضمن نظام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تضطلع المفوضية بقيادة ثلاثة مجموعات، وهي:

الحماية: تقود المفوضية [مجموعة الحماية](#) في الحالات الناجمة عن النزاع وكذلك عندما تتسبب الكوارث الطبيعية بحالات نزوح، بشرط أن يكون لها حضور داخل البلاد وأن تلتقي طلباً من الحكومة لتولي القيادة وأن يتتوفر اتفاق بين الوكالات بهذا الشأن. تتضمن هذه المجموعة "مجالات المسؤولية" التي تُنسب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالعنف الجندي، وإلى اليونيسف فيما يتعلق بأمور [حماية الطفل](#)، وإلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يخص العمل المتعلق بالألغام، وإلى المجلس النرويجي للاجئين فيما يتعلق [بالإسكان والأراضي والممتلكات](#). وإقراراً بمركزية الحماية كأساس أي استجابة إنسانية، تقدم [مجموعة الحماية](#) الاستشارات لمنسق الشؤون الإنسانية وللفريق القطري للعمل الإنساني، وتعمل مع كافة المجموعات لتعزيز الاستجابات القائمة على الحماية واحترام الحقوق.

تنسيق المخيمات وإدارتها: تقود المفوضية هذه المجموعة في حالات النزاعات التي تشهد وجود أشخاص نازحين داخلياً، بينما تتولى المنظمة الدولية للهجرة قيادة هذه المجموعة في حالات الكوارث الطبيعية. إن مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها لا تمارس الدعوة لإنشاء المخيمات وبيئة التجمعات المماثلة ولا تؤسسها بشكل تلقائي، بل هي تسعى إلى تمعن في ظروف المعيشة والخدمات لهم، سواء كانوا يعيشون في بيئة جماعية مخطط لها أو تلك التي تنشأ بشكل عفوي.

الإيواء: تقود المفوضية هذه المجموعة في الحالات التي تشهد نزاعات، بينما في حالات الكوارث الطبيعية [فيتولى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر](#) قيادتها. وإذا لم يكن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حاضراً أو لم يكن قادرًا على قيادة المجموعة عند وقوع كارثة طبيعية، يمكن للمفوضية أن تقود المجموعة بشكل مؤقت إلى أن يصبح الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مستعداً للقيام بذلك. وبما أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لا يتلقى تمويلاً من الصندوق المركزي المتعدد للطوارئ فيمكن للمفوضية تقديم الدعم في حالات الكوارث الطبيعية من خلال تلقينها تمويلاً من هذا الصندوق بشأن الإيواء. وفي مثل هذه الحالات، يتعين على العمليات القطرية استشارة [المجموعة العالمية للإيواء](#).

عندما تظهر حالات طوارئ جديدة فإن ممثلي المفوضية القطريين يتشاركون مع مكاتبهم الإقليمية التي يتبعون لها

ويشاركون في مناقشات ضمن فريق الأمم المتحدة القُطري أو الفريق القُطري للعمل الإنساني بشأن تفعيل المجموعات. وعندما يتم تفعيل مجموعة تقوها المفوضية فإن الالتزامات والمسؤوليات الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تقتضي بأن تكون مكاتب المفوضية مستعدة لتوفير الموارد لتنسيق المجموعة، بما في ذلك القدرات المطلوبة للتنسيق على المستوىين الوطني والم المحلي وتقديم ما يلزم في مجال إدارة المعلومات. ينبغي تجنب دمج المجموعات (الإيواء/المواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارتها) باعتباره ممارسة غير جيدة.

ويتعين على العمليات القُطريّة استشارة المجموعات العالمية قبل اتخاذ أي خطوات لدمج المجموعات.

ما يُنصح القيام به هو السعي لتحقيق التآزر بين المجموعات الثلاثة حيثما كان ذلك ممكناً مما يضمن أن تكون الاستراتيجيات والمبادرات والرسائل تعزز بعضها البعض عبر مجموعات الحماية والإيواء وتنسيق المخيمات وإدارتها. وعلى وجه التحديد قد يؤدي ذلك إلى ما يلي:

- الاتفاق على المناطق الجغرافية ذات الأولوية ودمج الاستراتيجيات والنُّهج والأنشطة.
- تأسيس تعاون وآلية للاتصال المشترك بين الجهات الفاعلة العاملة في المنطقة في المجال الإنساني ومجال التنمية وكذلك في مجال السلام حيثما كان ذلك مناسباً
- إجراء تقييمات قطاعية مشتركة
- مواءمة سلاسل نتائج المجموعات في خطط الاستجابة الإنسانية مع تلك الخاصة بالمفوضية إلى أقصى حد ممكن
- ضمان توفر قدرات متخصصة في مجال إدارة المعلومات ومنفصلة للمفوضية والمجموعة
- إشراك الموارد المشتركة كخدمات الترجمة والخدمات الأخرى لاستخدامها في أنشطة المجموعة

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات الداخلية في المفوضية وذلك في [أداة التخطيط للتنفيذ من أجل أوضاع النازحين داخلية \("Building Blocks"\)](#).

مرحلة ما بعد الطوارئ

يمكن أن يتم إلغاء التفعيل في سياق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إما لمجموعة واحدة أو لعدة مجموعات. وقد يحدث ذلك بعد مراجعة هيكلية التنسيق أو بعد وقوع أحداث أخرى في البلد تقلل من الحاجة إلى الاستجابة الإنسانية. ينبغي أن يكون إلغاء تفعيل المجموعة مستندًا دائمًا إلى تقييم القدرات الوطنية ومراعاة السياق. وهناك معايير يتعين تحقيقها عند إلغاء التفعيل، وهي كما يلي: (1) تحسن الوضع الإنساني مما يقلل بشكل كبير من الاحتياجات الإنسانية وما يرتبط بها من ثغرات متعلقة بالاستجابة والتنسيق وأو (2) اكتساب الهياكل الوطنية القدرة الكافية على تنسيق الاحتياجات الإنسانية المتبقية وتلبيتها بما يتواافق مع مبادئ العمل الإنساني.

القائمة المرجعية لتفعيل المجموعات

- يدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يستفسر المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والوكالات القائدة للمجموعة مع السلطات الوطنية لتحديد آليات التنسيق الإنسانية القائمة والقدرات المتوفرة لديها.
- تتلقى الوكالات القائدة للمجموعة العالمية تنبئاً من ممثليهم القطريين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قبل اجتماع فريق الأمم المتحدة القطري/الفريق القطري للعمل الإنساني لمناقشة التفعيل وذلك لضمان تمثيلهم في الاجتماع.
- يحدد المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري/الفريق القطري للعمل الإنساني، المجموعات التي يجب التوصية بتفعيلها بالاستفادة من نتائج تحليل الوضع وبناءً على التخطيط للتأهب. ويجب أن يستند القرار في كل حالة إلى المعايير الأربعة الموضحة أعلاه.
- يختار المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية الوكالات القائدة للمجموعة العالمية بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري/الفريق القطري للعمل الإنساني وبناءً على التنسيق بين الوكالات وقدرتها على الاستجابة وحضورها الفعلي وقدرتها على تعزيز المساعدات الإنسانية. في أحسن الحالات ينبغي أن يكون اختيار الوكالات القائدة للمجموعات يعكس الترتيبات العالمية، إلا أن ذلك ليس ممكناً على الدوام، وفي بعض الأحيان تكون منظمات أخرى في وضع أفضل لتولي القيادة. في إطار جدول الأعمال التحويلي الصادر عن الجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، طلب من الوكالات القائدة للمجموعة أن تنظر في وضع إطار محدد بوضوح ومتافق عليه ومدعوم لقيادة المجموعات بشكل مشترك مع المنظمات غير الحكومية حيثما كان ذلك ممكناً.
- بعد التشاور مع الفريق القطري للعمل الإنساني، يرسل المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية خطاباً إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ يوضح فيه ترتيبات المجموعة الموصى بها ويقترح وكالات لقيادة المجموعة العالمية ويشرح أيضاً الأسباب التي تتطلب تفعيل مجموعات معينة. عندما يتم الاتفاق أيضاً على حلول على مستوى التنسيق غير المتعلق بالمجموعات (مثل قضايا الجندر أو شبكات سياسة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي) فيتعين توضيح ذلك أيضاً.

• يتولى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إرسال المقترح إلى رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للموافقة عليه في غضون 24 ساعة، ويبلغ المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بنتيجة ذلك. وقد يطلب الرؤساء من مجموعة مدراء الطوارئ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مناقشة هذا الموضوع بمزيد من التفصيل إذا لزم الأمر.

• يرسل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ خطاباً إلى المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية لتأكيد الموافقة على تفعيل المجموعات المقترحة و/أو لتقديم تعقيبات من رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

• بعد الموافقة على القرارات المتعلقة بالمجموعات ووكالات القيادة، يبلغ المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية الشركاء المعنيين بذلك.

• يتعين على عمليات المفوضية إبلاغ المجموعات العالمية الثلاثة التي تقودها المفوضية بمجرد أن يتم التحضير للمناقشات بشأن تفعيل المجموعات، حيث يكون بإمكان المجموعات تقديم الدعم والتوجيه فيما يتعلق بكيفية المضي قدماً. ويجب أيضاً استشارة المجموعات العالمية ذات الصلة قبل اتخاذ قرارات بشأن المشاركة في رئاسة المجموعات أو عدم قيادة مجموعة على المستوى القطري في السياقات الناجمة عن النزاعات.

يجب عدم دمج المجموعات، كما يتعين أن يكون لكل مجموعة تقودها المفوضية مواردها المخصصة لها، وذلك بموجب [سياسة المفوضية لعام 2019 بشأن حالات النزوح الداخلي](#) (على الأقل منسق متفرغ للمجموعة وموظف متفرغ لإدارة المعلومات).

نظراً للاعتبارات المحددة التي يتطلبها تفعيل مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها، يرجى الرجوع إلى أدوات [Building blocks](#) (متاحة فقط لموظفي المفوضية) والإرشادات للحصول على معلومات مفصلة بشأن هذه الاعتبارات.

المراقب

[UNHCR-OCHA, Joint UNHCR-OCHA Note on Mixed Situations. Coordination in Practice](#)

3. التعلم والممارسات الميدانية

متاح فقط لموظفي المفوضية

[مكونات التعلم على منصة Workday بشأن التنسيق في حالات النزوح الداخلي \(وحدة من ا...\)](#)

4. الروابط

[اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات – الوحدة المرجعية لتنسيق المجموعات على الم...](#)

5. جهات الاتصال الرئيسية

◦ دائرة الشراكة والتنسيق التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: hqng00@unhcr.org

◦ المجموعة العالمية للحماية على البريد الإلكتروني: gpc@unhcr.org

◦ مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها على البريد الإلكتروني: HQGLOBCC@unhcr.org

◦ المجموعة العالمية لليواء على البريد الإلكتروني: HQShelter@unhcr.org

تفعيل توسيع نطاق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

28 يناير 2018

النقط الرئيسية

- يؤدي تفعيل التوسيع على نطاق المنظومة تلقائياً إلى تشغيل آليات واستجابات تعهدت المفوضية بدعمها. ويشمل ذلك نشر منسقي المجموعات ودعم إدارة المعلومات ، وتطوير خطة استجابة مشتركة بين الوكالات مدرجة في الميزانية.
- ومن الأولوية تقديم الدعم الإنساني للنازحين داخلياً والسكان المتضررين عند وقوع أزمة على نحو مفاجئ أو وقوع تدهور كبير في الأزمات الإنسانية التي تتطلب تفعيلاً لتوسيع العمل الإنساني على نطاق المنظومة. ومن شأن قيادة تتمتع بالصلاحيات المناسبة وتنسيق فعال أن تخلص لتحقيق هذه الأولوية.
- يعد قرار تفعيل التوسيع على مستوى المنظومة بيان أولوية عالي المستوى بقدر كونه آلية استجابة عملية. (وينبغي له) أن يستقطب الاهتمام. ستختضع الوكالات لفحص وتمحیص حول مدى فعالية استجاباتها.
- خذ بزمام الأمور وتبادل المعلومات حول الطوارئ مع المكاتب وشعب الدعم.
- أبلغ المقر الرئيسي بالمجموعات التي ينبغي تفعيلها والأسباب التي تدعم ذلك.
- شارك بصورة فعالة في مناقشات الفريق القطري للعمل الإنساني.

- قيّم قدرة مكتبك وحدد الفجوات المتعلقة بالموارد والموظفين التي من شأنها إعاقة إيصال المساعدات أو منعها؛ واطلب الدعم من المقر الرئيسي لسد هذه الفجوات.

1. لمحه عامة

تعنى هذه المدونة بطرح إرشادات حول تفعيل توسيع نطاق العمل الإنساني على صعيد المنظومة، والعمليات والإجراءات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة إلى المفوضية. وينبغي قراءتها بالاقتران مع أحدث نسخة من دورة برنامج العمل الإنساني للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. تستند المدونة إلى "بروتوكول 1. تفعيل توسيع نطاق العمل الإنساني على صعيد المنظومة: تعريف وإجراءات (نوفمبر/تشرين الثاني 2018)، والذي يحل محل بروتوكول جدول الأعمال التحويلي لعام 2012 بشأن تعريف وإجراءات 3-L.

يعتبر تفعيل نطاق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تعبيئة على مستوى النظام للتصدي للظهور المباغت أو التدهور السريع للوضع الإنساني في قطر معين، متضمناً ذلك على المستوى دون الوطني، حيث تكون قدرتها على قيادة عمليات المساعدات الإنسانية وتنسيقها وتقديمها لا تناسب مع نطاق ومدى تعقيد وإلحاح الأزمة. إنه عنصر من عناصر جدول الأعمال التحويلي، الذي يهدف إلى تعزيز القيادة والتنسيق والخضوع للمساءلة في الاستجابات المشتركة بين الوكالات لحالات الطوارئ الإنسانية الكبرى.

ومن شأن إعلان تفعيل توسيع النطاق أن يُفعّل الآليات والأدوات التي:

- تضمن أن يقدم نظام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دعماً فعالاً لكل من السلطات الوطنية والقدرات القائمة، ومراقبة أدائها.
- تضمن تواجد القدرات والأدوات الكافية للتنسيق والقيادة من تتمتع بالصلاحيات اللازمة للنظام الإنساني.
- تُشرك منظمات أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والوكالات الرائدة في المجموعة العالمية بهدف إرساء النظم والموارد اللازمة للمساهمة في الاستجابة بما يتماشى مع ولاياتها.

يمتد التفعيل لمدة زمنية محددة تصل إلى ستة أشهر، وهو مناسب فقط في الحالات التي تبرر فيها خطورة الوضع الإنساني تعبيئة القدرات والموارد على نطاق المنظومة، بما يتجاوز المستويات القياسية، للاستجابة لاحتياجات الإنسانية الحرجية على أرض الميدان. وفي حالات استثنائية، يمكن النظر في طرح تمديد إضافي لمدة ثلاثة أشهر. وينبغي إنشاء سعة كافية لحفظ على مستوى الاستجابة أثناء الإطار الزمني للتفعيل. يفوض الإجراء الفريق القطري للعمل الإنساني لوضع معايير ملائمة للسياق، تليها خطة انتقالية وتدا이ير مصاحبة لفترة ما بعد التفعيل. ورغم أنه في الممارسة العملية غالباً ما ترتبط إعلانات توسيع النطاق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها والإعلانات المتعلقة بمستوى الطوارئ الخاصة بالوكالة إلا أن لديها إجراءات منفصلة.

ملاحظة. تولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية قيادة وتنسيق الاستجابات لحالات الطوارئ الخاصة باللاجئين (وبحسب الاقتضاء على حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين العائدين) وتوجيهها من خلال نموذج تنسيق اللاجئين. ولا ينطبق بروتوكول توسيع النطاق على هذه الأوضاع.

2. الصلة بعمليات الطوارئ

في ديسمبر/كانون الأول 2011، وافق رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على جدول الأعمال التحويلي. وصممت مجموعة الإجراءات هذه لتحسين نموذج الاستجابة الإنسانية مع التأكيد من جديد على أن النهج العنقودي هو النموذج الأنسب لتنسيق الاستجابات الإنسانية غير المشتركة بين الوكالات لغير اللاجئين. ومنذ ذلك الحين، وكجزء من هذه المبادرة، وافقت الأطراف الرئيسية أو عملوا على تحديث البروتوكولات التي تحدد معايير جدول الأعمال التحويلي، وتعزيز القيادة، وزيادة إخضاع الشركاء للمساءلة، وتحسين عملية التنسيق.

تللزم المفوضية بإنجاح تنفيذ جدول الأعمال التحويلي. وستستمر في المساهمة في تطوره وتنفيذه وتعزيز أدواته، وكذلك مراقبة سير عملية تنفيذه.

3. التوجيه الرئيسي

العملية الجوهرية – كيف يتم ذلك؟

يعلن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن تفعيل عملية توسيع النطاق على أساس خمسة معايير:

- المقاييس.
- وجه الإلتحاح.
- التعقيد..
- القدرة.
- خطر الإخفاق في التنفيذ على نحو فعال وعلى نطاق واسع فيما يتعلق بالسكان المتضررين.

يتلقى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تقييمًا أولياً للوضع، متضمناً ذلك بيانات السكان المتضررين، وذلك في غضون 24 ساعة من انفجار الحدث، أو من إدراكه أن الوضع الإنساني قد تدهور بصورة هائلة. يوفر الفريق القطري للعمل الإنساني المعلومات في البلد المتأثر، تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية، أو المنسق المقيم في حال لم يُعين السابق بعد. وينبغي أن تشارك أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التقييم مع مجموعة مديرى الطوارئ ومنسقي المجموعات العالمية.

خلال 24 ساعة من تلقي التقييم الأولي، تجتمع مجموعة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمديرى الطوارئ، المؤلفة من ممثلين عن كل وكالة، لمناقشة الحدث. تنظر اللجنة في السياق وفي آلية الاستجابة والقدرة والفجوات المتوقعة وال عبر المستخلصة من حالات طوارئ سابقة وأولويات الدعوة وتبت بالتصويتات. تشمل هذه الترتيبات القيادة والتنسيق، بما في ذلك تفعيل المجموعات لاعتبارات الأعضاء الأساسية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وينبغي استشارة منسقي

المجموعات العالمية حول ترتيبات التنسيق المقترحة، عند الاقتضاء.

وعقب استلام توصيات مجموعة مديري الطوارئ، يتصل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالسلطات الوطنية على أعلى مستوى لإحاطتهم بالتدابير التي يجري النظر فيها لتعزيز القدرة التشغيلية. كما يبلغ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الأمين العام للأمم المتحدة وإدارة الأمانة العامة للأمم المتحدة الرائدة (إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية حسب الاقتضاء)، وكذلك رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات، بأن تفعيل التوسيع قيد الدراسة.

وفي غضون 48 ساعة من حدوث الأزمة، يجتمع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مع الأعضاء الأساسيين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بهدف إجراء استعراض مشترك للتقييم الأولي وطرح التوصيات على أساس "عدم الاعتراض". ويناقش الأعضاء الأساسيون ما إذا كان التقييم الأولي يستدعي تفعيلاً على نطاق واسع. يتخذ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ القرار النهائي، بصفته رئيساً للجنة. وإذا أتفق على إعلان تفعيل التوسيع، يناقش الأعضاء الأساسيون أيضاً (1) نموذج القيادة الأكثر ملاءمة، و(2) ترتيبات التنسيق الأكثر ملاءمة، و(3) أولويات الدعوة المشتركة لمنظومة العمل الإنساني والرسائل المشتركة، و(4) ترتيبات أخرى محددة السياق.

ومن ثم يعلن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن التفعيل عبر البريد الإلكتروني لجميع الأعضاء الأساسيين للجنة. كما يصدر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مذكرة لعنابة الأمين العام (وإلى مدير مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات)، ومذكرة إلى الفريق القطري للعمل الإنساني عبر منسق الشؤون الإنسانية/منسق الإغاثة. يتصل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالسلطات الوطنية على أعلى مستوى لشرح القرار وتداعياته، بما في ذلك الدعم الإضافي الذي سيُوفر للقدرات الوطنية والموقعة. تتضمن جميع رسائل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ معلومات حول التغطية الجغرافية وطول مدة التفعيل (يُفعل حتى ستة أشهر) وترتيبات القيادة والتنسيق (متضمناً ذلك تعيين منسق الشؤون الإنسانية وتفعيل نظام المجموعة وقيادات المجموعة داخل قطر).

يُثمر التفعيل عما يلي تلقياً:

- إنشاء فوري للفريق القطري للعمل الإنساني. يُعاد ندب المنسق المقيم الحالي كمنسق للشؤون الإنسانية في انتظار اتخاذ قرار حول نموذج القيادة الأنسب.
- تفعيل نموذج "القيادة المخولة".

وفي غضون 72 ساعة من اندلاع الأزمة:

- يُعين منسق الشؤون الإنسانية وينتشر في الموضع لمدة تصل إلى ستة أشهر، لقيادة تنسيق الاستجابة الإنسانية عموماً، وممارسة قيادة فعالة تتمتع بالصلاحيات بما يتماشى مع بروتوكول اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
- ويُعلن عن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصندوق القطري المشترك، في حال كان ذلك متاحاً في قطر. ويصدر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ (ومنسق الشؤون الإنسانية في حال إعلان الصندوق القطري المشترك) المخصصات على أساس "عدم الأسف"، وذلك لدعم الأولويات المحددة في البيان الاستراتيجي.

خلال 72 ساعة من تفعيل توسيع نطاق العمل الإنساني:

- يُفعّل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ المجموعات في القطاعات ذات الأولوية، بعد تشاوره مع الأعضاء الرئيسيين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بطلب من المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية وبالتشاور مع الفريق القطري للعمل الإنساني.
- ينشر الأعضاء الرئيسيون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبعد التشاور مع الوكالات الرائدة في المجموعات العالمية، قدرات تنسيق مناسبة على الفور، بما في ذلك منسقي مجموعات مؤهلين ومديري المعلومات (حسب الاقتضاء).
- يُصدر المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية "بيان الأولويات الإستراتيجية الرئيسية"، لوضع رسائل ودعوة مشتركة من مستوى المقر وصولاً لأقل مستوى وللبيانات الصحفية.
- يتم إجراء تقييم سريع أولي متعدد المجموعات أو متعدد القطاعات (أو تقييم سريع بديل) استناداً إلى تقييمات منسقة. ويتبع تحليل الوضع الأولى وضع تقرير وتقييم متعدد القطاعات خلال الأسبوعين الأولين.

خلال 5 أيام من تفعيل توسيع نطاق العمل الإنساني:

- يُوضع نداء عاجل، بدعم من تحليل الوضع، والذي يحتوي على تحليل الخط الأعلى لنطاق وشدة الأزمة، ويحدد الإجراءات ذات الأولوية، ويسرد المتطلبات المالية.

خلال 4 أسابيع من تفعيل توسيع نطاق العمل الإنساني:

- مراجعة النداء العاجل. في حال ظهرت حاجة إلى استجابة أطول (تمتد لما بعد مدة التفعيل الأولية البالغة ستة أشهر)، فإن الفريق القطري للعمل الإنساني يضع أو يُحدث الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية. يجمع الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية ويحلل المعلومات حول احتياجات مواطن ضعف السكان المتضررين وقدراتهم، ويضعوا أو يحدّثوا خطة الاستجابة الإنسانية. وتحدد خطة الاستجابة الإنسانية الإستراتيجية المختارة للاستجابة للاحتياجات المقيمة، وهو الأساس لتنفيذ ومراقبة الاستجابة الشاملة.

خلال 5 أشهر من تفعيل توسيع نطاق العمل الإنساني:

- يُعقد استعراض النظارء للأنشطة التشغيلية

خلال 9-12 شهراً من تفعيل توسيع نطاق العمل الإنساني:

- يُعقد تقييم إنساني مشترك بين الوكالات، وفقاً لاختصاصات فريق التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات.

نهاية مدة التوسيع

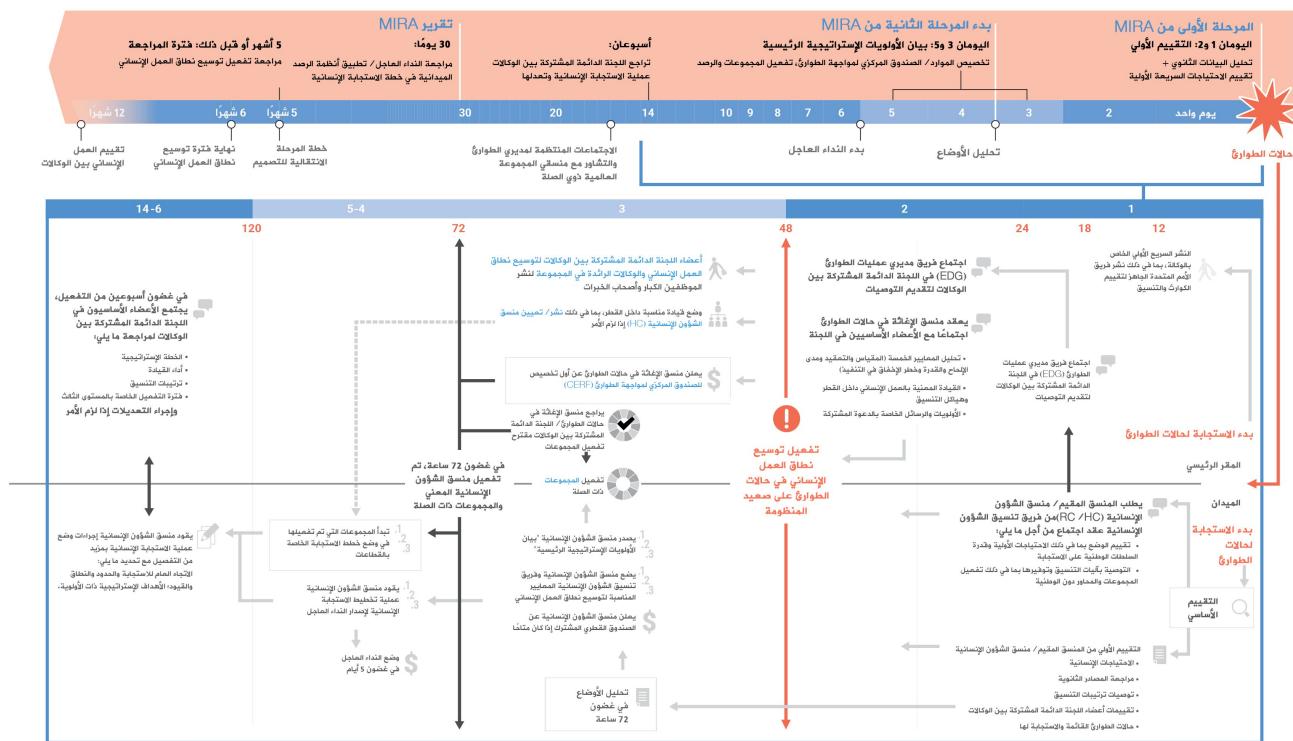
تنتهي صلاحية التفعيل تلقائياً بعد مضي مدة أقصاها ستة أشهر. ويجتمع مدير الطوارئ في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في نهاية مدة التفعيل لاستعراض الموقف.

يجوز لمجموعة مديري الطوارئ، في ظروف استثنائية وقبل انتهاء مدة تفعيل التوسيع، أن توصي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتمديد تفعيل التوسيع لمدة ثلاثة أشهر إضافية (إجمالي وقدره تسعة أشهر كحد أقصى). وقد تعكس الظروف الاستثنائية تدهوراً إضافياً في الموقف، بناءً على توصيات مكتب الاهتمامات الرئيسية.

المرحلة الانتقالية

في حال ظهور عوامل تؤثر على الاستجابة والتي يتعدر على تفعيل التوسيع مواجهتها، يمكن الشروع في المرحلة الانتقالية من التوسيع. ينبغي للأطراف الرئيسية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والقيادة على أرض الميدان توجيه رسائل واضحة عند انتهاء كل من مدة تفعيل التوسيع واستراتيجية المرحلة الانتقالية في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تشتمل خطة المرحلة الانتقالية (على أقل تقدير) على:

- بيان يوضح كيف سيؤثر نموذج القيادة المختار على الترتيبات في نهاية المدة، والطريقة التي سُتدار بها المرحلة الانتقالية.
- استراتيجية لمواصلة مهام التنسيق الأساسية، لدعم جهود التنسيق الوطنية والمحلية (حسب الاقتضاء وعند الضرورة).
- بيان يوضح كيفية تحديد التسلسل الإداري والأدوار والمسؤوليات في نهاية مدة التطبيق.
- الخطوط العريضة للتدابير التي من شأنها أن تُسهم في الجهود المبذولة للخروج بحلول. وينبغي أن يشير هذا إلى كيفية تصدي الاستجابة الإنسانية مع أولويات طولية الأجل من الإنعاش والتنمية الوطنية.



Creation date: 13 November 2018 Sources: IASC Feedback: iasccorrespondence@un.org www.interagencystandingcommittee.org

دور ومسئولیات المفوضیہ

و عندما يُنظر في قرار إعلان تفعيل توسيع العمل الإنساني على نطاق المنظومة، ستساهم المفوضية بفعالية في التقييم الأولي للفريق القطري للأمم المتحدة أو الفريق القطري للعمل الإنساني، نظراً لأن القرارات المتخذة ستؤثر على مشاركة المفوضية في وقت لاحق من هذه العملية. وإذا ولدت الأزمة لاجئين، فستدير المفوضية مناقشات حول جوانب اللاجئين. لا ينطبق تفعيل النطاق على هذه الحالات.

وفي اتصالاته الداخلية مع المقر الرئيسي، يجري مكتب المفوضية بما يلي:

- ٥. يُبلغ مدير المكتب المعنى و شعبة الطوارئ والأمن والإمداد بنتائج مناقشات فريق الأمم المتحدة القطري/الفريق القطري للعمل الإنساني، مع التركيز بصورة خاصة على المعايير الخمسة التي يستند إليها قرار الإعلان.
 - ٦. بصفتك وكالة رائدة للمجموعة، شارك مع مدير المكتب الإقليمي و شعبة الطوارئ والأمن والإمداد تقييمها فيما يتعلق بما يلي:
 - (١) قدرة المفوضية داخل القطر (منسق المجموعات، وإدارة المعلومات، وموظفو تقييم الاحتياجات، إلخ).
 - (٢) المجموعات التي ينبغي تفعيلها (إذا لم تكن عاملة بالفعل).
 - (٣) المخزونات المتاحة من مواد الإغاثة الأساسية، وجاهزية الموظفين.
 - ٧. قدرة المنسق المقيم على قيادة عملية تعبئة واسعة النطاق كمنسق الشؤون الإنسانية.

أبلغ مدير المكتب ومدير شعبة الطوارئ والأمن والإمداد بالوقائع استعداداً لاستعراض الأعضاء الرئيسيين للقيادة

والتنسيق (خلال 72 ساعة من الحدث).

أضف إلى ذلك، في حال تفعيل توسيع العمل الإنساني على مستوى المنظومة، سيتولى المكتب ما يلي:

- حشد قدرة الاستجابة الداخلية والاستعداد لاستقبال موظفين إضافيين في المجموعات المنتشرة بموجب آلية الاستجابة السريعة المشتركة بين الوكالات.
- الاستعداد لاستقبال موظفي دعم آخرين، بالتشاور مع المكتب.
- التأكد من أن الموظفين (وخاصة منسقي المجموعات وجهات تنسيق إدارة المعلومات) على دراية بأدوارهم والتواتج المحددة زمنياً التي يحتاجون إليها لإنجازها بموجب إجراء توسيع العمل الإنساني على صعيد المنظومة. ويشمل هذا الأمر: خطة الاستجابة لحالات الطوارئ؛ وخطة الاستجابة الاستراتيجية؛ وخطط الاستجابة العنقودية؛ ومساهمات ومخصصات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

الاعتبارات لمشاركة المفوضية على المستوى الوطني

الحالات الخاصة بالنازحين داخلياً

أثناء تفعيل توسيع العمل الإنساني على مستوى المنظومة، يجوز تفعيل المجموعات الثلاث جميعها أو بعضها التي تشارك المفوضية في قيادتها على المستوى العالمي (الحماية والمأوى وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات) على المستوى القطري. يتخذ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ هذا القرار، بالتشاور مع مديرى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بناءً على توصيات من المنسق المقيم أو منسق الشؤون الإنسانية.

وعلى المستوى القطري، ينبغي أن يشارك مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مناقشات تفعيل المجموعات كما ينبغي أن يُبقي المكتب وشعبة الطوارئ والأمن والإمداد وشعبة الحماية الدولية وشعبة دعم وإدارة البرامج وكيانات أخرى تابعة للمقر الرئيسي ذات الصلة على إطلاع مستمر.

وب مجرد تفعيل المجموعات، يجب أن تكون المفوضية على استعداد لقيادة المجموعات التي تولت مسؤوليتها. كما ينبغي أن توفر موظفين متخصصين للتنسيق وإدارة المعلومات. لكن قد تحتاج إلى موظفين متخصصين على المستويين الوطني والم المحلي، لكلنا الوظيفتين.

حالات مختلطة بين اللاجئين والنازحين داخلياً

في حال طرأ حال طوارئ جديدة تؤثر أيضاً على جماعات من اللاجئين، يتبع على المفوضية قيادة مناقشة جوانب اللاجئين من الأزمة وتحديد ترتيبات التنسيق للاستجابة الفعالة (وفقاً لمذكرة تنسيق اللاجئين والمذكرة المشتركة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول الحالات المختلطة - التنسيق في الممارسة). كما ينبغي للعمليات الميدانية أن تبقى المقر الرئيسي (شعبة الطوارئ والأمن والإمداد وخدمات الشراكة والتنسيق) على اطلاع وثيق.

المرافق

[Protocol 1 IASC, Humanitarian System-Wide Scale-UP Activation - Definition and Procedures](#)

[Protocol 2 IASC, 'Empowered Leadership' in a Humanitarian System-Wide Scale-Up Activation](#)

[IASC, Humanitarian System-Wide Scale-Up Activation – Frequently Asked Questions](#)

[UNHCR-OCHA, Note on Mixed Situations. Coordination in Practice](#)

4. الروابط

[بروتوكولات جدول الأعمال التحويلي](#)

5. جهات الاتصال الرئيسية

شعبة الطوارئ والأمن والإمداد التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. البريد الإلكتروني:
gemhand@unhcr.org

التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات (MIRA)

12 فبراير 2025

النقاط الرئيسية

- التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات هو عملية مشتركة بين الوكالات لتقييم وتحليل الاحتياجات، يتم إجراؤه خلال الأيام الثلاثة الأولى من وقوع الكارثة، بتوجيه من منسق الشؤون الإنسانية. ويشكل الأساس للخطة الاستراتيجية المشتركة التي يعتمدها الفريق القطري للعمل الإنساني من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ
- تشارك المفوضية في عملية التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعددة المجموعات/القطاعات وتدعمها في مرحلة

مبكرة من أجل ضمان إدراج المخاوف المتعلقة بالحماية في مراجعات البيانات الثانوية، وطرق جمع البيانات الأولية، وتحليل النتائج

- من المتوقع أن تتولى المفوضية مسؤولية عناصر التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعددة المجموعات/القطاعات، بما في ذلك تحليل وتفسير النتائج التي تهم المجموعات التي تقودها (أو تشارك في قيادتها) المفوضية
- توفر المفوضية إرشادات بشأن الحماية في العملية الشاملة للتقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعددة المجموعات/القطاعات

1. لمحة عامة

يجب قراءة هذا المدخل بالاقتران مع المدخل الخاص بنهج [التأهيب للاستجابة للطوارئ](#) (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات)، [خطط الاستجابة الإنسانية والنداءات العاجلة](#)، ونهج المجموعات وهيكلية التنسيق الدولي؛ وينصح أيضاً بالاطلاع على المعلومات الواردة في [تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة بالنازحين](#) (NARE).

التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعددة المجموعات/القطاعات هو عملية مشتركة بين الوكالات لتقييم وتحليل الاحتياجات، ويشكل الأساس للخطة الاستراتيجية المشتركة التي يعتمدها الفريق الفطري للعمل الإنساني من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ. ورغم أن الإطار والنهج التحليليين في التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعددة المجموعات/القطاعات يمكن تكييفهما مع سياقات طوارئ مختلفة واتباعهما في الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالنازحين داخلياً أو بغير اللاجئين، يبدو هذا التقييم أكثر فعالية في حالات الكوارث الطبيعية المفاجئة عندما يتم إجراؤه في غضون الأسبوعين الأولى.

يركز التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعددة المجموعات/القطاعات على إصدار تحليل ظرفي خلال الأيام الثلاثة الأولى عقب وقوع الكارثة أو تصاعدتها، يليه إصدار تقرير عن التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعددة المجموعات/القطاعات في غضون أسبوعين. ويتم إجراء هذه التقييمات بتوجيهه عام من منسق الشؤون الإنسانية ويدعم يقدمه المجتمع المدني بالعمل الإنساني من خلال المجموعات ذات الصلة، ويمكن إجراء هذه التقييمات بالتنسيق مع الحكومات المضيفة. وهذه التقييمات مدرجة في إرشادات التخطيط المشترك بين الوكالات لمواجهة حالات الطوارئ [والتأهيب للاستجابة للطوارئ](#)، الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

2. الصلة بعمليات الطوارئ

يمكن إجراء التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعددة المجموعات/القطاعات عند حدوث الظروف التالية:

◦ وقوع كارثة جديدة ومفاجئة تعقبها فترة من الاستقرار النسبي مما يتيح إمكانية وصول المساعدات الإنسانية

◦ الحاجة الملحة إلى المعلومات المطلوبة لتوجيهه عملية التخطيط والاستجابة المنسقة

◦ استعداد المجتمع الإنساني في البلاد لتبادل المعلومات والتنسيق

ملاحظة: توافر تفاصيل إضافية ورسم بياني سهل الاستخدام يوضح الظروف الواجب أخذها في الاعتبار لاتخاذ قرار بإجراء التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات في "إرشادات لإجراء التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات" 2015، (الصفحة 2).

ويهدف التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات إلى دعم أصحاب المصلحة في التوصل إلى فهم مشترك للوضع الإنساني وتطوره المحتمل في مراحله المبكرة من أجل دعم قرارات الاستجابة الاستراتيجية الأولية فيما يتعلق بالتالي:

◦ تأثير الكارثة، بما في ذلك حجمها وشدة، والاحتياجات ذات الأولوية، والمخاطر/مكامن الضعف

◦ القدرة على الاستجابة، من قبل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، بما في ذلك القيود

◦ المناطق ذات الأولوية للتدخل

3. التوجيه الرئيسي

تتألف منهجية التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات من العناصر الأساسية التالية: مراجعة البيانات الثانوية، وجمع البيانات الأولية، وإجراء تحليل مشترك، وإعداد التقارير.

ووفق الإرشادات الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2015 فيما يتعلق بالتقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات، يتبيّن أن نجاح التقييم يتطلّب فريقاً صغيراً يضمّ الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في الاستجابة لحالة الطوارئ ويتمتع بمجموعة المهارات التقنية الازمة. وتتجدر الإشارة إلى أنَّ وجود أعضاء كثر في الفريق المعنى بإجراء التقييم قد يُربك عملية التنسيق الخاصة بالتقدير.

مراجعة البيانات الثانوية

تجمع المنظمات المشاركة في التقييم معلومات كمية ونوعية لما قبل الكارثة وبعدها، وتعتمد إلى تحليلها. تجمع مثلاً معلومات عن المنطقة الجغرافية أو الأشخاص المتضررين أو القطاعات المتضررة مع الاسترشاد بالإطار تحليلي المعدل للتقييم. وفي إطار نهج التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات، يُجرى بعدئذ إجراء تحليل مشترك بين القطاعات، ويتم بعده التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المناطق أو الفئات الأكثر تضرراً وما إلى ذلك.

تشكل البيانات الثانوية دوراً محورياً في المراحل المبكرة من حالة الطوارئ، عندما يتعدى جمع البيانات الأولية نظراً إلى أن الوقت والموظفين والموارد وإمكانات الوصول قد تكون محدودة. وقد تدعم المفوضية مراجعة البيانات الثانوية، لا سيما من أجل جمع المعلومات المتعلقة باللاجئين (العدد، وحجم السكان، والمخاوف المتعلقة بالحماية، والموقع، والتركيبيات السكانية، وما إلى ذلك)، في حالة كان السكان المعنيون بالعمل الإنساني يتضمنون لاجئين ونازحين داخلياً وغيرهم من الفئات المتضررة، عند الحاجة وفي "الحالات المختلفة". ولمزيد من المعلومات حول كيفية إجراء مراجعة البيانات الثانوية، راجع المدخل الخاص [بتقييم الاحتياجات لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين](#). (NARE).

جمع البيانات الأولية على مستوى المجتمع؛ حجم العينة و اختيار الموقع

تعتمد المنظمات المشاركة بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى تحديد معايير تصميم واختبار نموذج أخذ العينات للتقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات، وإلى الاتفاق على هذه المعايير، إضافة إلى تحديد كيفية جمع البيانات الأولية (طرق أخذ العينات، والموقع، والإطار الزمني، وغيرها من التفاصيل). وتتولى المفوضية، كقائدة للمجموعة، مسؤولية المشاركة في هذه المرحلة من خلال حضور الاجتماعات المشتركة بين الوكالات التي يرأسها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمساهمة بفعالية في عملية التحليل ودعمها. وسيشارك موظفو المفوضية كذلك في هذه المرحلة من عملية التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات من خلال جمع البيانات كأعضاء في أفرقة التقييم المشتركة بين الوكالات. ويتولى فريق صغير مشترك بين الوكالات مسؤولية جمع البيانات الأولية لعملية التقييم الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات، من خلال إجراء مراقبة مباشرة ومقابلات مع مبلغين رئисيين ومناقشات مجموعات التركيز المجتمعية بوجه عام.

ملاحظة: يُشار إلى مناقشات مجموعات التركيز في إطار عملية التقييم السريع الأولي للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات باعتبارها "مناقشة جماعية مجتمعية"، وهي تجري عموماً وفق الأسس نفسها لمناقشات مجموعات التركيز الخاصة بالمفوضية.

وخلال الملاحظة والمقابلات، يجب وضع الأسئلة التالية في الاعتبار:

- ما الذي تغيّر بمرور الزمن؟ ما الذي يبقى على حاله؟
- ما المفاجئ أو المهم أو المختلف بشأن فئة ما (أو زمن، أو مكان) عند مقارنتها بأخرى؟
- في حالة لم تتدبر الأوضاع، فما السبب؟ وإذا تدهرت الأوضاع الآن، فماذا سيكون السبب؟
- ما هو المستوى التالي من التفاصيل المطلوبة؟

توفر الملاحظة المباشرة لمحنة عن السكان المتضررين أو الموقع المتضرر. تعرّف على (كل صغيرة وكبيرة) عن ظروف وخصائص المجتمع أو المكان من وجهات نظر متعددة. تجول في المجتمع، وتجنب الطرقات المكشوفة (الشوارع أو

المسارات أو الحدود الطبيعية)، للحصول على مجموعة مختلفة من المشاهد وتكوين رؤية متوازنة.

انظر حولك وتحدث إلى الناس آخذًا في عين الاعتبار الدور الاجتماعي والعمر والتنوع. شاهد ما هو متوفّر وما به نقص، وما يجب أن يكون متوفّرًا: راقب نقاط تجمّع المياه والمراحيض وأماكن الغسيل المجتمعية والمدارس ومرافق التخزين والمقاهي والمقابر والأسواق والمرافق الصحية والمراكم الدينية. في الأسواق، تعرّف على ما يشتريه الناس وما يبيعون، ودوّن أسعار السلع الأساسية.

المقابلات مع المبلغين الرئيسيين: ربّ مقابلات مع أفراد من مختلف الخلفيات والمسؤوليات والأدوار الاجتماعية والأعمار والأقليات الدينية والإثنية لضمان تكوين صورة شاملة عن المجتمع المتضرر، وفي حالة كان المجتمع المتضرر يضم فئات سكانية مختلفة، مثل السكان المضيّفين والنازحين، فإنه يجب اختيار المبلغين الرئيسيين من جميع الفئات ذات الأهمية. أجرِ المقابلات (باستخدام أدوات ومقاييس يمكن مقارنتها) على مستوى كل فئة.

تحليل الحال: تلخيص البيانات الثانوية والأولية

تجمع عملية التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات بين البيانات الثانوية والأولية المجمعة للخروج بتحليل شامل. وهذا يشمل السيناريوهات المحتملة (أفضل الحالات، أسوأ الحالات) لمدى تطور الأزمة.

يجب أن يكون التحليل الظري الذي ينسقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جاهزاً في غضون 72 ساعة من بداية حالة الطوارئ. والتحليل هو نتاج مناقشة بين كل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وهو يفيد بالنتائج المتفق عليها، والقرارات الناشئة عنها. ويتوجّيه/تنسّيق شامل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تُسهم المفوضية في هذه العملية من خلال العمل في نظام مجموعات العمل الإنساني، وتوفير الدعم الميداني للموظفين والتحليل للمجموعات التي تقودها المفوضية (أو تشارك في قيادتها) أو تدعمها. وتشترك المفوضية كذلك في مناقشة وتحليل بيانات التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات في اجتماعات التقييم المشتركة بين الوكالات التي يرأسها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويتم تحديث التحليل الظري باستمرار خلال الأسبوعين الأوّلين من وقوع الكارثة، ويُستخدم كأساس يمكن من خلاله صياغة تقرير التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات.

ويُصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقرير التقييم الذي يحتوي على النتائج المستخلصة في غضون أسبوعين من بداية الكارثة. ويحتوي التقرير على معلومات يرتكز عليها التخطيط الأكثر تفصيلاً للاستجابة، بما في ذلك المناشدات المنقحة، حيثما يتطلب الأمر.

دور ومسؤوليات المفوضية

في حالات الطوارئ المتعلقة بالنازحين داخلياً، تُسهم المفوضية في عملية التقييم الأولى السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات للمجموعات التي تقودها (تشترك في قيادتها) خلال عملية التقييم والتحليل. ويمكن للمفوضية أن تُسهم مباشرةً في عملية المراجعة المشتركة بين القطاعات للبيانات الثانوية المتوفّرة عن مرحلة ما قبل الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة، كجزء من فريق تقييم مسؤول عن إنتاج تحليل للأوضاع في غضون الأيام الثلاثة الأولى من وقوع الكارثة. ويمكن أن تُجري المجموعات/القطاعات كذلك تحليلات خاصة بكل قطاع عند الحاجة.

وسيشارك موظفو المفوضية في التقييمات الميدانية وجمع البيانات الخاصة بالتقدير الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات، ويشاركون في عمليات مناقشة وتحليل البيانات المشتركة بين القطاعات. وستُسهم المفوضية أيضاً في نتائج وقرارات تقرير التقدير الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات.

اعتبارات خاصة بمشاركة المفوضية على المستوى القطري

يساهم مسؤولو إدارة المعلومات وقادرة (المشاركون في قيادة) المجموعات التابعة للمفوضية والمعنية بالحماية والإيواء وتنسيق المخيمات وإدارتها، حسب الاقتضاء، في عملية التقدير الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات، من التصميم إلى التنفيذ والتحليل والنتائج.

وتقدم المفوضية الدعم للمجموعات التي تقودها أثناء إجراء التقدير الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات، وتشارك من خلال هذه المجموعات في مراجعات البيانات الثانوية، وجمع البيانات الأولية، والتحليل، واستخلاص نتائج التقدير.

وقد تضطلع المفوضية كذلك بدور قيادي في تحليل التقديرات والاتجاهات السكانية في سياق التقدير الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات.

4. الروابط

تقييمات الاحتياجات: التوجيهات والنماذج (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) إرشادات لإجراء التقدير الأولي السريع للاحتياجات المتعدد المجموعات/القطاعات (201... تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة بالنازحين (NARE) إطار التعاون توجيهات التخطيط المشترك بين الوكالات لمواجهة حالات الطوارئ والتأهب للاستجابة لل... مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها المجموعة العالمية للحماية مجموعة الإيواء

5. جهات الاتصال الرئيسية

◦ للمشورة التقنية والمعلومات التفصيلية بشأن التقييمات المتعلقة بالمجالات المواضيعية التي تدرج ضمن المجموعات التي تقودها (تشارك في قيادتها) المفوضية، يرجى التواصل مع فريق التقدير (شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج)

◦ المجموعة العالمية للحماية: gpc@unhcr.org

◦ المجموعة العالمية لتنسيق المخيمات وإدارتها: HOGLOBCC@unhcr.org

◦ المجموعة العالمية للإيواء: HQShelter@unhcr.org

النقاط الرئيسية

- الاتصال بخلية العمليات الخاصة بالمجموعة العالمية للحماية الدولية داخل شعبة الحماية الدولية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فور ظهور ما يشير إلى أنه سيتم مناقشة تفعيل المجموعة ضمان حسن إدارة مجموعة الحماية وتنظيمها وتجهيزها وتزويدها بالقدرات على المستويين الوطني ودون الوطني (كحد أدنى، منسق مجموعة الحماية ومسؤول إدارة المعلومات لمجموعة الحماية ومناطق مسؤولياتها)
- ضمان اتساق العمل مع مجالات المسؤوليات بالتعاون مع الوكالات الرئيسية لكل منها، وكذلك مع المجموعات الأخرى، ولا سيّما مجموعتي الإيواء وتنسيق المخيمات وإدارتها، أي العمل على تنفيذ النهج الثلاثي المجموعات التابع للمفوضية الحرص على تلبية الاستجابة دائمًا للمعايير الدنيا
- التصرف كمقدم خدمات يتم اللجوء إليه كملاز الأخير؛ وهذا يعني أنه يجب أن تكون المفوضية، عند الضرورة واعتماداً على إمكانية الوصول والأمن وتوافر التمويل، بصفتها قائد المجموعة، على استعداد لضمان توفير الخدمات المطلوبة لسد الثغرات الأساسية التي حدّتها المجموعة والتي تم إدراجها في خطة الاستجابة الإنسانية التي يقودها منسق الشؤون الإنسانية، وينطبق التصرف كمقدم خدمات يتم اللجوء إليه كملاز آخر على مجالات المسؤوليات في المجالات التابعة لكل منها.
- ضمان المسائلة تجاه الأشخاص والمجتمعات المتضررة من الأزمات وتجاه منسق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن المجموعة ضمان وصول أصوات الأشخاص والمجتمعات المتضررة من الأزمات بشكل متسبق وقابل للاستشراف
- تعزيز مركبة الحماية في العمل الإنساني بمجمله وفي السعي إلى إيجاد حلول من خلال تقديم إحاطات منتظمة لتحليل الحماية الجماعية، وذلك إلى الأفرقة القطرية للعمل الإنساني على المستوى المشترك بين المجموعات وإلى الجهات المانحة لضمان أن تكون مخاطر الحماية والاحتياجات الناتجة عنها للسكان المتضررين هي التي تقود الاستراتيجيات الإنسانية وخطط الدعوة والاستجابة؛ ومن خلال إشراك المجموعات الأخرى ودعمها في تعزيز الحماية وإدماجها في تحليلاتها واستراتيجياتها واستجابتها وخدماتها مساعدة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في إعداد استراتيجية الحماية الخاصة بالفريق القطري للعمل الإنساني قيادة جهود المجموعة في الترابط مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والسلام والأمن

تتمثل مهمة مجموعات الحماية في ضمان اتخاذ إجراءات واستجابات منسقة وفعالة ومبذلة في مجال التأهب والاستجابة، وفي أن تكون الحماية في صميم جميع الأعمال الإنسانية، على أن يتم الاعتراف بها كعنصر أساسي في أي ترابط مع العمل الإنمائي والعمل من أجل السلام بهدف تحقيق الحلول. فمن خلال هذا التنسيق، تتم حماية الأفراد بشكل أفضل في الأزمات الإنسانية وتحترم حقوقهم ويتم إيجاد حلول توافق مع القانون الدولي. وتتضمن مجموعة الحماية «مجالات مسؤوليات» تُعزى إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإلى اليونيسيف في مجال حماية الطفل، وإلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، وإلى المجلس النرويجي لللاجئين ومجلس الأمم المتحدة في مجال [الإسكان والأراضي والممتلكات](#). وإقراراً بمركزية الحماية كأساس لأي استجابة إنسانية، تقدم مجموعة الحماية استشارات وتحليلات متواصلة لمخاطر الحماية إلى منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني، وتعمل مع جميع المجموعات لتعزيز الاستجابات القائمة على الحماية واحترام الحقوق.

أما قيم ومبادئ مجموعة الحماية فتشمل ما يلي: 1) وجود الأشخاص المتضررين في محور أنشطة الحماية ومشاركتهم الفعالة فيها، إذ تستند إجراءات التأهب والاستجابة إلى تنوع الأشخاص المتضررين من الأزمات والذين تعتبر مسؤولين تجاههم؛ 2) نحن ملتزمون بمبادئ العمل الإنساني والحماية والمساواة بين الجنسين والإدماج؛ 3) توجه الأولويات الميدانية عملنا بينما نحتضن التنوع في عضويتنا ونستجيب له، من الجهات الفاعلة المحلية إلى العالمية؛ 4) نتطلع إلى المستقبل وقدارون على التكيف بسهولة لمواجهة تحديات الحماية المتزايدة والناشئة.

2. الصلة بعمليات الطوارئ

تنشأ مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عندما تعجز آليات التنسيق القائمة عن الاستجابة للاحتياجات المحددة بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، وهو ما يتكرر حدوثه في حالات الطوارئ. ويتم تنشيط المجموعات كجزء من الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ في أوضاع النزوح الداخلي والكوارث الطبيعية، وذلك بناءً على تحليل الاحتياجات الإنسانية وآليات التنسيق القائمة والقدرات على الأرض. أيضاً، تعد المجموعات حلاً تنسبياً مؤقتاً، على أن يتم بذل الجهد في أقرب وقت مناسب وممكن لتسليم التنسيق إلى السلطات المعنية. وضمن هيكل العمل الإنساني المشترك بين الوكالات، تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوكالة الرائدة في مجموعة الإيواء وتنسيق المخيمات وإدارتها بالنسبة للأزمات الإنسانية غير المتعلقة باللاجئين، بما في ذلك النزوح الداخلي في أوضاع النزاع. يجب أن تتحدد الترتيبات النهائية على المستوى القطري وفقاً للظروف التشغيلية، بما في ذلك وجود الجهات الفاعلة في مجال الحماية والقدرات التي تمتلكها. وتُعد هذه المجموعات الثلاث مكمّلة لبعضها البعض ويمكنها معاً زيادة الفوائد الناجمة عن الحماية وترشيد برامج المفوضية. لذلك، إنّ أوجه المسؤولية والمساءلة في القيادة والتنسيق لدينا تتطلب قدرات مخصصة لتنسيق هذه المجموعات، وهي قدرات يجب التخطيط لها بشكل مناسب.

يجب أن توصي المفوضية بتفعيل مجموعات الحماية عندما يكون هناك مخاطر واحتياجات خاصة بالحماية مقترنة بحاجة الحكومة إلى قدرات إضافية لتنسيق الاستجابات المتعلقة بالحماية. وفقاً [لسياسة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ لدى المفوضية \(2023\)](#)، في أوضاع النزاع، تقود المفوضية مجموعة الحماية منذ بداية حالة الطوارئ، وتقود أو تشارك في قيادة الجهود المشتركة بين الوكالات في خطة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين، وتقود أو تشارك في قيادة سياسة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. في حالات النزوح الداخلي الناجم عن الأخطار طبيعية، تقيّم المفوضية قدراتها الخاصة على إجراء الاستجابة التنفيذية والاضطلاع بقيادة المجموعة، وذلك بالاستناد إلى

وجود المفوضية في البلد بشكل ملائم وبالتشاور مع الحكومة وسائر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عند الاقتضاء، على أن تتم المحافظة على هذه القيادة في حال كانت المفوضية تقود أصلًا المجموعات الخاصة بحالات الطوارئ الناجمة عن نزاع لدى حدوث ظاهرة طبيعية خطيرة؛ للاطلاع على كيفية تفعيل المجموعات وانتقالها وإبطالها، راجع [الوحدة المرجعية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتنسيق المجموعات على المستوى القطري](#).

3. التوجيه الرئيسي

في الحالات الخاصة باللاجئين، لا تضطلع المجموعات بدورٍ محدد، ويتم تنسيق الاستجابة في هذه الحالات ضمن إطار عمل نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين. في الحالات المختلطة، تطبق [المذكورة المشتركة بين المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الأوضاع المختلطة: التنسيق في الممارسة العملية](#).

<p>1. تحديث المعلومات المتعلقة بمقدمي الخدمات بشكل منتظم</p> <p>2. اعتماد المعايير الدنيا للإحالة ونشرها</p> <p>3. توعية الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بشأن المعايير الدنيا للإحالات الآمنة والملائمة</p>	<p>1. تحديث بيانات من يقوم بماذا وأين ومتى ولمن/من يقوم بماذا وأين على أساس شهري</p> <p>2. معالجة الأزدواجية في الإجراءات واتخاذ إجراءات بشأن التحديات الحرجة والتأخيرات أو الثغرات في الاستجابة</p> <p>3. تحديث بيانات المجموعة العالمية للحماية كل ثلاثة أشهر</p>	<p>1. إنشاء منصات وأليات تنسيق ملائمة للمجموعة وللمجالات مسؤولياتها التي قد تشمل أفرقة استشارية استراتيجية ومجموعات عمل تقنية رئيسية</p> <p>2. ضمان المشاركة المناسبة من الجهات الفاعلة الوطنية/المحلية في هيكل التنسيق</p> <p>3. اعتماد الاختصاصات ونشرها على الشركاء التنفيذيين</p> <p>4. وضع تقويم سنوي وخارطة طريق/خطة عمل سنوية</p>	<p>دعم تقديم الخدمات</p>
---	---	--	---------------------------------

1. تحديد وجمع البيانات الخاصة بإطار التحليل المشترك بين القطاعات ومؤشرات الاحتياجات الاستراتيجية والقطاعية لاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية

2. تجميع المعلومات حول شدة الأزمة والأشخاص المحتجزين وتنظيمها

3. تنظيم ورش عمل إقليمية ووطنية لتحليل المخاطر والاحتياجات الجماعية

4. إعداد سرد الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية

1. إنشاء مجموعة عمل للتحليل الجماعي

2. دمج وتحليل بيانات ومعلومات الحماية الفصلية

3. إنتاج تحديات حول تحليلات الحماية من خلال تحديد مخاطر الحماية وتقديم التوصيات

1. إجراء مراجعة للمشهد المعلوماتي

2. إنشاء آليات مناسبة لجمع/تجميع البيانات حول المؤشرات الرئيسية

3. وضع بروتوكولات لمشاركة المعلومات

إثراء صنع القرارات الاستراتيجية من قبل الفريق القطري للعمل الإنساني

1. إشراك الجهات المانحة

2. المساهمة في مخصصات الصناديق القطرية للتمويل الجماعي

3. المساهمة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

1. المساهمة في استراتيجية الحماية التي وضعها الفريق القطري للعمل الإنساني

2. ضمان مركزية الحماية في خطة الاستجابة الإنسانية وسائر عمليات التخطيط الاستراتيجي

3. العمل مع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والتنمية وأسلام/الأمن (الترابط)

4. الانخراط في حماية المدنيين وأو استراتيجيات الحلول الدائمة (الترابط)

1. المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية

2. وضع استراتيجية متعددة السنوات لمجموعة الحماية

3. المساهمة في استراتيجية الحماية التي وضعها الفريق القطري للعمل الإنساني

تخطيط استراتيجيات المجموعة وتنفيذها

**رصد الاستجابة
وتقييمها**

1. توعية شركاء المجموعات وإشراكهم في رصد أداء تنسيق المجموعات
2. تنظيم ورشة عمل حول رصد أداء تنسيق المجموعات مع الشركاء لمراجعة الإنجازات ومناقشة نتائج الاستقصاء
3. اعتماد تقرير وخطة العمل الخاصة برصد أداء تنسيق المجموعات
4. رصد خطة العمل التنسيقية وتحديث بيانات المجموعة العالمية للحماية باستمرار

1. تحديد أولويات التدريب وبناء القدرات للشركاء في مجال معايير القطاع
2. توعية الشركاء بشأن مدونة قواعد السلوك، وسياسة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وحماية الطفل، والمساءلة تجاه السكان المتضررين
3. تدريب الشركاء على الإحالات الآمنة والمناسبة والإسعافات الأولية النفسية
4. تدريب مجموعة الحماية والشركاء الآخرين في المجموعة على تعليم/إدماج الحماية

بناء القدرات الوطنية

1. إدماج الوقاية
والتأهب في خطة الاستجابة
الإنسانية

2. وضع خطط
تأهُب/طوارئ محددة
(للعنف المسلح، والكوارث،
والطوارئ الصحية)

3. بناء القدرات المحلية
والتأهب المحلي
4. ضمان مركزية
الحماية في التأهب
والتخطيط للاستجابة
لحالات الطوارئ

1. الاستفادة من هيابك
واستراتيجيات التنسيق
الوطنية/المحلية القائمة كلما كان
ذلك ممكناً ومناسباً

2. التأكد من أنَّ الأفرقة
الاستشارية الاستراتيجية
للمجموعة وأفرقة المراجعة
الاستراتيجية (خطة الاستجابة
الإنسانية والصناديق المشتركة)
تشمل المنظمات الوطنية غير
الحكومية

3. تعزيز قيادة السلطات
المحلية والمنظمات الوطنية غير
الحكومية أو تنسيقها المشترك
للمجموعة ومجالات مسؤولياتها
على المستوى الوطني أو دون
الوطني عند الاقتضاء

4. يكون 25% من التمويل
المخصص للحماية و المجال
المسؤولية مخصصاً للمنظمات
الوطنية غير الحكومية من خلال
التمويل المباشر، مع منح الأولوية
لصناديق التمويل الجماعي
للمنظمات الوطنية غير الحكومية
كلما أمكن ذلك

5. تعزيز الشراكات بين
الجهات الفاعلة الدولية والمحلية،
بما في ذلك من خلال مشاريع
خطة الاستجابة الإنسانية ومشاريع
الصندوق المشترك، وذلك
بالتعاون مع الجهات المانحة
6. تعزيز البرامج التي يقودها
المجتمع المحلي

دعم الدعوة الفعالة

- | | | |
|--|--|---|
| <p>1. تحديد أولويات التواصل</p> <p>2. توطيد العلاقة مع وسائل الإعلام</p> <p>3. تحديث صفحة عمليات المجموعة العالمية للحماية على الموقع الإلكتروني بانتظام</p> | <p>1. إحاطة فريق التنسيق المشترك بين المجموعات/الفريق القطري للعمل الإنساني كل ثلاثة أشهر على الأقل</p> <p>2. إحاطة الجهات المانحة كل ثلاثة أشهر على الأقل</p> <p>3. إحاطة ممثل المفوضية/فريق الإدارة العليا كل ثلاثة أشهر على الأقل</p> <p>4. المساهمة في ولايات عمليات السلام في الأمم المتحدة/فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة</p> | <p>1. تجميع المعلومات حول أولويات الدعوة وقدراتها لدى شركاء المجموعة وتنظيمها</p> <p>2. وضع استراتيجية وخطة عمل جماعية للدعوة مع تحديد الأولويات والأهداف والغايات والإجراءات والقادرة بوضوح على تطوير وتحديث ونشر الرسائل/نقط الحوار الرئيسية الجماعية لاستخدامها شركاء المجموعة</p> <p>4. إنشاء مجموعة عمل جماعية تُعني بالدعوة بهدف تنسيق إجراءات الدعوة التي ينفذها الشركاء، ووضع استراتيجية الدعوة الخاصة بالمجموعة وتنفيذها بناءً على التعليمات وملاحظات الإشراف من الأفرقة الاستشارية الاستراتيجية للمجموعة</p> <p>5. المساهمة في إجراءات الدعوة التي يضطلع بها الفريق القطري للعمل الإنساني بغية معالجة المخاطر الحادة في الحماية</p> |
|--|--|---|

<p>1. إشراك فريق العمل المشترك بين الوكالات المعنى بالمساءلة تجاه السكان المتضررين، والتواصل مع المجتمعات، والإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية</p> <p>2. تنسيق نهج الشركاء في مجال الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية</p> <p>3. تنسيق نهج الشركاء بشأن الآيات استقاء الشكاوى والملاحظات بما ينماشى مع المعايير المعول بها</p>	<p>1. التنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشبكة سياسة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي للتأكد من أن جميع شركاء المجموعة قد وضعوا سياسات ودرّبوا موظفيهم (للحماية) على مدونة قواعد السلوك، وسياسة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وحماية الطفل</p> <p>2. دعم بناء قدرات الشركاء لضمان امتلاكهم السياسات والقدرة على تطبيقها</p> <p>3. التأكيد من أن الشركاء مصّر لهم ومؤهّلون لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية والصناديق المشتركة وفقاً لمعايير وحدة التمويل الإنساني التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية</p>	<p>1. تدريب الشركاء في مجال الحماية على مبادئ تعليم الحماية</p> <p>2. إشراك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لضمان تعليم متطلبات الحماية بشكل ملموس في مشاريع خطة الاستجابة الإنسانية ومشاريع صندوق التمويل المشترك، بما في ذلك من خلال موارد محددة بوضوح</p> <p>3. تدريب/توعية الشركاء في المجموعة على مبادئ ومتطلبات تعليم الحماية قبل تقديم مشاريع خطة الاستجابة الإنسانية ومشاريع صندوق التمويل المشترك</p> <p>4. إشراك المجموعات (الرئيسية) ودعمها لضمان تعليم الحماية وإدماجها في استراتيجيةيتها وبرامجها</p> <p>5. مرکزية الحماية، المساءلة تجاه السكان المتضررين، السن والنوع الاجتماعي والتنوع، حقوق الإنسان، الأشخاص المسؤولون باختصاص المفوضية، تعليم الحلول الدائمة</p>	<p>المساءلة تجاه السكان المتضررين/تعليم الحماية</p>
---	--	--	--

<p>1. بناء قدرات أفرقة التنسيق</p>	<p>1. تأسيس قيادة وحكومة فعالة للمجموعة</p> <p>2. تعيين موظفي التنسيق المطلوبين</p> <p>3. ميزانية تنسيق المجموعات</p>	<p>1. تفعيل المجموعة</p> <p>2. استراتيجية الإبطال/الانتقال</p>	<p>القيادة والموارد</p>
------------------------------------	---	--	--------------------------------

من خلال خلية عمليات المجموعة العالمية للحماية، يمكن لمجموعات الحماية على المستوى الوطني الحصول على دعم إضافي بواسطة مكتب دعم الحماية المشترك بين الوكالات ومن خلال قوائم النشر في حالات الطوارئ التي يتم الحصول عليها من المفوضية والشركاء الاحتياطيين. ويمكن طلب بعثات الدعم للحصول على مساعدة قصيرة الأجل لتطوير الاستراتيجيات وبناء القدرات ولأنشطة محددة في مجال البرامج والدعوة. كما يمكن للمفوضية والمجموعة العالمية للحماية، من خلال شبكتها العالمية، بناء القدرات المستهدفة وتوفير الموارد، على سبيل المثال في مجال قانون وسياسة النازحين داخلياً وإدارة معلومات الحماية. وأخيراً، يمكن لمجموعات الحماية الوصول إلى الأدوات والإرشادات من خلال [البوابة](#)

مرحلة ما بعد الطوارئ

في حالات الطوارئ المفاجئة، يجب أن تتم مراجعة هيكل تنسيق المجموعات، ويجب أن يتم الانتقال والإبطال في غضون ثلاثة أشهر من أجل ضمان الملائمة للغرض. ويجب أن يضمن منسق الشؤون الإنسانية/الفريق القطري للعمل الإنساني أن تقوم المجموعات بوضع استراتيجية للانتقال أو الإبطال بعد 90 يوماً من التفعيل. أما في حالات الأزمات الممتدة، فينبغي إجراء المراجعة سنوياً. ويجب إجراء المزيد من المراجعات المنتظمة إذا ما تم تنفيذ خطط الاستجابة الاستراتيجية لتعكس التغيرات الحاصلة في السياق الإنساني. حيثما أمكن، ينبغي إكمال المراجعات قبل بدء الدورات الجديدة للتخطيط الاستراتيجي. للاطلاع على كيفية انتقال المجموعات وإبطالها، راجع [الوحدة المرجعية لتنسيق المجموعات على المستوى القطري الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات](#).

قائمة تدقيق

- الوظائف الأساسية لمجموعة الحماية على المستوى القطري (راجع [جزمة التنسيق الميداني | المجموعة العالمية للحماية والوحدة المرجعية لتنسيق المجموعات على المستوى القطري الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات](#))

4. المعايير

تحليل مخاطر الحماية ورصدها

تضطلع مجموعة الحماية العالمية ومجموعات الحماية بعمليات منتظمة لرصد وتحليل معظم المخاطر الحرجة التي تهدد الحماية. وقد أتفقت المجموعة العالمية للحماية ومجالات مسؤوليتها على 15 من مخاطر الحماية النموذجية للإبلاغ عنها في جميع الأزمات الطارئة. وتشمل:

- 1) الاختطاف، الخطف، الاختفاء القسري، الاعتقال وأو الاحتجاز التعسفي أو غير المشروع
- 2) الهجمات على المدنيين وغيرها من أعمال القتل غير المشروعة، والهجمات على الأعيان المدنية
- 3) انفصال الطفل عن ذويه والانفصال الأسري القسري
- 4) زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو القسري
- 5) التمييز والوصم، والحرمان من الموارد والفرص والخدمات ومن الحصول على المساعدات الإنسانية
- 6) التضليل وعدم إمكانية الحصول على معلومات
- 7) التجنيد الإجباري، وانضمام الأطفال للقوات والجماعات المسلحة

8) العنف القائم على النوع الاجتماعي

9) العوائق أو القيود المفروضة على استصدار وثائق ثبوتية للهوية القانونية والوصول إلى سُبل الانتصاف والعدالة

10) وجود ألغام وذخائر أخرى متفجرة

11) الإيذاء النفسي/العاطفي أو التسبب بضائقة

12) السرقة أو الابتزاز أو الإخلاء القسري أو تدمير الممتلكات الشخصية

13) التعذيب، أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة

14) الاتجار بالأشخاص أو العمل الجبري أو الممارسات الشبيهة بالرق

15) العوائق غير القانونية أو القيود المفروضة على حرية التنقل والحضار والاختفاء القسري

تتوفر إرشادات مكرسة لتعريفات مخاطر الحماية المتفق عليها [هنا](#)، وتتوفر إرشادات ومعايير إضافية بشأن تحليل الحماية [هنا](#).

شدة احتياجات مجموعة الحماية والأشخاص المتضررين والمحتجين والمستهدفين

تستفيد دورة البرامج الإنسانية سنويًا من شدة الاحتياجات لدى مجموعة الحماية، والأشخاص المتضررين والمحتجين، ومجموعات الحماية المستهدفة، وذلك من خلال توفير تحليل شامل للاحتجاجات على أساس «شدة احتياجات الحماية». ويُترشد بتحليل الاحتياجات وشدتها في عملية حساب الأشخاص المحتجين، وهو أحد المنجزات الرئيسية للاستعراض العام للاحتجاجات الإنسانية.

في مرحلة خطة الاستجابة الإنسانية، تقدم مجموعة الحماية سرداً عن استجابتها القطاعية، مشيرة إلى كيفية مساهمة هذه الأخيرة في الاستجابة الجماعية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية. يشكل الأشخاص المستهدفون جزءاً من المنجزات الرئيسية لخطة الاستجابة الإنسانية، والتي يجب أن تكون مستمدة من القدرة على الاستجابة على الأرض، ومن إمكانية الوصول المادي، وما إلى ذلك. وتوضح خطة الاستجابة الإنسانية تفاصيل المتطلبات المالية ولمحة عامة عن الأهداف المتواخة من الرصد.

تستخدم مجموعة الحماية مجموعة من المعايير مثل منهجية مجموعة الحماية بشأن شدة الاحتياجات/الأشخاص المحتجين والتحليل المشترك بين القطاعات. هذه المبادئ التوجيهية، إلى جانب قائمة المؤشرات المقترنة لتحليل الاحتياجات، متاحة في [إرشادات دورة البرامج الإنسانية | المجموعة العالمية للحماية](#)، ويتم تحديثها بانتظام.

الإطار التحليلي المشترك لقطاع الحماية

اعتمدت المجموعة العالمية للحماية و مجالات المسؤولية والشركاء إطاراً تحليلياً مشتركاً للحماية. ويوفر الإطار التحليلي للحماية نهجاً مشتركاً لتنظيم البيانات والمعلومات من أجل إعداد تحليل حماية متين ومحدد السياق. هو إطار يوجه

مجموعات الحماية والشركاء في تحديد أكثر المخاطر أهمية في مجال الحماية، وذلك بهدف إثراء عملية تحديد الإجراءات الاحتياجات الحرجة الناتجة عن ذلك وجهود الدعوة المكرسة لذلك. وتتضمن إرشادات الإطار التحليلي للحماية 1) مقدمة؛ 2) [أدوات محددة](#)؛ 3) [إرشادات بشأن عملية التحليل](#). تقدم المجموعة العالمية للحماية تحديات منتظمة حول المنهجيات والأدوات [هنا](#).

تنسق مجموعات الحماية التحليل المشترك المستمر بدعم من مجالات المسؤولية التابعة لها. فتثري هذه العمليات كل من الاستراتيجية والتخطيط ومساهمة مجموعات الحماية في دورة البرامج الإنسانية. ويتم توفير التحليل بانتظام من خلال تحديات تحليل الحماية التي تثري مساهمة مجموعة الحماية في مجل تحليل الاستعراض العام لاحتياجات الإنسانية والتي تستخدم لتنسيق الإجراءات المشتركة بالتعاون مع شركاء الحماية ومجالات المسؤولية. في هذا الإطار، قامت المجموعة العالمية للحماية بإعداد: 1) [الصيغ والعينات النموذجية](#)؛ 2) [والإرشادات المشروحة](#)؛ 3) [والشرح التعليمي حول تحليل مخاطر الحماية](#)؛ 4) [ومستودع تحديات تحليل الحماية التي تنشرها العمليات](#).

وتم إعداد [حزمة تدريبية لتحليل مخاطر الحماية و مقدمة لدورة تدريبية حول تحليل الحماية](#) بدعم من فريق العمل المعنى بالمعلومات والتحليل التابع للمجموعة العالمية للحماية.

المرافق

[GPC, Protection in a Climate of Change Strategic Framework 2020-2024](#)

[Guidance Package for UNHCR's Engagement in Situations of Internal Displacement, 2019](#)

[IASC, Policy on Protection in Humanitarian Action, 2016](#)

[IASC, Reference Module for Cluster Coordination at Country Level, 2015](#)

[Joint UNHCR OCHA Note on Mixed Situations, Coordination in Practice, 2014](#)

5. التعلم والممارسات الميدانية

[الإطار التحليلي للحماية، مجموعة الحماية العالمية](#)

[مخاطر الحماية، المجموعة العالمية للحماية](#)

[البرنامج التخصصي لتنسيق الحماية، المعهد الدولي..](#)

6. الروابط

[المجموعة العالمية للحماية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدى الأمم المتحدة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات](#)

7. جهات الاتصال الرئيسية

hqproclu@unhcr.org

هيكلية التنسيق الدولي

12 يناير 2024

النقاط الرئيسية

- يمثل التنسيق وسيلة مناسبة لمضاعفة الآثار الإيجابية للعمل الذي تضطلع به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها بشأن الحماية وتنفيذ الاستجابات الإنسانية وإيجاد حلول لمشكلة النزوح
- يتناول هذا المدخل، من حيث صلته بالمفوضية، مجلس الرؤساء التنفيذيين، وإصلاح الأمم المتحدة، ومكونات تنسيق التنمية المستدامة بالأمم المتحدة، والسمات الرئيسية لتنسيق الشؤون الإنسانية باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وملخصاً لنموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين

1. لمحة عامة

يقدم هذا المدخل لمحة عامة موجزة عن هيكل التنسيق الدولي الحالي لشؤون الإنسانية، ويتطرق إلى المجالات التي ترتبط بتنسيق الشؤون الإنسانية والتنمية. يجب قراءة هذا المدخل بالتزامن مع المدخل عن [نهج المجموعات](#) والمدخل عن [نحو تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين](#).

2. الصلة بعمليات الطوارئ

بالنسبة إلى المفوضية، إنّ السعي إلى التنسيق الفعال ليس الهدف بحد ذاته، إنما هو وسيلة لمضاعفة الآثار الإيجابية لعمل المفوضية وشركائها في مجال الحماية وتنفيذ الاستجابات الإنسانية وإيجاد حلول للنزوح. عملت المفوضية ووكالات أخرى طيلة أعوام عديدة على تعزيز الرابط بين العمل الإنساني والتنمية. ومن خلال الاعتراف بأساليب العمل التي تساهم في زيادة

التكامل وتعزيزها، أكد [الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين](#) على الحاجة إلى إشراك الجهات الفاعلة الإنمائية في العمل الإنساني. ويجب إنشاء روابط بين العمل الإنساني والتنمية انطلاقاً من مرحلة الاستعداد، وتعتبر هذه العلاقة مهمة بشكل خاص عندما تنتهي البلاد من مرحلة الطوارئ وتنتقل إلى فترة التنمية التي تبرز فيها مسائل مثل سبل كسب العيش وفرص العمل.

3. التوجيه الرئيسي

مجلس الرؤساء التنفيذيين

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق الأقدم والأرفع مستوى في منظومة الأمم المتحدة. يجتمع مرتين سنوياً ويرأسه الأمين العام للأمم المتحدة، ويتوفر إرشادات عامة وتوجيه تنسيقي واستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة ككل في المجالات التي تدرج تحت مسؤولية الرؤساء التنفيذيين. وبينما يضمن المجلس احترام الولايات المستقلة للمنظمات، فإنه يركز كذلك على الأولويات والمبادرات المشتركة بين الوكالات. ويتتألف المجلس من 31 كياناً تابعاً للأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة مثل مؤسستي بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والمنظمات ذات الصلة (مثل منظمة التجارة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للهجرة).

ويعمل المجلس من خلال لجنتين رفيعتي المستوى: اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. والمفوضية عضو في مجلس الرؤساء التنفيذيين حيث يمثلها المفوض السامي، وعضو في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى حيث يمثلها نائب المفوض السامي، وعضو في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج حيث يمثلها مساعد المفوض السامي المعنى بالعمليات.

خطة إصلاح الأمم المتحدة

بدأ الأمين العام خطة إصلاح طموحة لتعزيز أداء الأمم المتحدة على مستوى الركائز الثلاث لعمل المنظومة والمتمثلة في: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. يتم تنفيذ هذه الخطة داخل المقرّات وفي العمل الميداني من خلال اعتماد نهج متكاملة لا مركزية ووجهة لتحقيق الأثر حيثما يتم اتباع نهج مجزأة أو مركزية أو متقلة بالعمليات. كما يقوم الأمين العام باستعراض السياسات الجنسانية التي تتبعها الأمم المتحدة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمكونات المختلفة لهيكلية مكافحة الإرهاب، وسياسة الأمم المتحدة للإبلاغ عن المخالفات. وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية تدعم بشدة الجهود الرامية إلى تنشيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، نظراً إلى أن هذا الدعم هو السبيل لسد الفجوة بين الأنشطة الإنسانية/الإنمائية وتقديم حلول مستدامة.

وقد جعل الأمين العام "منع نشوء الأزمات" في جوهر الجهد المبذولة في عملية الإصلاح. وتتطلب رؤيته الخاصة بمنع نشوء الأزمات قيام منظومة الأمم المتحدة بكل ما بوسعها لمساعدة البلدان في تجنب اندلاع الأزمات التي من شأنها أن تسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح البشرية، وتقويض مؤسساتها، وتضعف قدرتها على تحقيق السلام والتنمية. وتتضمن عناصر الإجراءات الوقائية: التحديد المخاطر بشكل مبكر، وتكثيف المساعي الدبلوماسية، وتسريع العمل الإنمائي للأمم المتحدة، وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، من الضروري أن يتم إيلاء أولوية للجهود الرامية

إلى طرح بواعث القلق المتعلقة بمنع نشوب الأزمات مع الهيئات والآليات الحكومية الدولية ذات الصلة مثل مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام. وقد شُكّل الأمين العام المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالوساطة لكي يحظى بالمشورة بشأن مبادرات الوساطة ودعم جهود الوساطة المحددة في جميع أنحاء العالم. ويكون المجلس من 18 قائداً من القادة العالميين الحاليين والسابقين وكبار المسؤولين والخبراء. كما يعتمد الأمين العام على اللجنة التنفيذية، المؤلفة من كبار المسؤولين في جميع الوكالات التابعة للأمانة العامة، التي تثير المسائل المتعلقة بالمخاطر الحرجية وتناقشها، وتتبع استراتيجية شاملة لتخفيض حدة المخاطر والوقاية منها.

وفيما يتعلق بالأمن والسلام، تعمل مجموعة كبيرة من التدابير على ضمان: تبادل المعلومات المتعلقة بتحليل المخاطر وكيفية الاستجابة لها، ومشاركة النساء والشباب في جهود السلام بصورة هادفة، وزيادة التمويل المخصص للسلام (بما في ذلك إحداث "نقطة نوعية" في دعم صندوق بناء السلام)، ومضاعفة الشراكات من أجل السلام، بما في ذلك الشراكات مع منظمات إقليمية ودون إقليمية ومع البنك المركزي.

تركز عمليات الإصلاح الإداري بصورة رئيسية على الأمانة العامة للأمم المتحدة، حيث تعمل على تحسين الفعالية والشفافية والمساءلة لنظام برى البعض أنه غالباً ما يتسم بالبطء وعدم الفعالية وعدم الاستجابة. وتتّخذ عمليات التغيير الجارية في منظومة الأمم المتحدة خطوات من أجل: استعراض إجراءات الموارد البشرية وتبسيطها لرفع مستوى جودة وسرعة عملية تعيين الموظفين ونشرهم وتطوير مهاراتهم، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وتحسين التخطيط للقوة العاملة وتدريبها وتطوير مهاراتها مع إيلاء اهتمام خاص بالملف التعريفي للقادة والمديرين، والتركيز مجدداً على استراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين إدارة سلسلة الإمداد العالمية.

ومن بين مجالات الإصلاح الثلاثة، فإن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية القدر الأكبر من التأثير المباشر على عمليات المفوضية على المستوى القطري. عند إجراء الاستعراض الشامل للبرامج في عام 2016 والذي يجري كل أربع سنوات، تم إطلاق عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث أصدر الأمين العام تقريراً يحتوي على مقترنات العمل والتي وافقت معظم الدول الأعضاء عليها في قرار الجمعية العامة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أيار (مايو) 2019.

مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

توفر مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة منتدى لوضع السياسات وصنع القرارات بصورة مشتركة، على المستوى العالمي. كما تتولى توجيه العمليات الإنمائية ودعمها ومتابعتها والإشراف على تنسيقها في 165 بلد ومقاطعة. وتضم 36 من صناديق وبرامج ووكالات متخصصة وإدارات ومكاتب تابعة للأمم المتحدة وتؤدي دوراً في عمليات التنمية.

تتمثل الأولويات الاستراتيجية الحالية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في : مساعدة الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسرعة أكبر وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ومساعدة الشركاء الوطنيين في الوفاء بالتزاماتهم في مجال حقوق الإنسان وإدماج مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية في عمل الأمم المتحدة، وتقديم سُبل الدعم الفعال الذي من شأنه أن يساعد البلدان التي تمر بأزمات والتي تمر بمرحلة ما بعد الأزمات في بناء مجتمعات قادرة على الصمود وتحقيق انتعاش مستدام.

تمثل **النُّهج الاستراتيجية** العالمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في : تعزيز نتائج إئتمانية متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها من أجل تحسين الشفافية والمساءلة، والتأكيد من أنَّمنظمة المنسق المقيم قائمة على المشاركة والعمل الجماعي والمساءلة المشتركة، وتبسيط ومواءمة ممارسات العمل بصورة أسرع، وإقامة شراكات فعالة ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين على نطاق أوسع، وتعزيز تنمية القدرات باعتبارها من الوظائف الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإدماج الخطط والبرامج والسياسات بصورة أكثر اكتمالاً.

يرتكز تنفيذ الأولويات الاستراتيجية وخطط عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على **آليات عمل** تضم مجموعات عمل وأفرقة مهام وترتكز على تعزيز القواعد والمعايير والسياسات على نطاق المنظومة فضلاً عن الفعالية التشغيلية.

تجتمع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مرتين سنوياً تحت رئاسة السيدة أمينة محمد نائبة الأمين العام والتي ترأس المجموعة نيابةً عن الأمين العام. ويشغل السيد أخيم شتاينر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منصب نائب الرئيس.

تألف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأعضاء بالمجموعة. و^{يُعقد} اجتماع الفريق الأساسي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحضور نائب رئيس المجموعة، ويضم أعضاؤه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والرئيس المناوب للجان الاقتصادية الإقليمية، ورؤساء الأفرقة المعنية بالنتائج الاستراتيجية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

المنسق المقيم (ومنسق الشؤون الإنسانية)

لا يزال **نظام المنسق المقيم الجديد** يركز على التنمية المستدامة وهدفها الشامل المتمثل في "القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده". يتبع المنسقون المقيمون الأمين العام من خلال نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. كما سيتولى مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة في الأمانة العامة للأمم المتحدة إدارة نظام المنسق المقيم والإشراف عليه، ويكون تابعاً لنائبة الأمين العام. ويكون للمنسقين المقيمين سلطة قيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية عند تفيذهن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومساعدتهم للبلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

وعندما تدعو الحاجة إلى طلب المساعدة الإنسانية الدولية ولا يتم تعيين منسق مستقل للشأن الإنسانية أو وكالة رائدة، فيحين يكون المنسق المقيم مسؤولاً عن قيادة وتنسيق جهود الاستجابة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني. وفي الأزمات الخاصة باللاجئين، تكون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الوكالة الرائدة المعينة التي توجه جهود الاستجابة. ولتمكن المنسق المقيم من نشر استجابة منتظمة للأمم المتحدة الإنمائية وتنسيقها بصورة متسقة وفعالة، يجب أن تُطلع المفوضية المنسق المقيم على جميع جوانب هذا العمل.

وإذا طلب نطاق أو حجم أزمة ما ذلك، فإنه يجوز لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ تعيين منسق للشأن الإنساني وذلك بعد التشاور مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي معظم الحالات، يتولى المنسق المقيم هذا الدور، غير أنه في بعض الظروف، يتولى منسق مستقل للشأن الإنساني تنسيق الاستجابة الإنسانية. وفي الحالات التي تتولى فيها إحدى الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة أو إحدى المنظمات غير الحكومية تقديم الجزء الأكبر من المساعدة الإنسانية، فإنه

يجوز لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ النظر في تعيين الممثل عن تلك الوكالة أو المنظمة غير الحكومية كمنسق للشؤون الإنسانية، كما يجوز لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ النظر في تعيين منسق إقليمي للشؤون الإنسانية للعمل مع المنسقين المقيمين ومنسي الشؤون الإنسانية في العديد من البلدان.

تقع المسئولية الرئيسية عن تنسيق المساعدة الإنسانية على عاتق السلطات الوطنية، ولكن عندما تدعو الحاجة إلى المساعدة الدولية، يكون منسق الشؤون الإنسانية أو المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة مسؤولاً عن قيادة وتنسيق جهود المنظمات الإنسانية (سواء التابعة أو غير التابعة للأمم المتحدة). كما يكون له أيضاً دور في ضمان أن يكون العمل الإنساني قائماً على المبادئ، ويتم تنفيذه في الوقت المناسب، ويتسم بالكفاءة والفعالية، ويساعد على تحقيق الانتعاش على المدى الطويل. فهو في نهاية الأمر يخضع للمساءلة أمام جميع الأشخاص المحتاجين. ويجب إنشاء آليات فعالة مشتركة بين الوكالات للمساءلة تجاه الأشخاص المتضررين بُعدة ضمان الإقرار بذلك على النحو الواجب وبقائه أمراً محورياً في قيادة الأعمال الإنسانية. يرد المزيد من المعلومات في [دليل المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية](#).

مساءلة الوكالات التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري

يخضع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري للمساءلة، ويتبعون وكالاتهم في الأمور ذات الصلة بولاياتهم، كما يتوقع منهم تقديم تقارير دورية لمنسق المقيم بشأن الأنشطة التي يتضطلع بها كل وكالة من وكالاتهم على حدة إضافةً إلى مساهمات وكالاتهم في النتائج الجماعية الخاصة بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويتابع رؤساء فريق الأمم المتحدة القطري المنسق المقيم أيضاً.

أفرقة الأمم المتحدة القطرية

تنظم أفرقة الأمم المتحدة القطرية عمليات التعاون واتخاذ القرارات بصورة مشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة على المستوى القطري. ويشمل فريق الأمم المتحدة القطري كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة يتضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل تحقيق التنمية والاستجابة لحالات الطوارئ والتخطيط لمرحلة التعافي والانتقال في بلد من البلدان. وإن الأهداف الرئيسية للفريق تشمل التأكيد من التخطيط والتعاون بين أعضاء الفريق في إطار نظام المنسق المقيم من أجل تحقيق نتائج ملموسة لدعم الخطة الإنمائية للحكومة.

المنسق المقيم للأمم المتحدة هو الممثل المعين للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التنمية، ويتولى قيادة الفريق القطري للأمم المتحدة. ويجتمع الفريق مرة على الأقل شهرياً لاتخاذ قرارات من خلال عملية تشاورية. ويخضع جميع أعضاء الفريق للمساءلة الجماعية أمام المنسق المقيم والفريق وكذلك أمام منظماتهم عن تحقيق نتائج في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخططة العمل المشتركة للفريق القطري للأمم المتحدة.

تستخدم المفوضية آلية الفريق القطري للأمم المتحدة كي تمارس دورها القيادي في الحماية والدعوة لإدماج اللاجئين في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويوصى بأنشطة الدعوة بإشراك أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة في دعم أهداف الدعوة التي تطلقها المفوضية، وضمان إدراج الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في

إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي غيرها من آليات التخطيط الوطنية.

إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة هو إطار للبرامج الاستراتيجية المتعددة السنوات موجه للأفرقة القطرية للأمم المتحدة. يتم تصميم كل إطار وطني لتبسيط برامج الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري من خلال وضع الأهداف المشتركة والاستراتيجيات والأطر الزمنية، ويتم إعداده بالتعاون الوثيق مع الحكومة الوطنية. وقد يشارك البنك الدولي أيضاً في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة عندما يساهم في البرامج الإنمائية.

تبasis عملية وضع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بإجراء تحليل قطري مشترك. يهدف التحليل القطري المشترك إلى تحديد الاحتياجات والتغيرات القابلة للتحقيق. كما يوفر قاعدة الأدلة الأساسية التي استُخلصت منها نظرية التغيير الخاصة بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ويحدد اتجاه ومحور عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي للمساعدة الإنمائية. وتتنسّم التحليلات القطرية المشتركة بطابع تطليقي. وعند إعداد هذه التحليلات، تستخدم منظومة الأمم المتحدة قدرتها على عقد الاجتماعات من أجل التشاور وإشراك الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة. والتحليل القطري المشترك فرصة لبناء شراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في البلد المعنى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وبخلاف عمليات التخطيط الخاصة بالشؤون الإنسانية وحالات اللاجئين، لا يتضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة برامج المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني على الرغم من إمكانية استشارتها والعمل معها كشركاء منقذين. وإن خطط العمل الإنساني المشتركة بين الوكالات وخطط الاستجابة الإنسانية بقيادة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وخطط الاستجابة لللاجئين بقيادة المفوضية ستظل مستقلة، ولكن يجب أن تشمل قدر الإمكان إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي منتدى عالمي في المجال الإنساني، تأسست عام 1992 تماشياً مع القرار رقم 46/182 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. يرأس اللجنة نائب الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي يشغل كذلك منصب رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتتضمن اللجنة في عضويتها المنظمات التنفيذية التي لها روابط بمنظومة الأمم المتحدة. ويشمل المدعوون الدائمون اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمجلس الدولي للوكالات التطوعية ومنظمة انتر أكتشن InterAction ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجموعة البنك الدولي ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً. وفي الواقع، ليس هناك فرق بين "الأعضاء" و"المدعوين الدائمين"، وقد شهد عدد الوكالات المشاركة ارتفاعاً كبيراً منذ عام 1992.

ويكمن الهدف الرئيسي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تحسين فعالية العمل الإنساني من خلال تنسيق الأنشطة التي

يضطلع بها أعضاء اللجنة وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وإسناد المسؤوليات، وتقاسم الموارد وتبادل المعارف. كما تضع اللجنة سياسات المساعدة الإنسانية على نطاق المنظومة وتوافق عليها، وتحل النزاعات أو الخلافات بين الوكالات الإنسانية أو تلك المتعلقة بمسائل إنسانية على نطاق المنظومة.

يتمثل الدور المحوري للجنة في تفعيل عملية توسيع نطاق العمل على مستوى المنظومة ككل استجابةً لحالات الطوارئ عندما تنطبق الظروف. وإن توسيع نطاق عمل اللجنة يعني تعينه المساعدة الإنسانية على نطاق المنظومة استجابةً لوضع مفاجئٍ وأو آخذ في التدهور بشكل سريع في بلد أو منطقة معينة لا تتناسب فيها قدرات قيادة المساعدة الإنسانية وتنسيقها وتنفيذها مع حجم الأزمة وتعقيدها ودرجة إلحاحها، وتكون هناك احتمالية للاخفاق في التنفيذ بدون توسيع النطاق.

يجوز للجنة تمكين أحد منسقي الشؤون الإنسانية لقيادة الفريق القطري للعمل الإنساني، وفي العديد من الحالات، يعمل منسق الشؤون الإنسانية أيضاً باعتباره منسقاً مقيماً، ويشار إليه على أنه منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم. دور المفوضية

لمحة عامة عن دور المفوضية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

- تتعامل منظومة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مع الشؤون الإنسانية التي لا تتضمن لاجئين. ويحدد القرار رقم 48/116 الصادر عن الجمعية العامة في كانون الأول (ديسمبر 1993) الأساس القانوني لعمل المفوضية مع الأشخاص النازحين داخلياً. وهو الأمر الذي يدعمه إصلاح نظام المساعدة الإنسانية لعام 2005 والذي بدوره أدى إلى اعتماد نهج المجموعات
- وتشارك المفوضية بنشاط في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. فهي تتولى قيادة مجموعة الحماية، وتشترك في قيادة مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها ومجموعة الإيواء. (أما فيما يتعلق بالماوى، فتتولى المفوضية الدور القيادي في حالات النزاع، ويتولى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدور القيادي في حالات الكوارث الطبيعية)
- يكون المفوض السامي (رئيس الوكالة) "رئيساً" للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
- يمثل نائب المفوض السامي المفوضية في مجموعة النواب
- تمثل دائرة الشراكة والتنسيق بشعبة العلاقات الخارجية المفوضية في فريق الاستشارات والسياسات التنفيذية، وتتضمن المشاركة للمفوضية في أفرقة عمل ومجموعات عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
- تمثل شعبة الطوارئ والأمن والإمداد المفوضية في فريق المديرين المعينين بالطوارئ
- قطعت المفوضية على نفسها التزامات صارمة بالوفاء بأدوارها والتزاماتها تجاه المجموعات العالمية والوطنية، وإبلاغ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بذلك

ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه تماشياً مع سياسة النازحين داخلياً:

- ستسعى المفوضية دوماً لقيادة مجموعة الحماية. ونظرًا لأن المفوضية لا تعمل في جميع البلدان، فإنه يجوز لها أن تُسند القيادة في حالات الكوارث الطبيعية إلى وكالات أخرى تمتلك قدرات كبيرة على الاستجابة داخل هذه البلدان (مثلاً اليونيسف، أو المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان) رهناً بموافقة النزاء
- ستسعى المفوضية جاهدةً لتولي قيادة المجموعات المعنية بالماوى وتنسيق المخيمات وإدارتها في أماكن النزوح

- القسري وبوجه عام، لا تؤيد المفوضية دمج هذه المجموعات، حيث إنّ كلاً منها يتطلب خبرة تقنية مختلفة
- لأنها تتولى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/منسق الإغاثة في حالات الطوارئ دوراً قيادياً في المسائل المتعلقة باللاجئين، لأنها تكون من اختصاص المفوض السامي حسراً الذي يتبع مباشرة الجمعية العامة للأمم المتحدة (ويتبع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الأمين العام في المسائل التي تكون موضوع اهتمام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات)
- يضطلع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتفعيل الاستجابات القائمة على المجموعات للاستجابة لحالات النازحين داخلياً والكوارث الطبيعية من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ولا يمتلك منسق الإغاثة في حالات الطوارئ صلاحية إعلان حالة طوارئ متعلقة باللاجئين. وبصورة مماثلة، لا يجوز للمفوضية إعلان حالة الطوارئ على نطاق المنظومة أو الشروع في تنسيق عمل المجموعات بمبادرة منها

يتمثل أحد الأدوار المحورية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الإعلان عن توسيع نطاق الاستجابة لحالة الطوارئ. في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 حلّت بروتوكولات "توسيع نطاق العمل على مستوى المنظومة" محل الترتيبات السابقة الخاصة بتفعيل "حالات الطوارئ من المستوى الثالث". يتطلب توسيع نطاق العمل على مستوى المنظومة تعبئة منظومة العمل الإنساني باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات استجابة لأي أزمة مفاجئة أو حالة سريعة التدهور في بلد أو منطقة ما. وتنتمي الدعوة لتوسيع نطاق العمل على مستوى المنظومة عندما يتخطى حجم الأزمة أو تعقيدها أو درجة إلحاحها القدرات المحلية أو الإقليمية الالزامية لقيادة أنشطة المساعدة الإنسانية وتنسيقتها وتقديمها. والمعايير الخمسة لتحديد حالة الطوارئ بغرض توسيع النطاق على مستوى المنظومة هي: حجم الأزمة ودرجة إلحاحها وتعقيدها والقدرات الالزامية للاستجابة لها واحتمالية الإخفاق في تقديم مساعدة فعالة للسكان المتضررين. يرجى الاطلاع على المدخل المعنى [منهج المجموعات](#) للاطلاع على مزيد من المعلومات.

تنسيق شؤون الأنشطة المتعلقة باللاجئين

توفر المفوضية الحماية الدولية لللاجئين وتسعى إلى إيجاد حلول دائمة تناسبهم بموجب [نظامها الأساسي](#)، متصرفةً بموجب سلطات الجمعية العامة. وبهذه الصفة، فهي الوكالة القائدة المعنية بحماية اللاجئين، وهي المسؤولة عن البحث عن حلول لهم في منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. وكما هو وارد في قرارات الجمعية العامة اللاحقة، تشمل مسؤولياتها التنسيق وتوفير الحماية والمساعدة وإيجاد الحلول وحشد الدعم. والأهم من ذلك، أنَّ المفوضية تضطلع أيضاً بدور إشرافي: فهي الكيان التابع للأمم المتحدة المسؤول بشكل مباشر عن ضمان التزام الدول بالمعايير المقبولة دولياً بشأن اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، وتعزيز قدرة الدولة على حماية هاتين الفئتين.

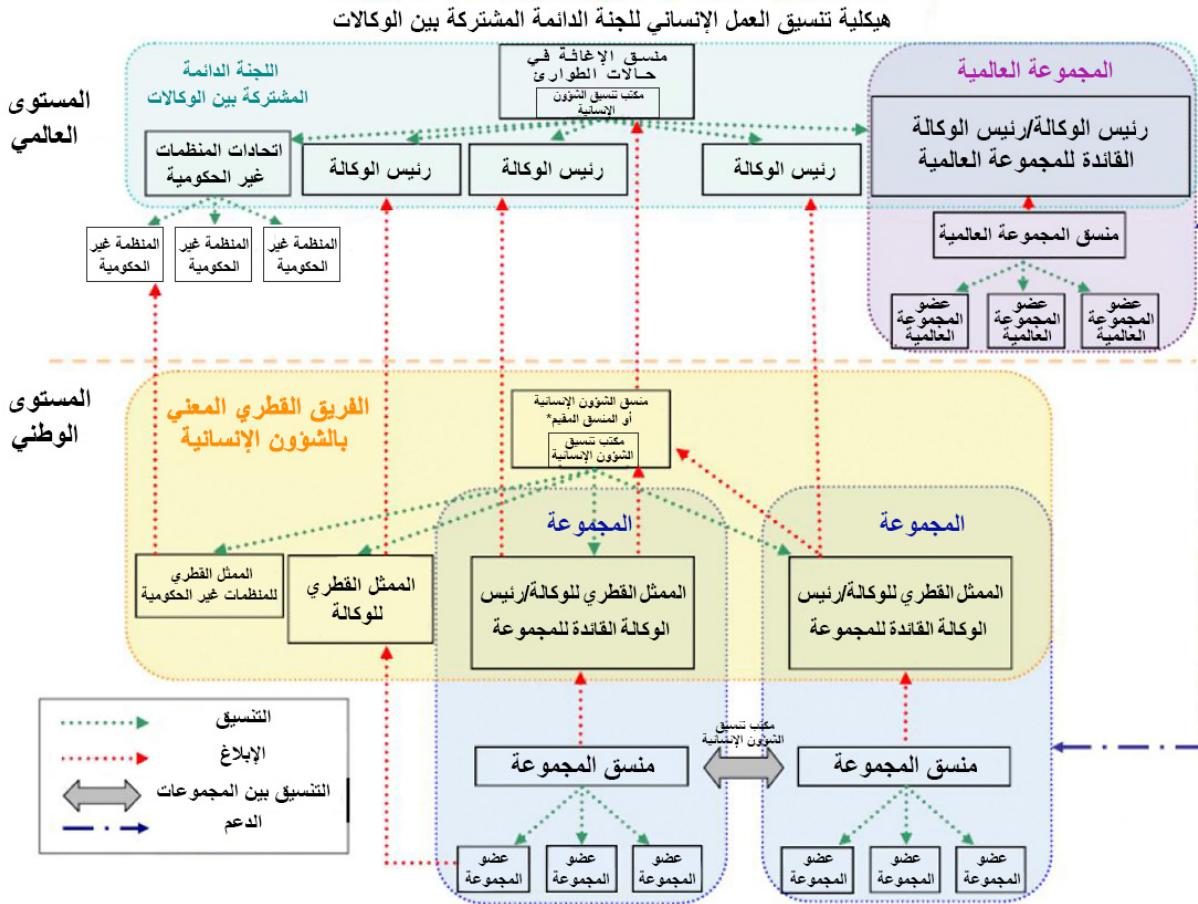
تمكن المفوضية من قيادة وإدارة العمليات الخاصة باللاجئين بشكل فعال طيلة عقود. إلا أنها ولسنوات عديدة لم تضع نموذجاً خاصاً بتنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين يراعي التغيرات في الأوضاع الإنسانية. يُسهم [نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين](#)، الذي أخذ طابعه الرسمي في عام 2013 وتم تحديده في عام 2019، في جعل نهج التنسيق الذي تعتمده المفوضية أكثر قابلية للتوقع من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات. وقد أكدت القرارات الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة على نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين وولاية المفوضية في قيادة وتنسيق الاستجابة المتعلقة باللاجئين (القرار رقم A/RES/69/152 والقرار رقم A/RES/70/135).

تحمل الدول بشكل أساسى المسؤولية عن حماية اللاجئين. ومع ذلك، هناك عدة عوامل قد تحدّ من قدرتها على الاضطلاع بكامل مسؤولياتها. وقد يؤدي وصول أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الضغط على البنى التحتية والقدرة على تقديم الخدمات الأساسية، والتي قد تكون مُثقلة بالفعل. إضافةً إلى أنّ الدول قد لا تكون مجهزة لاستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين أو توفير الحماية لهم أو الاستجابة بطريقة مناسبة للتحديات المتمثلة في استقبال هذه الأعداد الكبيرة منهم. ولهذه الأسباب، فإنّ التعاون الدولي أمرٌ ضروري لدعم الدول التي تستقبل اللاجئين. ويشكل هذا الفهم الأساس الذي قام عليه إنشاء المفوضية واتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وقد تم التأكيد لاحقاً على أهمية التعاون من خلال مجموعة من الأدوات الإقليمية، كما تم تعزيز هذا التعاون من خلال الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الذي نصَّ على أنّ "هناك حاجة ملحة لتقاسم الأعباء والمسؤوليات المرتبطة باستضافة اللاجئين ودعمهم في العالم بصورة أكثر عدلاً، مع مراعاة المساهمات التي تقدمها الدول ومع وضع اختلاف قدراتها ومواردها في الاعتبار. وينبغي عدم التخلّي عن اللاجئين أو المجتمعات المضيفة لهم". (ترجمة غير رسمية) ويدعو الميثاق العالمي بشأن اللاجئين إلى العمل وفق نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة وإقامة الشراكات لتحقيق هذا الهدف، ولاضطلاع المفوضية بدور داعم وحفاز.

المفوضية هي الجهة المعنية المكلفة بولاية لتأكيد ودعم حق كل لاجئ في العودة الطوعية الآمنة والكريمة إلى بلده، حيث تقدم المفوضية المشورة وتوجّه عمل الأمم المتحدة لتسهيل العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية حيثما تسمح الظروف فيها بتأمين عودة آمنة وكريمة ومستدامة.

وتتوقع منظومة الأمم المتحدة أن تقدم المفوضية لها المشورة وفق تقييمها الخاص حول مدى استعداد البلدان لاستقبال العائدين وضمان أمنهم وحصولهم على الخدمات الأساسية وضمان العودة المستدامة.

لمزيد من المعلومات عن نظام تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين مع الأنظمة الإنمائية ومجموعات العمل الإنساني، راجع المدخل الخاص [بنموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين](#).



مقتبس من دليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2010 للمنسقي المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية حول الاستعداد لحالة الطوارئ والاستجابة، ص 3



* (نائب الأمين العام لدى الأمين العام)

مرحلة ما بعد الطوارئ

النهج الترابطي

يشجّع النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام الجهود التكميلية المشتركة بين أصحاب المصلحة للحد من الاحتياجات الإنسانية والمخاطر ومكامن الضعف التي تواجه الأفراد. ولا يعني هذا ضمناً أنّ الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام وغيرها من الجهات الفاعلة يجب أن تُدمج أنشطتها أو تُدمج الأدوار، ولكنه يدعو إلى تقسيم البرامج أو الأنشطة إلى مستويات في جميع السياقات، بما يتواافق مع الولايات المنوطة بكل جهة فاعلة.

يجب أن تُسهم الاستجابات للحالات الخاصة بالنازحين داخلياً واللاجئين في تفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال تنسيق وتضافر الجهود المتداعمة في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام، التي تسعى لإيجاد حلول للأشخاص المحتاجين والمجتمعات المضيفة، بما يتواافق مع [توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام](#). وهذا يعني أنه بعد الاستجابة لمرحلة الطوارئ من أجل إنقاذ الحياة، يتبعن على شركاء الاستجابة إدراج أهداف طويلة المدى في خطط التنمية الوطنية أو المحلية، أو في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أو الأطر الأخرى ذات الصلة، كجزء من الالتزام المقطوع في خطة عام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

4. جهات الاتصال الرئيسية

دائرة الشراكة والتنسيق التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: hqng00@unhcr.org

التعاون مع حكومة البلد المضيف

17 أبريل 2025

النقاط الرئيسية

- التعرّف على الديناميات السياسية، والإمكانات والترتيبات المؤسسية لحكومة البلد المضيف فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ
- الإلمام بالعمل الذي تقوم به الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة مع الحكومة، وتحديد أوجه التأزّر والتكميل
- العمل دائمًا مع السلطات الحكومية المحلية (المحافظون والبلديات) في مجالات العمليات والاحتفاظ بقائمة اتصال محدثة تشمل أبرز الجهات الحكومية النظيرة

- في الحالات الخاصة باللاجئين، يحتفظ ممثل المفوضية أو أكبر مسؤولي المفوضية في البلاد بخط اتصال مباشر مع السلطات الحكومية رفيعة المستوى لمناصرة حماية اللاجئين وإيجاد حلول لهم وفقاً لولاية المفوضية.

1. لمحة عامة

تكون الدول مسؤولة عن سلامه وأمن النازحين قسراً وعديمي الجنسية الموجودين على أراضيها. وتشمل هذه المسؤولية توفير الحماية والمساعدة لهم ومعاملتهم وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً. ويتمثل الدور المنوط بالمفوضية في دعم حكومات البلدان المضيفة في استجابتها لحالات الطوارئ، بما يشمل جهود التعاون الدولي. توضح هذه المقالة المبادئ الأساسية والنصائح العملية للعمل مع حكومات البلدان المضيفة في الاستجابة للاجئين والنازحين داخلياً.

2. التوجيه الرئيسي

مسؤولية الدولة

تقع مسؤولية حماية اللاجئين على عاتق الحكومة المركزية وتضطلع السلطات الإقليمية والمحلية بدور أساسى في ذلك. يقع التعاون الدولي لدعم البلدان التي تستقبل اللاجئين في صميم اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، ويجب أن تؤدي المفوضية دوراً داعماً في هذا المجال. أعيد التأكيد على هذا الأمر في [الميثاق العالمي بشأن اللاجئين](#) الذي صدر عام 2018. ينطوي هذا الدور على إشراك الجهات الفاعلة الإنمائية في دعم حكومات البلدان المضيفة منذ بداية الاستجابة لحالات الطوارئ بغية ضمان تنفيذ الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنازحين قسراً، وربط الاستجابة بأيات التنسيق التي تطبقها الدولة لتجنب إنشاء أنظمة موازية. وستعمل المفوضية وشركاؤها مع السلطات الوطنية والمحلية لتعزيز طاقتها التشغيلية.

علاقة المفوضية بحكومة البلد المضيف

اللاجئون

في ضوء الطابع الخاص باللاجئين باعتبارهم أشخاصاً يبحثون عن الحماية خارج بلددهم الأصلي، يمنح النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 1950 السلطة القانونية للمفوض السامي، والتي بموجبها يتولى نيابةً عن اللاجئين، وذلك على النحو الموضح في المسؤوليات الإشرافية.

تنطبق ولاية المفوض السامي للاجئين على ملتمسي اللجوء واللاجئين في كل من حالات الطوارئ وغير الطوارئ، في تدفقات الهجرة المختلطة والمخيمات والمناطق الحضرية.

يحق للمفوض السامي ومكتبه (المفوضية) الإعلان عن الأفراد أو المجموعات التي قد تكون موضع اهتمام المفوضية بموجب ولایتها الأساسية. وقد يتعلّق هذا الاهتمام بفرد معين أو بمجموعة أوسع. إنّ ممارسة الولاية بهذه الطريقة تُعلم

الجهات الفاعلة الأخرى باهتمام المفوض السامي بالحماية الدولية وبمسؤوليته تجاه النازحين قسراً وعديمي الجنسية.

الأشخاص العديمو الجنسية

يتحمل المفوض السامي لشؤون اللاجئين مسؤوليات معينة تجاه اللاجئين عديمي الجنسية، عملاً باتفاقية عام 1951. بالإضافة إلى ما سبق، ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم (XXIX) 3274 و(36) 31، وعملاً بالمادتين 11 و20 من اتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، يجب على الأفراد الذين يسعون للاستفادة من مزايا الاتفاقية التقدم بطلب إلى المفوضية، التي تتولى بدورها مسؤولية فحص هذه الطلبات ومساعدة المتقدمين بالطلبات في عرض حالاتهم على السلطات المختصة.

الأشخاص النازحون داخلياً

لا يتمتع المفوض السامي بتفويض عام أو حصري يخوله التوسيط نيابةً عن النازحين داخلياً، ومع ذلك، فوضته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمشاركة على الصعيد التنفيذي في ظل ظروف معينة لعرض تعزيز الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً، وذلك من خلال عمليات خاصة.

يجب استيفاء متطلبات معينة حتى يتسرى للمفوض السامي اتخاذ إجراءات لصالح النازحين داخلياً. ويتبع على الأمين العام أو الجهاز الرئيسي المختص في الأمم المتحدة أن يصدر طلباً أو تفوياً محدداً، ويجب أن توافق الدولة أو الكيانات الأخرى المعنية على هذا الطلب أو التفوياض، ويجب أن تتوافر ضمانات تفيد بأن المفوضية ستتمكن من الوصول إلى النازحين داخلياً المعنيين، وينبغي أن تتوافر الموارد الكافية والخبرة والتجربة الخاصة للمكتب، ويلزم أن يكون العمل مكملاً لعمل الوكالات الأخرى، وينبغي كذلك ضمان السلامة الكافية للموظفين.

يكون عادةً نطاق [المشاركة التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالات النزوح الداخلي](#) متواهماً مع [قيادة المجموعات](#) ومسؤوليات التنسيق المتعلقة بالحماية على الصعيد العالمي، فضلاً عن التنسيق المشترك للمأوى وكذلك وتنسيق وإدارة المخيمات. لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على إدخالات الدليل حول [نهج مجموعة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات](#)، بالإضافة إلى الاطلاع على [سياسة عام 2019 المتعلقة بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالات النزوح الداخلي \(السياسة المتعلقة بالنازحين داخلياً\)](#).

في حال حدوث أزمات جديدة كبيرة، ينبغي لعمليات المفوضية أن تأخذ في الحسبان إمكانية تغير الترتيبات الحكومية الخاصة بالاستجابة لاحتياجات اللاجئين أو النازحين داخلياً في حالات الطوارئ. يقوم عدد من الدوائر الحكومية بتنفيذ عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ، مثل الإدارات المسئولة عن الأشغال العامة (المياه والصرف الصحي)، والتعليم، والصحة، والشؤون الداخلية (السلامة والأمن)، والتي غالباً ما تشرف أيضاً على مؤسسات الحكومة المحلية. وقد يكون لدى العديد من الحكومات مؤسسات خاصة بحالات الطوارئ، مثل الدفاع المدني وإدارة أخطار الكوارث.

على صعيد الإدارة العملية للعلاقات مع الحكومة، ينبغي لمديري الطوارئ في المفوضية الاحتفاظ بقائمة اتصال محدثة والتفاعل بانتظام مع الجهات النظيرة الرئيسية في الحكومة، ما قد يحدث فارقاً كبيراً في الحالات التي تستلزم العمل بشكل سريع وعاجل لاتخاذ قرارات أو إجراء تدخلات تنفيذية أو رامية لتوفير حماية.

التأهب لحالات الطوارئ

تدعم مكاتب المفوضية حكومات البلدان المضيفة في الاستعداد لحالات الطوارئ. وفي حالة عدم وجود المكاتب، تقومبعثات الزائرة بهذا الدور الداعم. تغطي المساعدات كافة جوانب التأهب، بدءاً من تحديد ورصد المخاطر والسيناريوهات المتعلقة بحالات الطوارئ، ووصولاً إلى إجراءات التأهب المتعلقة بالخطيط للاستجابة لحالات الطوارئ. ويجب أن تكون مكاتب المفوضية على دراية بخطط الطوارئ الحكومية وقدرات الاستجابة الوطنية. لمزيد من المعلومات حول التأهب لحالات الطوارئ، يُرجى مراجعة الفصل بعنوان [التأهب لحالات الطوارئ](#).

أثناء حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين

عند حدوث حالة طوارئ متعلقة باللاجئين أو عندما تكون حالة الطوارئ وشيكة، ينبغي للمفوضية أن تبدأ بإجراء مشاورات رفيعة المستوى مع حكومة البلد المضيف بشأن النقاط المذكورة أدناه. فيما يتعلق بترتيبات التنسيق المشترك بين الوكالات، ينطبق [نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين](#)، والذي بموجبه تقود المفوضية أو تشارك في قيادة عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين مع حكومة البلد المضيف وتدعيمها.

النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها في المناقشات مع الحكومة:

- تسليط الضوء على مجموعات الأشخاص الذين، من وجهة نظر المفوضية، يحتاجون أو قد يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الدولية من المفوضية
- السعي إلى ضمان وصول ملتمسي اللجوء واللاجئين الوافدين حديثاً إلى الإقليم وتطبيق إجراءات اللجوء وإتمام عملية اللجوء
- السعي إلى ضمان حصول الوافدين الجدد على وضع مناسب والتمتع بالحقوق ذات الصلة
- بما أنّ الحكومة مسؤولة عن ضمان الطابع المدني للجوء، يجب توضيح الترتيبات الأمنية وكذلك الإجراءات ذات الصلة لفصل المدنيين عن المقاتلين الحاليين والسابقين، حسب الاقتضاء
- الاستفسار عن التدخلات التنفيذية الحكومية وآليات التنسيق القائمة إن وجدت
- تحديد أعلى جهة حكومية نظيرة مسؤولة في حالة الطوارئ، بالإضافة إلى تحديد الجهات النظيرة الأولية على مستوى العمل
- عقد مشاورات مفتوحة بشأن استراتيجية الاستجابة لحالات الطوارئ، وتحديد آليات للمفوضية (حسب الاقتضاء) من شأنها تعزيز قدرة حكومة البلد المضيف على الاستجابة لحالات الطوارئ

- اقتراح إجراء تطوير مشترك لخطة الطوارئ أو قيادة خطة الاستجابة لللاجئين، حسب الاقتضاء
- تقديم مساعدة تتعلق بتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ في ضوء احتمال مشاركة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة

تساعد المفوضية الحكومية في تنسيق جهود الاستجابة وتقديمها ومعالجة قضايا الحماية. عادةً ما يتضمن ذلك ترتيبات التنسيق، والشراكة مع مختلف الإدارات الحكومية في تقديم الخدمات، والحوار المنتظم على جميع المستويات بشأن قضايا حماية اللاجئين.

بناءً على طلب الحكومات، يمكن للمفوضية أن تكمل القدرات الوطنية لتقديم الخدمات الأساسية لللاجئين الوافدين حديثاً في الأماكن التي تشهد حالات الطوارئ، ومن الضروري ألا تحل عملية الاستجابة لحالات الطوارئ التي تدعمها الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية محل الخدمات الحكومية أو تعمل بالتوافق معها، حيث إن القدرات الوطنية الحالية يجب أن تكون دائماً نقطة البداية عند التخطيط لتوفير خدمات الاستجابة لحالات الطوارئ.

حالات الطوارئ المتعلقة بالنازحين داخلياً

عندما تحدث حالة طوارئ متعلقة بالنازحين داخلياً أو تكون حالة الطوارئ من هذا النوع وشيكة، يبدأ المنسق المقيم للأمم المتحدة أو منسق الشؤون الإنسانية بإجراء مشاورات مع حكومات البلدان المضيفة بشأن مشاركة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتنسيق المشترك بين الوكالات، ينطبق [نهج المجموعات](#) على حالات الطوارئ المتعلقة بالنازحين داخلياً، وتُنفذ الاستجابة الشاملة بقيادة المنسق المقيم أو بقيادة منسق الشؤون الإنسانية، أو بقيادتها المشتركة. يُرجى قراءة مدخل [نهج مجموعة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات](#) للاطلاع على معلومات مهمة حول الدور الذي تضطلع به المفوضية في الاستجابات لحالات الطوارئ المتعلقة بالنازحين داخلياً.

يركز دور المفوضية وتعاونها مع حكومات البلدان المضيفة على المجموعات العالمية الثلاث التي تتولى قيادتها أو تشارك في قيادتها. تقود المفوضية [المجموعة العالمية للحماية](#)، وتشارك في قيادة [المجموعة العالمية للمأوى](#) والمجموعة العالمية [لتنسيق وإدارة المخيمات](#). عادةً لا تدعم المفوضية عملية الاستجابة بأكملها. ويعكس دورها وتدخلاتها الخطة والنهج الذي اعتمدته فريق الأمم المتحدة القطري أو الفريق القطري للعمل الإنساني.

تواجد المفوضية/مكاتب المفوضية

ينبغي أن يكون جميع الموظفين على دراية باتفاقية البلد المضيف (التي يُشار إليها غالباً باسم اتفاق المقر)، والتي تحدد الشروط الأساسية التي بموجبها تتعاون المفوضية، وفقاً لولايتها، مع الحكومة، وفتح مكتباً واحداً أو أكثر أو تبقى مفتوحاً، وتتنفذ مهامها في مجال توفير المساعدات والحماية الدولية لصالح اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، في البلد المضيف. في البلدان التي لم تتوافق على اتفاق المقر، يجب على المكتب القطري للمفوضية أو فريق الطوارئ أن يسعى جاهداً لإضفاء الطابع الرسمي على التبادلات مع الحكومة وتحديد النطاق الأولي وطراائق التعاون. ويجب أن يتم ذلك بالتشاور مع المكاتب والأقسام الإقليمية ذات الصلة في المقر الرئيسي للمفوضية.

السلطات الحكومية المحلية

تقود السلطات الوطنية وتُدير الاستجابة الشاملة لحالات الطوارئ في بلد ما. وتجدر الإشارة إلى أهمية أن تخطط المفوضية وتنسق مع السلطات الوطنية، وأن تشركها في مسائل الحماية والعمليات.

تشمل السلطات الوطنية القادة الحكوميين، وجهات الاتصال الرئيسية أو أفرقة العمل المعنية بقضايا اللاجئين والنازحين داخلياً، والوزارات التنفيذية ذات الصلة، مثل تلك الوزارات المعنية بالشؤون الخارجية والعدل والهجرة والرعاية الاجتماعية والتسجيل المدني، وما إلى ذلك؛ وقوات الأمن ذات الصلة والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والجيش. قد يكون للسياسات والتوجيهات الصادرة عن السلطات الوطنية، بما في ذلك الوزارات التنفيذية، تأثير كبير على النهج الذي تتبعه السلطات المحلية في مجالات تنفيذية محددة.

الحكومة المحلية

قد تشمل الحكومة المحلية المحافظين ورؤساء البلديات والبلديات والمجالس المحلية والشرطة وقوات الأمن وفروع الوزارات التنفيذية. ولا ينبغي الاستهانة بتأثير دور السلطات الحكومية المحلية، لأنها عادةً تكون المسؤولة عن توفير جميع الخدمات العامة المحلية، ومسائل الأراضي والمستوطنات، والأمن والقانون والنظام. غالباً ما تكون السلطات البلدية في طليعة الجبهات التي تضطلع بالاستجابة لحالات الطوارئ، غالباً ما تكون جهات فاعلة عملية.

وعلى مستوى العمليات في المخيمات وخارجها، سيعتمد نجاح عملية الاستجابة بشكل كبير على مدى استفادة الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية من الخدمات العامة. يجوز للمفوضية أن تنفذ مبادرات لبناء القدرات أو مشاريع الدعم على مستوى المجتمع المحلي بغية تسهيل تقديم الخدمات وضمان حُسن نية السكان المحليين.

السلطات القضائية

السلطات القضائية هي مؤسسات الدولة، ولكنها عادةً ما تكون مستقلة عن الحكومة من حيث الوظائف التي تضطلع بأدائها، وقد تعمل على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وتشمل محاكم الاستئناف والمحكمة الابتدائية. وقد يتجلّى تعامل المفوضية مع النظام القضائي في أشكال عدّة، ويجوز لها التدخل رسمياً كطرف في الإجراءات القانونية، وقد تقدم دعماً بشكل غير رسمي أو توفر وثائق غير رسمية إلى المحاكم أو الهيئات القضائية الأخرى، وقد تدعم المحامين أو مقدمي الطلبات المشاركون في دعوى ما أو الذين يسعون إلى الحصول على تعويضات، على سبيل المثال، بعد الإبعاد أو لمنع عملية الرد.

الهيئات المستقلة

قد تشمل الهيئات المستقلة لجاناً (مثل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان)، ومكاتب أمناء المظالم وغيرها من المؤسسات المستقلة التي قد تنشئها أو تعينها الحكومة أو البرلمان للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء الإداره أو انتهاكات الحقوق ومعالجتها. وقد تشكل تلك اللجان حلفاء فاعلين في مجال المناصرة، بما في ذلك حالات احتجاج المفوضية إلى تحقيق التوازن بين المناصرة ودعم القيادة الحكومية المشتركة، على سبيل المثال في مجموعات الحماية. وحيثما كان ذلك

المناسباً، تلجأ المفوضية إلى هذه الهيئات للحصول على الدعم أو التدخل، على سبيل المثال لمنع الرد.

الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمفوضية

○ تعاون المفوضية مع حكومة البلد المضيف على جميع المستويات بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

○ فيما يتعلق بقضايا التنفيذ العملي وتوجيه المساعدة الإنسانية الدولية، تعمل المفوضية على دعم السلطات الحكومية بما يتواء ومبادئ الحماية والواجب الإنساني.

○ عندما يكون ذلك مناسباً وممكناً وبالتنسيق مع السلطات، يجوز للمفوضية أن تشارك في توفير خدمات الطوارئ لللاجئين والنازحين داخلياً، وفي مبادرات بناء القدرات التي تعزز قدرة أنظمة وخدمات حكومة البلد المضيف على التعاطي مع حالة الطوارئ.

مرحلة ما بعد الطوارئ

يشجع النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام الجهود التكميلية المشتركة بين أصحاب المصلحة للحد من الاحتياجات الإنسانية والمخاطر ومكامن الضعف التي تواجه الأفراد. ولا يعني هذا ضمناً أن الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام وغيرها من الجهات الفاعلة يجب أن تُدمج أنشطتها أو تُدمج الأدوار، ولكنه يدعو إلى تقسيم البرامج أو الأنشطة إلى مستويات في جميع السياسات، بما يتواافق مع الولايات المنوطة بكل جهة فاعلة.

يجب أن تُسهم الاستجابات للحالات الخاصة بالنازحين داخلياً واللاجئين في تفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال تنسيق وتضافر الجهود المتداومة في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام، التي تسعى لإيجاد حلول للأشخاص المحتاجين والمجتمعات المضيفة، بما يتواافق مع توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وهذا يعني أنه بعد الاستجابة لمرحلة الطوارئ من أجل إنقاذ الحياة، يتبع على شركاء الاستجابة إدراج أهداف طويلة المدى في خطط التنمية الوطنية أو المحلية، أو في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أو الأطر الأخرى ذات الصلة، كجزء من الالتزام المقطوع في خطة عام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وكجزء من مسؤولية المفوضية عن إيجاد حلول دائمة لللاجئين. ومن المفيد في حالات الطوارئ أن تعمد الوزارات التنفيذية ذات الصلة في أقرب وقت ممكن إلى وضع سياسات وبرامج ترمي لتحديد أفضل النهج من أجل التوصل إلى إدراج النازحين قسراً وعديمي الجنسية في الخطط والخدمات الوطنية.

3. الروابط

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الميثاق العالمي بشأن اللاجئين 20... اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، نهج المجموعات [مُتاح باللغة العربية] توصيات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي...

4. جهات الاتصال الرئيسية

يرجى الاتصال بـشبعة الطوارئ والأمن والإمداد في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على البريد الإلكتروني:
hqemhand@unhcr.org

ودائرة الشراكة والتنسيق التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: hqng00@unhcr.org

التنسيق المدني العسكري

27 يونيو 2020

النقاط الرئيسية

- العمل مع قسم التنسيق المدني العسكري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو الشخص المعين لإجراء التنسيق المدني العسكري. وفهم استراتيجية التنسيق المدني العسكري للأمم المتحدة المحددة من أجل العملية.
- تحديد المشاركين في اجتماعات خلية التنسيق المدني العسكري للأمم المتحدة وإحالة الطلبات أو المخاوف ذات الصلة إليهم.
- فهم طريقة تنسيق تقوم والسلطات المحلية مع القوات العسكرية. وفهم طريقة تنسيق الشركاء والجهات الفاعلة المعنية الأخرى مع القوات العسكرية. يجب تبادل هذه المعلومات مع موظف التنسيق المدني العسكري للأمم المتحدة.
- إعداد وتبادل تفاصيل جهات الاتصال مع موظفي قسم التنسيق المدني العسكري (في حل حدد الفريق القطري المعنى بالشأن الإنسانية/الفريق القطري التابع للأمم المتحدة أنه المحاور المناسب).
- فهم في أي قطاع وأين تعمل القوات العسكرية وكيف يمكن أن تختلف طرق عملهم عن تلك الخاصة بجهات فاعلة أخرى.
- فهم البيئة الأمنية التي يجري العمل فيها والمخاطر التي يمكن أن تنشأ عن التواصل مع القوات العسكرية.
- فهم الهيكلية العسكرية والتسلسل العسكري.
- بناء واستخدام الشبكات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للبلد أو مبادئ توجيهية أخرى.
- تجنب انتقاد أي جهة فاعلة علينا.
- تحديد ما إذا كانت العملية تعتمد على أصول الدفاع العسكري والمدني. وفي حال كانت تعتمد عليها، تحديد أشكال التسليم الإضافية أو البديلة.

- مراجعة الخطط لاستبعاد الأصول العسكرية تدريجياً وإدراجها في التخطيط التشغيلي.

1. لمحة عامة

قد تُجرى العمليات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالصراعات المسلحة. غالباً ما يكون من المبرر والضروري التفاعل والتحاور مع القوات العسكرية من أجل الوصول إلى الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وتقديم المساعدة الإنسانية الحيوية.

في الكوارث الطبيعية والتكنولوجية والصناعية، يمكن للحكومات أن تستخدم القوات العسكرية الوطنية والخارجية لتقديم مساعدات الإغاثة (هاليتي 2010، الفلبين 2013). وفي حالات الطوارئ المعقدة بشكل خاص (باكستان 2005، 2010)، يعتبر التنسيق بين الجهات الفاعلة العسكرية والإنسانية أساسياً، للتأكد من فهم [المبادئ الإنسانية](#) بشكل كامل وتجنب المنافسة والتقليل من عدم الاتساق، وعند الاقتضاء، تحقيق الأهداف المشتركة.

إن قسم التنسيق المدني العسكري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة موجود لتوفير هذا التنسيق. ويعزز هذا القسم الفهم الواسع النطاق للعمل الإنساني، ويوجه الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية بشأن أفضل طريقة لدعم هذا العمل، ويساعد في وضع سياسة خاصة بالبيئة تُستند إلى المبادئ التوجيهية المتفق عليها دولياً، وينشئ هيكليات تنسيق مدنية وعسكرية وإنسانية، مما يضمن تدريب الموظفين على القيام بأعمال التنسيق. وهو يلعب دوراً أساسياً بشكل خاص في حالات الطوارئ المعقدة والبيئات العالية الخطورة، حيث يكون من الضروري تسهيل الوصول الإنساني وحماية المدنيين وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني.

ضمن مجتمع الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني، يتحمل قسم التنسيق المدني العسكري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسؤولية التنسيق المدني العسكري. وهو يدعم الأنشطة الميدانية ذات الصلة والأنشطة في المقر الرئيسي من خلال وضع استراتيجيات مؤسسية تهدف إلى تعزيز قدرات واستعداد الشركاء الوطنيين والدوليين. ومن خلال مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن استخدام الأصول العسكرية، وعن طريق التدريب وورش العمل والمؤتمرات وتمارين المحاكاة، يحسن هذا القسم استجابة الشركاء التشغيليين للأزمات الإنسانية. وباعتبار أنه يحافظ على المبادئ التوجيهية للتنسيق المدني العسكري للأمم المتحدة، يساعد قسم التنسيق المدني العسكري أيضاً الجهات الفاعلة الإنسانية في وضع توجيهات خاصة بالبيئات للعمليات في أوضاع معينة.

عند الضرورة، يقدم قسم التنسيق المدني العسكري توصيات للمجتمع الدولي بشأن حشد الأصول العسكرية الأجنبية لدعم عمليات الإغاثة أو المساعدة الإنسانية. وإلى جانب نشر المبادئ التوجيهية التشغيلية، يكمل حشد الدعم الذي يقوم به المكتب ويدعم الحوار على مستوى وكيل الأمين العام.

ينشر قسم التنسيق المدني العسكري خباء معروفيين كمسؤولي التنسيق المدني العسكري لدعم الفريق القطري المعنى

بالشؤون الإنسانية/الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. وفي حال غيابهم، يتولى المنسق المقيم أو منسق الشؤون الإنسانية القيادة، استناداً إلى مبدأ التنسيق المدني العسكري للأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يفهم ويتبع جميع موظفي الأمم المتحدة السياسات والمبادئ التوجيهية للتنسيق المدني العسكري للأمم المتحدة.

2. التوجيه الرئيسي

السياسات والمبادئ وأو المعايير الجوهرية

- الحفاظ على الحيز الإنساني.
- لا يجب أن يؤدي التعاون (أو تصورات التعاون) مع القوات العسكرية إلى تعریض [المبادئ الإنسانية](#) الأساسية للخطر وعدم التحيز أو الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية أو الموظفين في المجال الإنساني للخطر.
- إنشاء علاقات مناسبة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والجهات العسكرية أو المسلحة، والحفاظ عليها.
- الاستخدام الملائم والمناسب للأصول العسكرية الأجنبية أو الوطنية لدعم العمليات الإنسانية.
- ضمان أن جهود الإغاثة متناسبة، سواء قدمتها الجهات الفاعلة الإنسانية أو العسكرية.

توصيات الممارسات الجيدة

- التخطيط. يختلف التخطيط وفقاً لمرحلة حالة الطوارئ. ويجب على جميع المشاركين في الاستجابة تشارك اللῆمة العامة الاستراتيجية نفسها وتبادل المعلومات بانتظام وفهم من يقوم بماذا وأين وإلى متى بشكل واضح.
- تبادل المعلومات. يعتبر تبادل المعلومات أفضل عندما يكون استباقياً. ويساعد تبادل المعلومات في التحقق من صحة الخطط وتعديل الأولويات وهو أساسى لسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.
- توزيع المهام. يضمن إسناد الأدوار بوضوح الاتساق ويتجنب التكرار. وهو يوافق بين القدرات والاحتياجات ويدعم التخطيط المستقبلي من قبل المنظمات على الأرض.

اعتبارات التنفيذ العملي

تحديد الجهات الفاعلة

سيساعد ذلك في تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمعات المدنية والعسكرية، وتحديد الجهات الفاعلة التي يمكن أن تعمل بفعالية أكبر والأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات في مجالات محددة، وفقاً للمبادئ الإنسانية. ويمكن للجهات الفاعلة العسكرية المساعدة بشكل خاص في:

- ضمان والحفظ على الوصول إلى الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.
- دعم الأبعاد الأمنية واللوجستية للعملية.
- توفير الموارد الإضافية، لا سيما في عمليات الطوارئ.

- عرض بذل مساعيها الحميدة لتسريع تقديم المساعدة وحل الصعوبات.

تقييم وتحليل العلاقات والتصورات والمناهج المدنية- العسكرية

يمكن أن يكون التعاون على المدى القصير فعالاً، إلا أنه يجب النظر في الآثار الطويلة الأمد، لا سيما في الحالات التي يمكن أن تكون فيها الجهات العسكرية الدولية مشاركة وحيث يمكن أن يؤدي اتخاذ الإجراءات لتوفير الأمن على الأرض إلى إلى الإخلال بمبدأ (تصورات) الحياد.

تحديد المهام والولايات

يجب النظر في أدوار:

- الجهات الفاعلة المدنية المحلية: القادة المحليون والمنظمات غير الحكومية المحلية والحكومة.
- الجهات الفاعلة العسكرية وشبه العسكرية المحلية: الجيش والشرطة والدرك وقوات الحدود والجمارك.
- الجهات الفاعلة المدنية الدولية: الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- الجهات الفاعلة العسكرية الأجنبية: قوات حفظ السلام التابعة وغير التابعة للأمم المتحدة، والمسؤولون المدنيون والعسكريون التابعون للأمم المتحدة (التنسيق المدني العسكري)، والشرطة العسكرية، وشرطة الأمم المتحدة.

يجب التحقق من مهمة أو ولاية كل جهة فاعلة محددة، وفهم مشاركتها على صعيد التنسيق المدني العسكري للأمم المتحدة.

الاتفاق على طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية ووضع استراتيجية للتنسيق المدني العسكري
تتراوح الاستراتيجيات الأساسية بين التعايش المشترك والتعاون. أما التنسيق (الحوار والتفاعل الأساسيان) فهو مطلوب دائماً، ولكن يجب أن يعكس طابعه الاستراتيجية.

فهم استراتيجية المن曦ق المقيم والفريق القطري التابع للأمم المتحدة

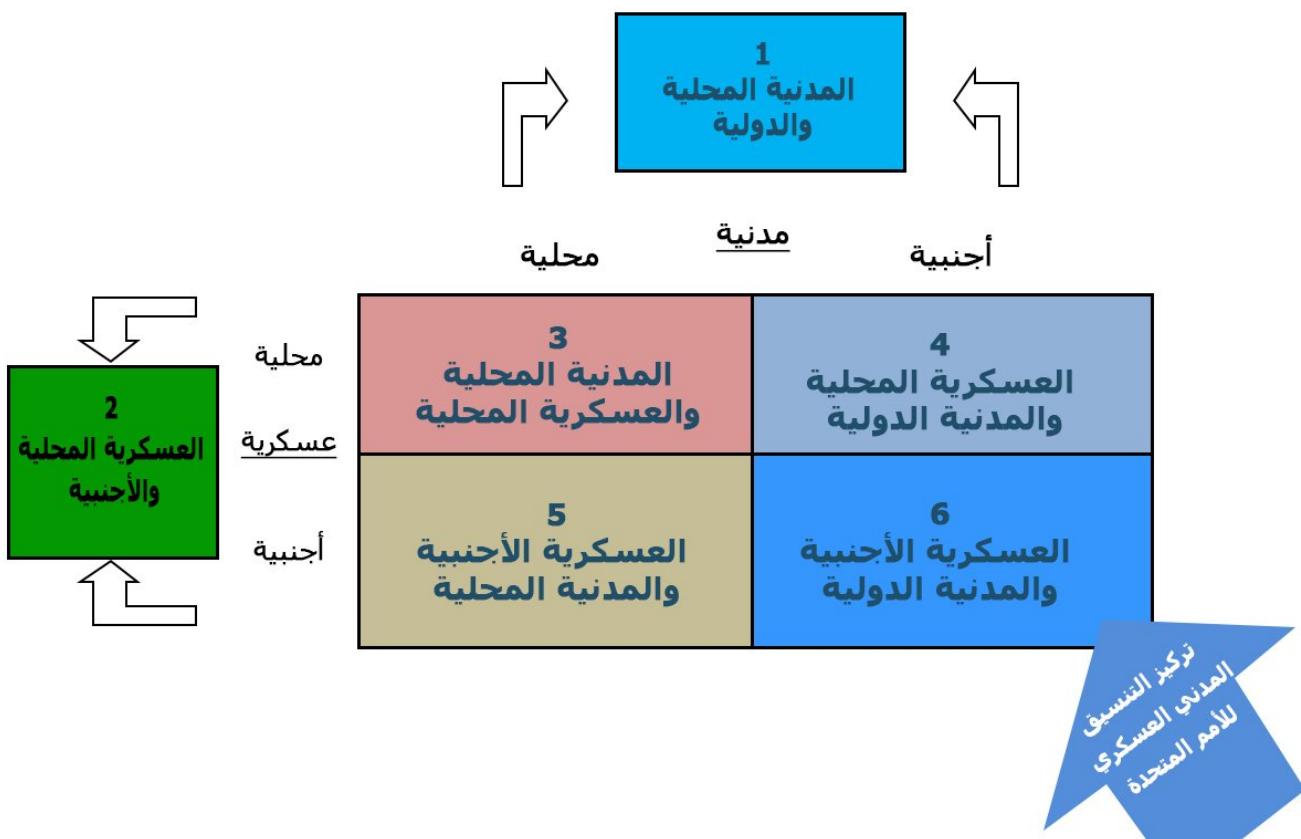
يساهم فهم الجهات الفاعلة العسكرية والمدنية بشكل واضح لاستراتيجية الفريق القطري المعنى بالشؤون الإنسانية/الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، في مساعدة الفريق القطري المعنى بالشؤون الإنسانية/الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والاستجابة له:

- نشر الوعي والفهم المشتركين بشأن الوضع

- وضع نهج مشترك
- الاتفاق على استراتيجية وتنفيذها
- تسهيل التنفيذ والمراقبة
- تبادل الدروس المكتسبة.

يتعين وضع توجيهات محددة للتنسيق المدني العسكري لكل بلد من أجل كل عملية، وتحديد الأشخاص الذين يضطلعون بمسؤوليات التنسيق بشكل واضح .

أبعاد العلاقات المدنية-العسكرية



يمكن أن يتم التفاعل المدني-ال العسكري في ستة مجالات

الموارد والشراكات

- مسؤولو التنسيق المدني العسكري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- قسم التنسيق المدني العسكري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- الفريق الاستشاري المعنى بالتنسيق المدني العسكري والإنساني

○ مستشارو السلامة الميدانية التابعون للمفوضية.

المراافق

[CMCoordination Operational Guidance COVID19 _ Arabic](#)

IASC, Non-Binding Guidelines on the Use of Armed Escorts for Humanitarian Convoys, February 2013

Recommended Practices in Humanitarian Civil Military Coordination, OCHA 2018

[UN Civil Military Coordination Handbook 2018](#)

[OCHA, On Message - Civil Military Coordination, November 2013](#)

Guidelines on the Use of Foreign Military and Civil Defence Assets in Disaster Relief, the Oslo Guidelines

IASC, Civil-Military Relationship in Complex Emergencies, Reference Paper, June 2004

Recommended Practices for Effective Humanitarian Civil-Military Coordination of Foreign Military Assets in Natural and Man-Made Disasters

Guidelines on the Use of Military and Civil Defence Assets to Support United Nations Humanitarian Activities in Complex Emergencies, the MCDA Guidelines, Rev. 1, January 2006

٣. الروابط

OCHA Humanitarian/ Military Dialogue Resource Library for Humanitarian/ Military Dialogue

٤. جهات الاتصال الرئيسية

دائرة الأمن الميداني، شعبة الطوارئ والإمدادات والأمن بالمفوضية على البريد الإلكتروني.

استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني

29 أبريل 2025

النقاط الرئيسية

- تم وضع سياسات ومبادئ توجيهية مقبولة دولياً على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكذلك تم تعين جهة مختصة بالتنسيق المدني - العسكري في المفوضية، بغية دعم عمليات الطوارئ التابعة للمفوضية في اتخاذ القرارات بشأن استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني.
- يمكن النظر في إمكانية استخدام أصول الدفاع المدني والعسكري في سياق العمل الإنساني فقط باعتباره وسيلة الملاذ الأخير
- مصطلح "الملاذ الأخير" في هذا السياق يعني الحاجة الماسة إلى تدخل منقد للأرواح لا يمكن تلبية بواسطة خيارات عادية/غير الأصول المدنية والعسكرية بغية دعم تقديم المعونة الإنسانية
- يجب دائماً أن يتم نشر الأصول المدنية والعسكرية بشكل مكمل للقدرات المدنية (الإنسانية)، ويجب أن تكون عملية النشر محددة الهدف، ومحدودة من حيث مدتها ونطاقها، بغية تجنب الاعتماد عليها
- يجب توجيه طلب نشر الأصول المدنية والعسكرية من خلال المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ويكون الطلب مدعوماً من المنظمات الأعضاء في الفريق القطري للعمل الإنساني لأنّه سيؤثر على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني
- إذا لم تتم إدارة الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية بعناية، فإنّ القرار باستخدامها قد يؤثر سلباً على تصور الجمهور للحياد والنزاهة والاستقلالية التنفيذية لدى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني
- يجب إيلاء اهتمام خاص للشؤون المرتبطة بالترتيبيات الالزامية لاستخدام الحراسة العسكرية وأو المسلحة وتوفير الأمن (الأمن الثابت أو دوريات أمنية) من خلال الجهات الفاعلة العسكرية وأو المسلحة. وهذا الأمر يندرج أيضاً في إطار استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني

1. لمحة عامة

تنص "مبادئ أوسلو التوجيهية" الصادرة عام 1994 على التعريف التالي لأصول الدفاع المدني والعسكري: "تشمل الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية ما توفره مؤسسات الدفاع العسكري والمدني الأجنبية من موظفين ومعدات وإمدادات وخدمات الإغاثة الدولية في حالات الكوارث. وعلاوة على ذلك، ولأغراض هذا المشروع، يراد بمؤسسة الدفاع المدني* كل مؤسسة

تقوم، تحت إشراف الحكومة، بأداء الوظائف المنصوص عليها في الفقرة 61 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف عام 1949". وعندما تكون هذه الأصول خاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، يُشار إليها بأنّها أصول دفاعية مدنية وعسكرية تابعة للأمم المتحدة.

كان يتم التمييز في الماضي بين القطاعين العسكري وغير العسكري في حالات الطوارئ المعقدة. أمّا في التاريخ الحديث، فقد أصبحت القوات العسكرية أكثر انحرافاً في عمليات خارج إطار الحروب، بما في ذلك توفير الإغاثة وتقديم الخدمات للسكان المحليين. وفي الوقت نفسه ونظراً إلى الطبيعة المتغيرة لحالات الطوارئ المعقدة في الوقت الحديث، بات المجتمع الإنساني يواجه تحديات تنفيذية أكبر وكذلك مخاطر وتهديدات أكبر بالنسبة للعاملين لديهم في الميدان. ويؤدي هذا الأمر أحياناً إلى إجبار بعض العاملين على التماس الدعم أو الحماية من القوات العسكرية على أساس كل حالة على حدة. وبالتالي، إنّ الحقائق العملية على أرض الواقع فرضت أشكالاً متنوعة من التنسيق بين القطاعين المدني والعسكري في العمليات الإنسانية.

2. الصلة بعمليات الطوارئ

تشتمل حالات الطوارئ المعقدة عموماً على مستويات مرتفعة من انعدام الأمن، وضرر بالبنية التحتية الأساسية، وغياب الخدمات الأساسية، ومستوى مرتفع لاحتياجات الإنسانية. وكما يجري في سياقات حالات الطوارئ، ثمة جهات فاعلة متعددة يمكن أن يُطلب منها تقديم المساعدة أو توفير الدعم. وقد تكون القوات العسكرية وجهات فاعلة أخرى مسلحة بمثابة الخيار الوحيد لتوفير الدعم في مناطق النزاعات أو الكوارث الطبيعية حيث يتذرّع على مقدمي خدمات الدفاع المدني التقليدي أداء أعمالهم، مثل السلطات الحكومية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

تجدر الإشارة إلى الحالات التي تنتطوي على عمل الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية في نفس الوقت لتقديم المساعدة ذاتها، فإذا لم تتم إدارة هذا العمل بشكل سليم سيؤدي ذلك إلى إضعاف المجال الإنساني وتقويض العمل الإنساني المبدئي. وهذا الأمر يجعل العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما موظفي المفوضية، هدفاً مباشرأً للمقاتلين ويُمنعون من الوصول إلى السكان المتضررين. وقد يؤثر هذا الأمر أيضاً على عمليات إنسانية أخرى ويجعل السكان المتضررين هدفاً مباشراً للمقاتلين.

قبل طلب الدفاع العسكري أو استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني، ينبغي النظر بعناية في بعض العوامل مثل تصور الجمهور، وأمن العاملين في المجال الإنساني والأشخاص المشمولين برعايتنا بالإضافة إلى تقديم الدعم الفوري المنقدر للأرواح. وفي نهاية المطاف، يجب أن يعتمد صناع القرار إلى تقييم المخاطر التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني وكذلك تقييم قدرتهم على العمل بفعالية في حينه وفي المستقبل إزاء الطلب الفوري لاحتياجات السكان المتضررين وال الحاجة إلى استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني.

3. التوجيه الرئيسي

من خلال الفريق الاستشاري المعنى باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، اتفق المجتمع الدولي على الوثائق الأساسية الإرشادية للتفاعل بين المجتمعات الإنسانية والعسكرية:

1. **"مبادئ أوسلو التوجيهية: مبادئ توجيهية بشأن استخدام أصول أجنبي للدفاع العسكري والمدني في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، تشرين الثاني/نوفمبر 2007"** [مُتاح باللغة العربية]: لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في توفير الدعم للاستجابات الإنسانية حيثما تحدث حالات طوارئ طبيعية أو تكنولوجية أو بيئية في أوقات السلم.

2. **"مبادئ توجيهية بشأن استخدام أصول دفاعية عسكرية ومدنية لدعم الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في حالات الطوارئ المعقّدة، آذار/مارس 2003"** [مُتاح باللغة الإنجليزية]: لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في حالات النزاع المسلح أو حالات الطوارئ المعقّدة.

3. **"المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن استخدام الحراسة المسلحة لمراقبة قوافل المساعدات الإنسانية، صادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، شباط/فبراير 2013"** [مُتاح باللغة الإنجليزية]: تطبق في حالات الكوارث والطوارئ المعقّدة على التوالي، بغية مساعدة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للنظر ملياً في التداعيات الناجمة عن استخدام حراسة مسلحة بهدف تيسير العمليات الإنسانية، مع تقديم إطار عمل يحدد ما إذا كان يجب استخدام الحراسة المسلحة، ومتى وكيف يمكن استخدامها بصورة فعالة.

4. **"المبادئ التوجيهية والتشغيلية بشأن العلاقة بين القطاعين المدني والعسكري واستخدام الأصول العسكرية، صادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حزيران/يونيو 2004"** [مُتاح باللغة الإنجليزية]: ورقة مرجعية تسلط الضوء على طبيعة ونوع العلاقات بين القطاعين المدني والعسكري في حالات الطوارئ المعقّدة، وعلى المبادئ والمفاهيم التي يجب أن يلتزم بها العاملون في المجال الإنساني أثناء التعامل مع الجهات الفاعلة العسكرية، وعلى اعتبارات عملية ذات صلة.

من المهم أن يفهمَ المعنيون كيف ومتى يجب تطبيق هذه المبادئ التوجيهية وكيف يتم تنفيذها قبل التماس الدعم أو الاستعانة بجهات فاعلة عسكرية بغية ضمان تقديم المساعدة الإنسانية في حالة طوارئ أو في حالة وقوع كارثة.

اعتبارات متعلقة باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية أو المدنية

◦ استعراض السياسات أو المبادئ أو المعايير المتعلقة بالسياق (سواء حالة الكارثة أو حالة الطوارئ المعقّدة)

◦ يجب التفكير بما يتواافق مع معايير الإنسانية والحيادية والنزاهة بموجب القرار 46/182 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالتالي يُمنع استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني التي تكون جزءاً من قوات مقاتلة أو من وحدات تجد نفسها منخرطة بنشاط في قتال معين بهدف دعم الأنشطة الإنسانية.

◦ يجب أن تُرسل طلبات الحصول على أصول عسكرية من جانب منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم، بالتشاور مع الفريق القطري للعمل الإنساني وبموافقة من حكومة البلد المضيف وليس من السلطات السياسية، وعلى أساس معايير إنسانية خالصة.

◦ تلجأ الوكالات الإنسانية إلى استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني باعتبارها **الملاذ الأخير**، مثلاً فقط في ظل غياب أي بديل مدني آخر يفيد في دعم الاحتياجات الإنسانية المُلحّة في الوقت اللازم.

◦ ويجب على أي عملية إنسانية تستعين بالأصول العسكرية أن تحافظ على طبيعتها وصفتها المدنية. وفي حين تظل الأصول العسكرية تحت السيطرة العسكرية، إلا أن العملية بمجملها يجب أن تبقى تحت السلطة والسيطرة الكلية للمنظمة الإنسانية المسؤولة حيث يكون لمنسق الشؤون الإنسانية السيطرة والسلطة الكلية.

◦ ينبغي تأدية العمل الإنساني من جانب المنظمات الإنسانية. أما عندما يوكل دور ما للمنظمات العسكرية في دعم العمل الإنساني، فينبغي أن يبقى هذا الدور، قدر المستطاع، خارج إطار تقديم المساعدة المباشرة، وذلك بغية الحفاظ على تمييز واضح بين الوظائف والأدوار العادلة المنوطة بأصحاب المصلحة في القطاعين الإنساني والعسكري.

◦ وعندما يتم استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني، يجب أن تكون هذه الاستعانة منذ بدايتها محدودة من حيث الزمان والنطاق. كما ينبغي أن تشمل عنصراً استراتيجياً الخروج الذي يحدد بوضوح كيف يمكن للموظفين المدنيين، في المستقبل، أن يضطلعوا بهذه الوظيفة التي تقوم بها الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية.

◦ ينبغي للبلدان التي تقدم موظفين عسكريين لدعم العمليات الإنسانية أن تضمن أن هؤلاء الموظفين يحترمون مدونة قواعد السلوك والمبادئ الإنسانية للأمم المتحدة.

◦ أما دور التنسيق المدني – العسكري في مجال العمل الإنساني (قسم التنسيق المدني – العسكري في الأمم المتحدة) فيناط بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. يتأكد هذا المكتب من استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني استخداماً مناسباً وفعالاً للإغاثة في حالات الكوارث وفي عمليات المساعدة الإنسانية. ولهذا الغرض، يجب إنشاء آليات التنسيق المدني – العسكري في الأمم المتحدة بغية تيسير التفاعل والتعاون على المستوى الميداني، مع الالتزام بالمبادئ الإنسانية وحماية الحيز المتاح للعمل الإنساني، بدعم من منسق الشؤون الإنسانية وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

يمكن لوكالة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو حكومة أحد البلدان المتضررة، أن تطلب استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني، من خلال قسم التنسيق المدني – العسكري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عادةً من خلال المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. ويُقدم هذا الطلب بعد استنفاد جميع المصادر الأخرى أو ثبوت عدم كفايتها أو عدم توفرها. أما في المواقع التي لا يتواجد فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،

فيُطلب من المفوضية أن تتوافق مع جهات التنسيق المدني - العسكري في المفوضية داخل دائرة الأمن الميداني.

وعندما تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مساعدةً من الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية، ينبغي حينئذ التفكير بعناية في هذه المساعدة بالتشاور مع المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. ورغم أن النتائج قد تبدو إيجابية في الأجل القصير، إلا أنّ الأثر الناجم عن هذه المساعدة وكذلك تصور الجمهور للعمل جنباً إلى جنب مع جهات فاعلة عسكرية قد يؤدي إلى تأثيرات ضارة، ولا سيما في حالات الطوارئ المعقدة حيث يمكن أن تكون الجهات الفاعلة طرفاً في التزاع.

بالتالي، إن استيعاب مفهوم "الملاذ الأخير" لا يقل أهمية عن سائر المفاهيم وقد عرفه الفريق الاستشاري المعنى باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية. وببناءً عليه، يجب ألا تطلب الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية إلا حيثما يتعدّر وجود بديل مدني مماثل وفقط حيثما يمكن تلبية حاجة إنسانية ماسّة باستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني. لذلك، يجب أن تكون الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية أصولاً فريدة من حيث قدراتها وتوافرها. وينبغي أن تُعتبر أدوات مكملة لآليات الإغاثة الموجودة، ويجب أن يتم تقديمها بناءً على طلب أو موافقة من الدولة المتضرّرة، ومبدئياً على أساس مناشدة للحصول على مساعدة دولية.

أما مسألة استخدام أو عدم استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني فتستلزم معرفة ما إذا كان الطلب يتعلق بخدمات إنسانية مباشرة أو غير مباشرة يمكن أن تقدمها الجهات العسكرية. فهذا الأمر يرتبط بمستويات مختلفة من المخاطر من حيث تصور الجمهور للحياد والنزاهة والإنسانية في العمل الإنساني:

◦ **المساعدة المباشرة** هي توزيع السلع والخدمات بشكل مباشر وحضورى على الأشخاص المتضررين، وهي أنشطة ظاهرة بوضوح، وبالتالي ترتبط مباشرةً بتقديم المعونة الإنسانية، ما يحمل خطراً كبيراً على السمعة بالنسبة للجهات الفاعلة في العمل الإنساني.

◦ **المساعدة غير المباشرة** هي على الأقل لا ترتبط مباشرةً بالسكان وهي وبالتالي أقل ظهوراً. ومع ذلك يمكن ربطها بالجهود الإنسانية (مثل نقل سلع الإغاثة أو موظفي الإغاثة في مركبات عسكرية)، الأمر الذي يجب إدارته بعناية.

◦ **دعم البنية التحتية** من خلال الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية يمكن أن يسهل جهود الإغاثة بطريقة يصعب ظهورها أو ربطها بالعمل الإنساني، نظراً إلى استفادة الآخرين منها (مثل سكان البلد المضيف) كما يجري في حالات إصلاح الطرق أو إدارة المجال الجوي أو معالجة المياه.

تنطوي حالات طوارئ كثيرة على نشر العسكريين بالفعل وقد يعتبر الجمهور أن المجتمع الإنساني يعمل جنباً إلى جنب مع القوات العسكرية، ولا سيما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الواقع التي يكون فيها العسكريون منتشرين بالفعل، ينبغي لمنسق الشؤون الإنسانية أن يحدّد بوضوح ما هي المبادئ التوجيهية التنفيذية القطّرية فيما يتعلق بالتنسيق المدني - العسكري. يتم إعداد هذه المبادئ التوجيهية بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطّري / الفريق القطّري للعمل الإنساني. وحيثما يكون العسكريون منتشرين بالفعل ويدعمون السكان، يمكن إنشاء خلية التنسيق المدني - العسكري للإجابة على الأسئلة ونشر التوضيحات.

يجب تقديم مساعدة أجنبية من الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية بدون أي تكلفة إلى الدولة المتضررة أو إلى الوكالة المستلمة، إلا إذا تم الاتفاق على الاستسلام بشكل آخر بين الدول المعنية أو إذا تم تنظيم الاستسلام بموجب اتفاقيات دولية. ومن حيث المبدأ، يجب أن تتم تغطية تكاليف استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني لبعثات الإغاثة في حالات الكوارث بالخارج من صناديق غير تلك المتاحة للأنشطة الإنسانية أو الإنمائية الدولية.

أسئلة رئيسية للمساعدة في إرشاد عملية اتخاذ القرار بشأن استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني:

◦ هل أنّ البلدان/الكيانات التي تقدم الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية هي أيضاً أطراف في النزاع؟

◦ استناداً إلى الحاجة، هل أنّ وحدة الدفاع المدني أو العسكري قادرة على أداء المهمة؟

◦ كم تبلغ مدة الحاجة إلى الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية؟

◦ هل يمكن نشر الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية بدون أسلحة أو قوات أمنية إضافية؟

◦ كيف يؤثر هذا الرابط على أمن موظفي الأمم المتحدة وسائر العاملين في المجال الإنساني؟

◦ كيف يؤثر ذلك على تصورات الجمهور بشأن حيادية الأمم المتحدة وأو نزاهتها؟

◦ ما هي الترتيبات الضرورية من حيث السيطرة والتنسيق؟

◦ كيف ومتى يمكن تحقيق الانتقال إلى المسئولية المدنية؟

◦ ما هي التداعيات المترتبة على الأشخاص المشمولين برعايتنا، وسائر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والعمليات الإنسانية في الأجلين المتوسط والبعيد؟

الاعتبارات الخاصة باستخدام الحراسة المسلحة لدعم قوافل المساعدات الإنسانية.

إنّ المبادئ التوجيهية غير المُلزمة بشأن استخدام الحراسة المسلحة لمراقبة قوافل المساعدات الإنسانية، الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عام 2013، تهدف إلى المساعدة في تحديد الوقت المناسب والطريقة الملائمة لاستخدام الحراسة العسكرية أو سائر أشكال الحراسة المسلحة لمراقبة قوافل المساعدات الإنسانية من خلال تطبيق إجراءات إدارة المخاطر الأمنية داخل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. وهي تأخذ في الحسبان زيادة عدد الجهات الفاعلة الموجودة في سياقات وبيئات إنسانية، وتزايد التعقيدات المرتبطة بتنفيذ العمل الإنساني المبدئي. يجب على

فريق إدارة الأمن في الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القُطري/ الفريق القُطري للعمل الإنساني مناقشة استخدام الحراسة المسلحة ويعين النظر مجدداً إلى التداعيات الناجمة عن استخدام الحراسة المسلحة في الأجلين القريب والبعيد.

تتناول هذه المبادئ التوجيهية بشأن "استخدام الحراسة المسلحة لمراقبة قوافل المساعدات الإنسانية" قوافل المساعدات الإنسانية فقط، ولا تهدف إلى تحديد المتطلبات المتعلقة بالأمن في المخيمات أو المستوطنات أو بحماية المدنيين.

وفيما يتعلق باستخدام الحراسة المسلحة، يجب النظر في الأمور التالية وينبغي تنفيذ عملية إدارة المخاطر الأمنية لتحديد ما يلي:

◦ هل يتمتع البرنامج بأهمية حيوية؟

◦ هل ستوفر الحراسة الأمن الملائمة أو أنها ربما تضرّ بأمن العاملين في المجال الإنساني؟

◦ هل هذه الحراسة مستدامة؟

◦ هل هناك بدائل لاستخدام الحراسة المسلحة؟

ينبغي للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن تتجنب الاعتماد على الموارد العسكرية. ويجب أن يعمد صناع القرار إلى تقييم المخاطر التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني وكذلك تقييم قدرتهم على العمل بفعالية في حينه وفي المستقبل إزاء الطابع الفوري لاحتياجات السكان المتضررين عند النظر في استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني.

استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني

◦ فهم السياق: كارثة طبيعية في أوقات السلم وأو بيئة غير آمنة وأو حالة طوارئ معقدة؟

◦ إكمال استعراض الأهمية الحيوية للبرامج وملاحظة أنشطة المستوى الأول من الأهمية الحيوية للبرامج

◦ استيعاب مفهوم "الملاذ الأخير" فيما يتعلق باستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني وتحليل ما إذا كان الوضع المعنى يستحق هذا التعريف.

◦ تعريف الهدف والنطاق والإطار الزمني المحدد لنشر أصول الدفاع العسكري والمدني، وتحديد ما إذا

كانت هذه المساعدة ستكون مباشرة أو غير مباشرة

- استعراض أصول الدفاع العسكري والمدني التي يتم تقديمها، ومعرفة ميزاتها الفريدة، ومخاطرها
- تحديد كيف يمكن الحفاظ على حيادية المعونة الإنسانية ونزاهتها واستقلاليتها أثناء التعاون مع كيانات تقدم الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية
- التشاور مع جميع الوكالات في العملية/المنطقة بسبب خطر الإضرار بسمعة جميع الجهات الفاعلة في العمل الإنساني
- إذا اتفق فريق الأمم المتحدة القطري وأو الفريق القطري للعمل الإنساني على استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في حالة معينة، يجب عندئذ توجيه الطلب إلى المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية
- إشراك هيكل التعاون المدني - العسكري من أجل التواصل والتنسيق مع الكيان الذي يقدم الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية، وضمان الالتزام بقيم الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية.
- إكمال تقرير الاستعراض والدروس المستفادة بعد استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني، ومشاركة التقرير مع الفريق القطري للعمل الإنساني ومع جهات التنسيق المدني - العسكري في دائرة الأمن الميداني التابعة للمفوضية

4. الروابط

[قسم التنسيق المدني – العسكري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية](#)

5. جهات الاتصال الرئيسية

كبير ضباط الأمن الميداني، دائرة الأمن الميداني في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شعبة الطوارئ والأمن والإمداد، أو الاتصال بالمسؤول القطري عن التنسيق المدني – العسكري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

إدارة المعلومات والبيانات

21 أغسطس 2025

النقاط الرئيسية

- تعزز استراتيجية إدارة المعلومات التعاون بين الوكالات الإنسانية والشركاء وهي استراتيجية يجب تطويرها بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة
- الاستراتيجية عبارة عن خريطة طريق تحدد كيفية التخطيط لجمع البيانات التشغيلية وترتيبها وتحليلها
- تبين التمييز بين السياسات والمبادئ التي تنطبق على مشاركة البيانات الشخصية وتلك التي تنطبق على غير الشخصية منها
- لا تجمع سوى البيانات المطلوبة، واجمعها مرة واحدة، وأعد استخدامها غالباً، وأعد استخدام ما هو متاح واستخدم كل ما تجمعه
- حدّ الفوائد والمخاطر وطبق تدابير التخفيف والوقاية المناسبة وذات الجدوى قبل مشاركة البيانات

1. لمحة عامة

تعد إدارة البيانات والمعلومات عنصراً حاسماً في الاستجابة الإنسانية وإدارة الكوارث. فهي عملية تهدف إلى جمع البيانات والمعلومات وتخزينها وتنظيمها وتحليلها ومشاركتها واستخدامها لتمكين اتخاذ إجراءات مستندة ببيانات بطريقة منسقة ومنتظمة ومسؤولة. كما أنها تضمن المسائلة وتمكن الدعم الإنساني بهدف الوصول إلى الأشخاص الذين نخدمهم.

يغطي هذا المدخل حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين.

2. الصلة بعمليات الطوارئ

ينبغي تطوير استراتيجية إدارة المعلومات والبيانات في خلال الأسابيع الستة الأولى من حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين وتحديتها حسب الاحتياجات.

يجب أن تلتزم عملية جمع البيانات في حالات الطوارئ بالمبادئ الأخلاقية، بما في ذلك الحصول على الموافقة المستنيرة، وحماية خصوصية الأفراد وكرامتهم، وضمان أمن البيانات.

المعلومات الموجودة على بوابة البيانات التشغيلية هي معلومات متاحة للجمهور. وهذا يعني أنها متاحة لجميع مستخدمي الإنترن特، وليس فقط للعاملين في المجال الإنساني. ولذلك فمن الضروري التأكيد من أن المعلومات والبيانات ذات نوعية جيدة وأنه تمت الموافقة على نشرها رسمياً.

3. التوجيه الرئيسي

1. استراتيجية إدارة المعلومات والبيانات

تحدد استراتيجية إدارة المعلومات والبيانات الأغراض والمخرجات والأطر الزمنية والمسؤوليات لجميع نظم المعلومات التشغيلية في حالات الطوارئ. وهي استراتيجية توفر لمحة عامة واسعة حول كيفية ارتباط نظم المعلومات ببعضها البعض، وتحدد المنظمات التي تعتبر معينة بنظم معينة، ما يسمح لفريق إدارة المعلومات بتنسيق المعلومات بشكل أفضل. كما أنها استراتيجية تساعد في رصد الثغرات على صعيد المعلومات وعمليات التكرار أو الزوائد بين النظم.

لتطوير استراتيجية إدارة المعلومات/البيانات، يجب الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الثغرات على مستوى المعلومات؟
- ما هي أنواع منتجات التحليل المطلوبة؟ على سبيل المثال لمحة شاملة حول الاستجابة لحالات الطوارئ (CORE)
- ما هو نطاق التغطية الجغرافية للنظام؟
- من هي جهات التنسيق المسؤولة عن تنفيذ كل نشاط أو أداة أو عملية؟ ما هي الأساليب التي ينبغي اعتمادها للحصول على البيانات؟
- ما هي الموارد البشرية المطلوبة لإدارة النظام؟ ما هو معدل تواتر التقارير من كل نظام؟
- متى يجب تنفيذ كل نظام؟

أثناء التخطيط، ينبغي مراعاة بعض العوامل التالية التي تؤثر على تصميم نظم إدارة المعلومات والبيانات:

- ما هو حجم النزوح؟

- هل من نزوح ثانوي؟
 - هل لدينا إمكانية الوصول المادي إلى السكان والمواقع؛ الأمان؟
 - ما هي أنشطة إدارة المعلومات التي يعتمدها الآخرون؛ (الجهات الحكومية أو الإنسانية أو الخاصة)؟
 - هل يُتاح الحل التقني والإلمام المطلوب بثقافة البيانات؟
 - ما هو حجم المعلومات المتوفّرة؟
 - ما هي الثغرات الموجودة على مستوى المعلومات وما أنواع منتجات التحليل/إبلاغ المطلوبة؟ على سبيل المثال، لمحّة عامة شاملة حول الاستجابة لحالات الطوارئ (CORE)
 - ما هي الموارد (الموظفين والميزانية وما إلى ذلك) المطلوبة لإدارة النشاط؟
 - ما هي متطلبات حماية البيانات لكل نشاط؟
 - ما هي احتياجات تبادل البيانات لكل نظام؟
- 1. جمع البيانات في حالة الطوارئ**
- يعد جمع البيانات في حالات الطوارئ عملية بالغة الأهمية تتحضّن جمع المعلومات بصورة منهجية لتقييم الوضع والاحتياجات ومكامن الضعف لدى السكان المتضررين أثناء الأزمات الإنسانية. تعمل البيانات المجمعة كأساس لصنع القرارات المدروسة وتخصيص الموارد بكفاءة وتوفير استجابة إنسانية فعالة. في السياق الإنساني، عادةً ما تكون البيانات الأولى هي البيانات التي تم الحصول عليها مباشرةً من عملية تسجيل أو تصنيف أو مسح/تقييم للاحتجاجات ([تقييم الاحتياجات لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين](#) ([تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ المتعلقة بالنازحين \(NARE\)](#)) / [تقييم أولي سريع متعدد المجموعات/القطاعات \(MIRA\)](#)).).

أما عملية جمع البيانات فيجب أن تسترشد بأهداف محددة قد تشمل تحديد حجم ونطاق حالة الطوارئ، وتقييم الاحتياجات الفورية، وتحديد الفئات السكانية الضعيفة، وتحديد أولويات جهود الاستجابة.

لجمع بيانات عالية الجودة ذات صلة بالأغراض التي تحدّدها، اتبع هذه الخطوات الأربع.

1. حدد الهدف من عمليتك لجمع هذه البيانات.

2. اختر طريقتك في جمع البيانات.

3. خطط لإجراءاتك الخاصة بجمع البيانات.

4. اجمع البيانات.

قبل المباشرة بأي عملية جمع بيانات جديدة، يوصى دائمًا باستعراض البيانات التي تم جمعها وترتيبها وتحليلها من قبل وكالات أو مؤسسات أو هيئات أخرى (استعراض البيانات الثانوية). إذ توفر البيانات الثانية خلفية عن الوضع قبل الأزمة، وتحدد المشكلات المحتملة (الفئات الضعيفة)، وتساعد في التخطيط لجمع البيانات الأولية، وتتوفر خط الأساس لنتائج جمع البيانات الأولية وتثليث البيانات الأولية.

البيانات الأولية هي البيانات التي يتم جمعها مباشرة من خلال تجربة شخصية، على سبيل المثال من خلال مخبرين رئيسيين، أو عملية رصد، أو مناقشات مجموعات التركيز، أو استقصاءات، أو فرز مسبق، أو تسجيل المجموعة/الفرد أو طرق أخرى تنطوي على اتصال مباشر مع المجيبين. فمن المفيد جمع أحدث المعلومات، وتثليث البيانات الثانوية، وسد الثغرات المتمثلة في نقص البيانات الثانوية.

تعد مسؤولية البيانات نهجاً رئيسياً لإدارة البيانات والمعلومات في جميع سياقات الاستجابة، بما في ذلك أوضاع اللاجئين. فإذا كان المسؤول عن إدارتها هو الشخص نفسه، فإن ذلك ينطوي على تحمل المسؤولية الكاملة والأخلاقية وفعالية من أجل الاستجابة التنفيذية، وذلك وفقاً للأطر المعمول بها لحماية البيانات الشخصية. وهي عبارة عن مناهج مبدئية مع التأكيد من التزامنا بمبدأ «عدم الإضرار» لدى تعظيم فوائد البيانات في إطار الاستجابة. لمزيد من الإرشادات حول المبادئ والإجراءات المتعلقة بمسؤولية البيانات، راجع [الإرشادات التشغيلية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2023](#).

عندما تنتهي إدارة البيانات على معالجة البيانات الشخصية للاجئين أو المجتمعات المضيفة أو غيرهم من النازحين قسراً والأشخاص عديمي الجنسية، ينطبق إطار حماية البيانات والخصوصية التابع للمفوضية، السياسة العامة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية. للاطلاع على جميع السياسات والإرشادات والأدوات المتعلقة بحماية البيانات، راجع المدخل المخصص [لحماية البيانات وأمن المعلومات](#).

تُعد البيانات الوصفية (البيانات التي تصف البيانات نفسها) عنصراً مهماً في جمع البيانات. فهي بيانات تسمح بتحديد مصدر البيانات في حال وجود استفسارات ويمكن أن تمنحك المستخدمين الذين يفسرون البيانات فكرة عن مدى موثوقية البيانات أو حداثتها. في ما يلي بعض الأجزاء الهامة من البيانات الوصفية التي ينبغي جمعها وتخزينها:

◦ جمع البيانات

◦ مقدم البيانات (إذا كان مختلفاً عن المصدر)

◦ الموضع الموصوفة

◦ طريقة الحصول على البيانات مصدر

◦ النشر عند الاقتضاء

وفي ما يلي بعض الأوضاع التي ينبغي فيها النظر في جمع البيانات:

◦ لدى بداية حالة طوارئ

◦ لدى بداية دورة البرمجة أو لدى اتخاذ قرارات

◦ عند حدوث تغيير ما

◦ عندما تكون المعلومات قديمة

منصة Kobo التابعة للمفوضية هي منصة لجمع البيانات ومجموعة من الأدوات المصممة لجمع وإدارة وتحليل البيانات من أجل عمليات التقييم والمشاريع الإنسانية. وهي منصة توفر الميزات والوظائف التي تسهل تصميم ونشر وتحليل الاستقصاءات والنماذج في سياقات مختلفة. ويتوفر نموذج Kobo الخاص بالمفوضية على KoboToolbox.unhcr.org. تمتلك منصة Kobo سجلًا عاماً مركزياً لمجموعات الأسئلة ونماذج الاستقصاء المتاحة لجميع المستخدمين المسجلين على نموذج Kobo للمفوضية الموجود في [Kobo Library](#). فالنماذج كفيلة بتسهيل عملية إنشاء استقصاءات جديدة عن طريق إعادة استخدام الأسئلة والنماذج المستخدمة في مختلف تمارين جمع البيانات.

1. نشر منتجات الطوارئ

يتم تبادل البيانات والمعلومات بين الوكالات الإنسانية والهيئات الحكومية وسائل أصحاب المصلحة لتسهيل التنسيق وتجنب ازدواجية الجهد. ينبغي وضع بروتوكولات موحدة لتبادل المعلومات بهدف تسهيل تبادل البيانات. فلدي إنشاء بروتوكول لمشاركة المعلومات في بداية حالة الطوارئ، نساعد بذلك في زيادة الوعي بمسؤولية البيانات ووضع الأسس

لإجراءات إضافية على جميع مستويات الاستجابة. يجب مشاركة البيانات بهدف:

- تجنب الجهد المزدوج في جمع البيانات الأولية.
- إنشاء مجموعة أكبر من البيانات المُتاحة للتحليل المشترك وتعزيز الفهم والتخطيط والاستجابة القائمة على الأدلة.
- إنشاء مجموعة أكبر من الجهات الفاعلة القادرة على التصرف بناءً على البيانات (والقادرة على الاستجابة للقضايا المطروحة).
- تقديم استجابة أسرع وأفضل وتوفير حماية أفضل ونتائج قائمة على الحلول للأشخاص الذين خدمتهم.

تعتبر [بوابة البيانات التشغيلية التابعة للمفوضية](#) بمثابة الموقع الإلكتروني العام والرئيسي للمفوضية من أجل نشرمجموعات البيانات التفصيلية ومنتجات المعلومات حول حالات الطوارئ التي تستهدف الشركاء وصناعة القرار. تعتمد العديد من عمليات المفوضية على بوابة البيانات التشغيلية، ولكن سرعة نشر البيانات والمعلومات على هذه البوابة قد تزيد في حالات الطوارئ. وقد تؤدي بعض حالات الطوارئ إلى إنشاء خريطة وضع (Situation View) جديدة على بوابة البيانات التشغيلية. تُعد بوابة البيانات التشغيلية مورداً مهماً للموظفين الداخليين أيضاً إذ تتيح لهم الاطلاع على أحدث الأعداد السكانية وغيرها من المعلومات التي تم نشرها علناً. وباستطاعة شركاء المفوضية أيضاً مشاركة وثائقهم وأنشطتهم على بوابة البيانات التشغيلية.

يجب أن تمر كافة المعلومات المنشورة على بوابة البيانات التشغيلية عبر عملية موافقة خارجية محددة داخل البلد. إن بوابة البيانات التشغيلية عبارة عن موقع إلكتروني عام ذي حركة مرور عالية، لذا من المهم ألا يتم نشر سوى البيانات المصوّر بها وأن تتم العملية بعناية واهتمام. نظراً للتغيرات السريعة في حالات الطوارئ، يجب أن تتم إجراءات الموافقة الخارجية بسرعة، على أن يتم من الأولوية لأنشطة الأشخاص المعنّيين.

إن المنصة السابقة التي تحمل اسم [HumanResponse.info](#), والتي تُعرف اليوم باسم [ReliefWeb Response](#), هي خدمة يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهي مخصصة لدعم التنسيق وتبادل المعلومات في أوضاع الكوارث الطبيعية والنزوح الداخلي. لذلك، يمكن استخدام [ReliefWeb Response](#) بالتوازي مع بوابة البيانات التشغيلية اعتماداً على السياق.

أما منصة [Humanitarian Data Exchange](#) فهي منصة مفتوحة لتبادل البيانات، الهدف منها هو تسهيل العثور على البيانات الإنسانية واستخدامها للتحليل. تم إطلاقها في يوليو 2014، وقد تم اللجوء إليها في أكثر من 200 بلد ومنطقة. والبيانات التي تتم مشاركتها على هذه المنصة يجب ألا تكون بيانات شخصية أو حساسة.

- تأكد من النوعية الجيدة للمعلومات والبيانات ومن الموافقة رسمياً على نشرها على بوابة البيانات التشغيلية.
- قم بتقييم حساسية مختلف أنواع البيانات/مجموعات البيانات في سياقها المعين لضمان عدم الإضرار بأي شخص وبأي مصدر للمعلومات، أو لضمان عدم التأثير سلباً على قدرة المنظمة على تنفيذ أنشطتها أو على التصورات العامة لتلك المنظمة (بما في ذلك الإضرار بسمعتها)
- قم بإشراك المجتمعات المتضررة في عمليات جمع البيانات
- تحقق من المعلومات الواردة من مصادر متعددة، وأجر عمليات تدقيق البيانات، ودقق في البيانات قبل نشرها على بوابة البيانات التشغيلية

المرافق

[Web portal guidance memo for emergency coordinators](#)

4. التعلم والممارسات الميدانية

[عملية إدارة المعلومات المتعلقة بالحماية: دليل إدارة المعلومات المتعلقة بالحما...](#)

[صفحة دعم Kobo \(متاحة لموظفي المفوضية فقط\)](#)

[دليل بوابة البيانات التشغيلية \(متاح لموظفي المفوضية فقط\)](#)

5. الروابط

[المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - خادم Kobo موقع "تبادل البيانات الإنسانية" \(HDX\) بوابة البيانات التشغيلية](#)

6. جهات الاتصال الرئيسية

تقنيات تدريب عدد السكان

28 نوفمبر 2024

النقاط الرئيسية

- تختلف حالات الطوارئ، ولذلك يجب أن يعكس اختيار طرق تدريب عدد السكان تنوع الأوضاع والموارد المتاحة. وبناءً عليه، يتم تصنيف الاحتياجات في مجال المعلومات على أساس الأولويات، وتقدير القدرات المحلية والأوضاع، واختيار المنهجيات الأكثر ملاءمة لإنتاج التقديرات السكانية. فضلاً عن ذلك، توثق آلية استخدام المفهومية للتقديرات السكانية على المستويين القطري والإقليمي.
- عادةً ما يتطلب تدريب عدد السكان تضافر جهود عدة وكالات. من الضروري تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية واجتماعها للاتفاق على نهج مشترك واستعراض التقديرات والاتفاق عليها قبل نشرها.
- الأساليب المتعلقة بتمارين التدريب السريع لا تؤدي دائمًا إلى إنتاج أرقام سكانية ذات نوعية جيدة، إذ غالباً ما تكون أحجام العينات صغيرة والتقنيات غير تمثيلية. في حال توفر ما يكفي من الموارد، ضع خطة تدريب متينة للتأكد من أن البيانات التي تم جمعها قابلة للتشغيل البيني مع بيانات أخرى ويمكن استخدامها لدعم أنشطة أخرى، مثل تقييمات الاحتياجات.
- عليك تطبيق النهج الثلاثي على البيانات الأولية والثانوية المتاحة، وتقدير جودتها، بما في ذلك دقتها وتوقيتها، وموثوقيّة مصدرها.
- تحقق من صحة التقديرات ونشرها باتباع إرشادات حلّ اللῆمة العامة الشاملة عن الاستجابة لحالات الطوارئ (CORE). أيضاً، يجب استعراض التقديرات السكانية، على أن يصرّح بها الممثل، وحسب الاقتضاء، أصحاب المصلحة الرئيسيين وآليات التنسيق (على سبيل المثال، الفريق العامل الإقليمي أو الوطني لإدارة المعلومات)، والحكومة

تعد التقديرات السكانية المتباعدة والقابلة للتشغيل البيني ضرورية لفهم الوضع، وتوجيه التخطيط لاستجابة معينة، وتنفيذ البرامج وتعديلها، وحشد الدعم، وتعبئة الموارد. لذلك، تعتبر تقديرات عدد السكان مهمة للاستجابة الإنسانية ككل. ولذلك يُعد التنسيق بين الوكالات المتعددة للتقديرات السكانية أمراً ضرورياً لتلبية هذه التقديرات احتياجات جميع المنظمات المشاركة في جهود الاستجابة، ولخلق الثقة في الأساليب المستخدمة والأرقام التي تولدها، ولنشر التقديرات الناتجة بشكل فعال، ولضمان استخدامها الفعال لمجموعة متنوعة من الأغراض.

ستساعد الخطوات الموضحة أدناه العمليات والمكاتب الإقليمية على جمع التقديرات السكانية وضمان جودتها وحسابها ورفع التقارير عنها، علمًا أنها خطوات تُفيد الاستجابة لحالات الطوارئ.

الموارد والشراكات

إن عملية تقدير عدد السكان هي عملية تعاونية يقودها موظف إدارة المعلومات أو موظف معادل له، على أن يعملوا بشكل وثيق مع زملاء الحماية، وجهات التنسيق المواضيعية والقطاعية الأخرى (كتلك المعنية بالصحة، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، والتغذية، والتعليم، وتوزيع الغذاء/المواد غير الغذائية، والإمدادات) فضلاً عن المنظمات الشريكية. يمكن للمكتب الإقليمي تقديم الدعم حسب الاقتضاء، ويمكن لكيانات المقر الرئيسي ذات الصلة توفير دعم إضافي إذا لزم الأمر.

2. الصلة بعمليات الطوارئ

تعتبر المعلومات الدقيقة والموثوقة والمقدمة في حينها عن الأشخاص النازحين بسبب أزمة معينة معلومات أساسية من أجل تحقيق استجابة إنسانية فعالة. يجب توفير معلومات عن حجم وموقع وتكوين تحركات السكان. ويتضمن ذلك معلومات حول أين هم ومن أين أتوا (جانب الموقف)، ومن هم (المحات مختصرة عنهم)، وكم هم (عددهم)، ومتى/منذ متى (الوقت)، ولماذا (أسباب النزوح). التقديرات السكانية هي أرقام سكانية إجمالية مستمدة من أفضل مصادر البيانات الأولية والثانوية المتوفرة.

3. التوجيه الرئيسي

المعلومات المطلوبة لإنتاج التقديرات السكانية

تشمل التقديرات السكانية كلاً من أرقام التدفق وأرقام المخزون:

◦ تصف أرقام التدفق التغيرات في عدد السكان مع مرور الوقت. على سبيل المثال، عدد الأفراد الذين أجبروا على الفرار من موقع محدد و يصلون إلى مناطق العبور خلال أسبوع معين.

◦ أرقام المخزون: تصف عدد السكان في مرحلة زمنية معينة. على سبيل المثال، عدد الأشخاص الذين يعيشون في

قرية معينة في وقت معين. وهي أرقام تتغير مع تغيير التدفقات (مثل الوافدين والمغادرين وكذلك التغيرات الموقعة مثل المواليد والوفيات). وينبغي أن تتضمن التقديرات تصنيفاً يستند إلى الجنس والعمر، وهو أمر حيوي لأنشطة المساعدة الإنسانية الشاملة للسن والجنس والتنوع، ولا سيما للتخطيط الاستراتيجي، وتعبئة موارد البرمجة، والدعوة.

ينبغي الحصول على المعلومات التالية لإنتاج التقديرات السكانية:

- أين؟ أين توجد مناطق الدخول/الخروج/العبور الرئيسية؟ من أين يأتي السكان النازحون؟ أين يستقرن مؤقتاً إلى أين يذهبون؟
- كم عددهم؟ ما هو حجم التدفق السكاني (أي عدد الوافدين/الخارجين كل يوم/أسبوع، وعدد النازحين قسراً في موقع محددة في فترة زمنية معينة)؟ يجب أن يُصنف هذا العدد ليشمل السكان المتنقلين (التدفق) والمتواجدون (المخزون) في مناطق محددة.
- من؟ الفئات العمرية العريضة وجنس السكان النازحين. وما هي الأسباب الرئيسية لنزوحهم؟ هذا السؤال الأخير ضروري في التحركات المختلطة لتقدير ما إذا كان السكان المستهدفوون لاجئين أم جزءاً من حركة مختلطة تضم لاجئين ومهاجرين.

للحصول على هذه المعلومات، استخدم أساليب مختلطة على مستوى جغرافي يكون كافياً لتوجيه الاستجابة، كما هو موضح في الخطوات التالية.

بعض منهجيات تقدير السكان تتطلب جمع ومعالجة بيانات شخصية. عليك اتخاذ الخطوات الاستباقية اللازمة لضمان [إدارة البيانات الإحصائية](#) بما يتماشى مع [إطار حماية البيانات الشخصية والخصوصية](#) التابع للمفوضية (متاح لموظفي المفوضية وحدهم)، حسب الاقتضاء. أما المفوضية فلا تُعيد بأي شكل من الأشكال استخدام البيانات الشخصية التي تم جمعها لأغراض إحصائية لأغراض غير متوافقة ودون أساس مشروع ومناسب.

الخطوة 1: التأهب من خلال جمع البيانات السكانية الأساسية وتقييم الوضع

بناءً على استراتيجية إدارة المعلومات في حالات الطوارئ وإرشادات التأهب لحالات الطوارئ، عليك تجميع البيانات السكانية الأساسية وتقييم السياق. ستساعدك الإجراءات التالية على تحديد المنهجيات الأكثر ملاءمة لإنتاج التقديرات السكانية:

- **مجموعات البيانات التنفيذية المشتركة:** راجع البيانات الجغرافية المتاحة للعملية في [قاعدة البيانات الجغرافية للمفوضية أو مجموعات البيانات الإنسانية التنفيذية المشتركة](#). إن لم تكن هذه المعلومات محدثة، جمع قائمة بالموقع وأسماء القرى ومرافق الخدمة الحالية (مثل المستشفيات والمراكز الصحية) في المناطق التي من المحتمل أن تشهد توافد للاجئين وأو النازحين داخلياً.

◦ الجهات الفاعلة والمخبرون: تحديد المخبرين الرئيسيين المحتملين، بما في ذلك السلطات المحلية/الوطنية (مثل مديريات الهجرة والبلديات ومعاهد الحماية المدنية/الطوارئ)، بالإضافة إلى الخدمات الإنسانية النشطة ووجود الشركاء في المناطق التي يحتمل أن تستقبل اللاجئين وأو النازحين داخلياً.

◦ بيانات التدفق السكاني التاريخي والمخزون: إن لم تكن البيانات متاحة، حدد مصادر بيانات موثوقة توضح عدد وتكوين الأشخاص الذين ينتقلون عبر نقاط الحدود أو العبور ذات الصلة بين البلد الأصلي والبلد المضيف (الحالات العابرة للحدود)، أو داخل البلد (حالات النزوح الداخلي). حاول استعراض الأشهر الـ 12 السابقة كحد أدنى لتقييم التغيرات النموذجية في حركات السكان.

◦ البيانات المتعلقة بالأوضاع: عليك الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالأوضاع التي تم جمعها لفائدة الاستجابة للطوارئ (واستكملها إذا لزم الأمر)، ولا سيما بغرض فهم الوضع الأمني المحلي. وهذا أمر مهم لفهم الاتجاهات وتوقع القيود المحتملة على الوصول لدى تنفيذ أنواع معينة من منهجيات التقدير. جمع بيانات حديثة حول النزاعات وإمكانية الوصول للسكان وجود الجماعات المسلحة، وذلك في حال لم يكن قد تم الحصول عليها بعد (على سبيل المثال، مشروع بيانات موقع [النزاع المسلح وأحداثها \(ACLED\)](#) والبيانات المتعلقة بالمؤلف والسياق والجمهور [والغرض والأهمية \(ACAPS\)](#)) لبلد المنشأ، وبلد النزوح (إذا كان مختلفاً)، والبلد المضيف (للحالات العابرة للحدود).

الخطوة 2: اتفق على "من" الذي يجب عده لدى تحديد المجموعات السكانية المستهدفة، وذلك مع المنظمات الشريكة

◦ يجب أن تعكس تعريفات المجموعات السكانية المستهدفة للتقدير احتياجات المفوضية من المعلومات والمجتمع الأوسع من الجهات الفاعلة التي تستجيب لحالة الطوارئ (بما في ذلك الحكومة)، على أن تتماشى مع المعايير والتوصيات الدولية بشأن المجموعات السكانية النازحة قسراً أو عديمة الجنسية (ولا سيما إرشادات فريق الخبراء المعنى بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً وانعدام الجنسية (EGRIS) بشأن الإحصاءات الدولية المتعلقة [باللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية](#)، بالإضافة إلى [أداة البحث عن بيانات اللاجئين والمسرد الرئيسي للمصطلحات التابع للمفوضية](#)، وإرشادات المتعلقة بالمهاجرين الدوليين ([التعريفات الرئيسية للمنظمة الدولية للهجرة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة](#)).

◦ عند وضع تعريفات المجموعات السكانية المستهدفة، ضمن الأبعاد التالية: المجموعات السكانية (مثل اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية، وما إذا كان السكان النازحون عديمي الجنسية أيضاً)، و زمنية الحركة (على سبيل المثال، ما هو الحد الأدنى وأو الحد الأقصى لمدة النزوح)، ونطاقه الجغرافي (دول المنشأ، ومنطقة المنشأ، وبالبلدان/مناطق الوجهة للمجموعات السكانية التي سيتم تقدير عددها)، واللمحات المختصرة المتعلقة بالسن ونوع الجنس والتنوع (على سبيل المثال، العرق، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، وما إلى ذلك).

الخطوة 3: حدد الفجوات على مستوى المعلومات المطلوبة لإنتاج التقديرات السكانية

عليك إجراء استعراض مسنيدي لتحديد وتقدير البيانات المتاحة لتحديد المعلومات المفقودة حالياً:

◦ حدد المصادر الموثوقة التي قد توفر البيانات التي أنت بحاجة إليها. تنبه لأخذ بعين الاعتبار مصادر مثل التقارير الصادرة عن وسائل الإعلام التقليدية والمقالات الإخبارية في بلد المنشأ وبلد النزوح والبلد المضيف. استكشف النظم الحالية المعتمول بها للحصول على معلومات حول التنقلات السكانية، بما في ذلك تلك التي ينفذها الشركاء الخارجيون (مثل رصد الحدود). حيثما أمكن، عليك بإعطاء الأولوية للأدوات المؤسسية (على سبيل المثال، في حالات الطوارئ الناتجة عن تدفق اللاجئين، حاول استخدام التسجيل في حالات الطوارئ إن أمكن) أو النظم التي تنفذها السلطات.

◦ اضمن الجودة وطبق النهج الثلاثي على البيانات الثانوية التي تجمعها.

◦ نظم البيانات حسب فئتها وشكلها وموضوعها وتاريخها ومصدرها وموثوقيتها ودققتها وتغطيتها الجغرافية والزمنية.

أما استعراض البيانات الثانوية فكفيه تحديد ما إذا كانت لا تزال هناك فجوات بين المعلومات التي تكون بحاجة إليها والمعلومات المتوفرة لديك. وإذا كنت بحاجة إلى جمع بيانات أولية، فخذ بعين الاعتبار المنهجيات المفيدة في الأقسام التالية.

في كثير من الحالات، ستكون البيانات المتاحة غير كافية، ولكن لجمع بيانات أولية إضافية:

◦ سيكون الوقت محدوداً جداً،

◦ لن تكون الموارد ذات الصلة (البشرية والمالية) متاحة،

◦ لن تتمكن من الوصول إلى الموضع الذي تستضيف السكان النازحين (على سبيل المثال بسبب القيود المادية أو الوضع الأمني) أو

◦ قد يكون من الصعب العثور على منهجية مناسبة لمجموعات سكانية محددة (على سبيل المثال بسبب الملامة الاجتماعية، وأنماط الحركات سريعة التغير).

هذه كلها عناصر يجب وضعها في الاعتبار إذا كنت بحاجة إلى جمع البيانات الأولية بهدف تقدير عدد السكان. لاحظ أنه في كثير من الحالات، سيتم إنشاء التقدير من خلال الجمع بين البيانات الحالية (الثانوية) والبيانات الجديدة التي تم جمعها.

الخطوة 4أ: اجمع البيانات الأولية (إذا لزم الأمر): الأساليب والتكنيات التي تتطلب الوصول إلى السكان النازحين

إذا كنت بحاجة إلى جمع بيانات جديدة لسد الفجوات على مستوى المعلومات لديك، فضع في اعتبارك أن هذا سيتطلب الوقت والمال والموارد البشرية. ومعأخذ بعين الاعتبار السياق (انظر القسم الخاص باعتبارات التنفيذ العملي أدناه)، يمكن تطبيق المنهجيات التالية:

A.1. المشاورات مع الجهات الفاعلة/ أصحاب المصلحة الرئيسيين: تشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين تم تحديدهم خلال أنشطة التأهيل في الخطوة 1 لرسم خريطة لمناطق النزوح الرئيسية والطرق وعوائق الوصول وأو نقاط الدخول على المستويات الوطنية أو المحلية. يمكن جمع المعلومات عن بعد (من خلال مقابلات هاتفية ورسائل عبر البريد الإلكتروني واستبيانات عبر الإنترنت) أو شخصياً.

A.2. يمكن اللجوء إلى المراقبة المباشرة لجمع المعلومات المطلوبة بسرعة وتقدير أعداد السكان المتنقلين وكذلك المقيمين حالياً في موقع محددة تقع ضمن نطاق التقدير. عليك إجراء عمليات تعداد بصريّة للمساكن وأو تقديرات للخشود الثابتة. قم بجولة سيراً أو بالسيارة في المنطقة وسجل ملاحظاتك على الموقع (طبيعته وحجمه) والأعداد السكانية وتحركات السكان. حاول تحديد المخبرين الرئيسيين المحتملين، والأماكن التي يمكن أن يقوم فيها القائمون بالتعداد بإجراء استقصاءات مع السكان المستهدفين.

A.3. أنشئ نظام إنذار: متى سمح السياق، يمكن تنظيم تحديثات منتظمة لرفع تقارير عن الوافدين الجدد أو حالات النزوح الداخلي الجديدة، وهو ما يتطلب مستوى معيناً من التفاعل مع السلطات وأو الشركاء الإنسانيين (أو أصحاب مصلحة آخرين من الذين تم تحديدهم في الخطوة 1) للمساعدة في إعداد نظام الإنذار. وتعتمد طرائق نظام الإنذار هذا على السياق، وينبغي تحديدها في البداية والاتفاق عليها مع جميع أعضاء الشبكة. يتضمن ذلك عادةً استبياناً قصيراً يقوم الأعضاء بتحديثه بمعلومات حول حجم وموقع وطبيعة المناطق التي تستقبل السكان المستهدفين.

A.4. المقابلات مع المخبرين الرئيسيين: صمم استبياناً قصيراً لجمع تقديرات التدفقات السكانية عند موقع الدخول والعبور/الاستيطان وأو الخروج في المناطق موضع الاهتمام من خلال المخبرين الرئيسيين المحليين:

◦ يمكن أن يشمل المخبرون الرئيسيون سلطات المنطقة أو القرية/المناطق السكنية (في المناطق الحضرية)، وقادرة المجتمع المضيف، ومقدمي الخدمات، والعاملين في المجال الإنساني، والزعماء الدينيين، وقادرة اللاجئين أو النازحين داخلياً، وموظفي التعليم أو الصحة. ويمكنهم أيضاً أن يشملوا أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين تم تحديدهم في الخطوة 1.

◦ يمكن أن يجمع القائمون بالتعداد المعلومات من خلال مجموعة من الطرائق، بما في ذلك المقابلات وجهاً لوجه أو عبر الهاتف والبريد الإلكتروني والاستقصاءات والرسائل النصية القصيرة. ومع أن التقديرات المقدمة من مصادر المعلومات الرئيسية أقل دقة من التقييمات المباشرة، إلا أنها مفيدة خصوصاً في المواقف التي يكون فيها الوصول إلى السكان محدوداً.

A.5. استبيانات مع السكان المستهدفين: في الموقع التي تكون فيها الموارد متوفرة، صمم استبياناً قصيراً لجمع بيانات حول السكان المستهدفين عند موقع الدخول والعبور/الاستيطان والخروج في المناطق موضع الاهتمام عبر القائمين

بالنوع. يجري القائمون بالتعداد مقابلات قصيرة مع كل شخص/عائلة ويجمعون البيانات المذكورة أعلاه. وهذه الطريقةقابلة للتطبيق بشكل عام في سياقات عابرة للحدود يمكن التحكم بتدفقات السكان فيها. في الواقع التي تكون فيها الموارد والقدرات محدودة، عليك إعطاء الأولوية للمقابلات الأسرية/الجماعية على المقابلات الفردية لضمان تغطية أكبر لجمع البيانات:

◦ ستتوفر البيانات الكمية عن التدفقات السكانية المجمعة على مستوى الأسرة أو المجموعة معلومات عن حجم الحركة، إلى جانب ما يلي:

◦ يمكن استخدام البيانات الفردية التي تمأخذ عينات منها لتوصيف السكان وفهم اتجاهات التدفق السكاني محلياً.

ملاحظة: قد يكون اتباع نهج إحصائي بدوره خطوة غير مناسبة للسياق، إما لأنها تستغرق وقتاً طويلاً، أو لأن مستوى الخبرة المطلوب لتصميم النهج وتفسير النتائج غير متاح.

6.A. عليك إجراء التسجيل أو القيد أو إحصاء الأفراد: إحصاء السكان من خلال تمارين التحديد أو التسجيل السريع أو القيد أو إحصاء الأفراد. يُرجى مراجعة [إرشادات المفوضية بشأن التسجيل وإدارة شؤون الهوية](#).

الخطوة 4ب: اجمع البيانات الأولية (إذا لزم الأمر): طرق بديلة لجمع البيانات

بالإضافة إلى المنهجيات الموضحة أعلاه، قد يكون من الضروري استكشاف طرق أخرى من الطرق الموضحة أدناه لجمع البيانات مع توفير الدعم الفني الإقليمي أو من المقر الرئيسي إذا لزم الأمر، علماً أنها طرق تنطوي على قيود، وتطلب وقتاً إضافياً للمعالجة وموارد فنية، وبالتالي، ينبغي تقييم تنفيذها على أساس كل حالة على حدة. ومع ذلك، يمكن أن تكون الخيارات عملية وفعالة من حيث التكلفة نسبياً لتطبيق النهج الثلاثي على البيانات الثانوية وأو البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الطرق المذكورة أعلاه. ويمكن استخدامها أيضاً لتوفير معلومات عن الاتجاهات الماضية والحالية والمستقبلية المحتملة للتحركات السكانية. في ما يلي بعض الأمثلة على المنهجيات التي تم تنفيذها من قبل العمليات والمنظمات الشريكية عندما لم تسمح حالة الطوارئ بطرق جمع البيانات الأساسية المذكورة أعلاه في الخطوة 4أ:

1.B. عمليات مراقبة أرضية: استخدم البيانات المستمدة من [صور الأقمار الصناعية](#) لبرنامج مركز الأمم المتحدة المعنى بالسؤال، إذا كانت متاحة وذات صلة، مثل [صور الأضواء الليلية](#) لوكالة ناسا، وذلك للإشارة إلى التحركات السكانية من خلال التغيرات في مستويات سطوع الكهرباء في مناطق معينة.

2.B. سجلات بيانات المكالمات: في حال توفر اتصالات متنقلة، يمكن تقييم النزوح داخل البلدان من خلال تحليل سجلات بيانات المكالمات. اعمل مع وكالات أو منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل [GSMA](#) و [Flowminder](#) للحصول على البيانات وتنظيفها بطريقة مسؤولة.

3.B. إحصاءات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهاتف المحمول: خذ في الاعتبار [إحصاءات الاستخدام من وسائل التواصل الاجتماعي](#) (مثل [تويتر/X](#) أو [Meta data for good](#)) إذا كان معدل انتشار الإنترنت يتجاوز 70% (راجع [إحصاءات البنك الدولي](#))، وذلك باتباع [إرشادات المفوضية بشأن وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الحماية](#)

المجتمعية. بخلاف ذلك يمكنك أيضًا استخدام بيانات استخدام تطبيقات الهاتف المحمول مثل اختيار الاشتراك في خدمات الموقع.

B.4. مجموعات بيانات غير مباشرة: استكشف مجموعات البيانات الأخرى التي يمكن أن تكون بمثابة مجموعات غير مباشرة للنزوح وتشير إلى اتجاهات أسعار السوق وبيانات المعاملات المالية/المساعدة النقدية.

B.5. اعثر على بث إذاعي: لفهم الحركة وحوادث الحماية.

B.6. استكشف بيانات غوغل: بما في ذلك اتجاهات غوغل (على سبيل المثال، البحث عن مصطلحات باللغة المحلية مثل "كيفية طلب اللجوء في"، أو "كيفية الهجرة إلى"، أو "كيفية الذهاب إلى بلد معين" أو "ما هي الوثائق أو اللقاحات المطلوبة في هذا البلد")، واجهة برمجة التطبيقات التابعة لمصفوفة المسافة من غوغل.

B.7. تقنيات علم البيانات: يمكن تطبيقها في حالة توفر بيانات تاريخية كافية (على سبيل المثال، بيانات يومية أو أسبوعية لمدة عام على الأقل، أو بيانات شهرية لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات). يمكن إنتاج التقديرات إما باستخدام نهج التنبؤات الفورية أو باللجوء إلى نهج التوقعات. يساعد تحليل الارتداد متعدد المتغيرات على استكشاف عامل الارتباط والعلاقات بين المتغيرات. اسع جاهدًا لتأكيد نتائج نمذجة البيانات من خلال تطبيق النهج الثلاثي عليها مع البيانات الأخرى.

الخطوة 5: تقديم التقديرات السكانية

◦ استخدم نماذج وإرشادات حل اللῆمة العامة الشاملة عن الاستجابة لحالات الطوارئ (CORE) القياسية لضمان عرض التقديرات السكانية بشكل متسق. عليك إنشاء لوحات متابعة/تقارير ثابتة وдинاميكية لدعم احتياجات مجموعة أوسع من المستخدمين.

◦ شارك تلك التقديرات السكانية والمنتجات المعلوماتية من خلال نظم تتضمن بوابة البيانات التشغيلية التابعة للمفوضية.

لمزيد من المعلومات، يرجى قراءة المدخل "المنتجات المعلوماتية في حالات الطوارئ".

اعتبارات التنفيذ العملي

ينبغي أخذ النصائح وأفضل الممارسات التالية بعين الاعتبار لدى تنفيذ المنهجيات المذكورة أعلاه:

◦ إن تقدير عدد السكان لا ينطوي على رصد لأنشطة الحماية أو تقييم للاحتجاجات؛ لأن تقدير عدد السكان يولد معلومات حول عدد السكان وخصائصهم في مكان وزمان محددين. في المقابل، يولد رصد لأنشطة الحماية معلومات حول الاتجاهات الملاحظة في حالة الحماية لمجموعات سكانية محددة و/أو موقع محددة.

◦ أما تقييمات الاحتياجات فتحدد احتياجات وظروف وقدرات مجموعات محددة وأو موقع محددة، من أجل تحديد الفجوات بين الوضع الحالي والمعايير المتفق عليها.

◦ يمكن استخدام أساليب أو نهج متعددة لتوليد التقديرات السكانية في مناطق مختلفة أو في لحظات مختلفة من الاستجابة لحالات الطوارئ، وفقاً للفجوات في احتياجات البيانات والسياسات التشغيلية.

◦ يمكن أن يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين موظفي إنفاذ القوانين (الحدود والشرطة والأمن)، والسلطات الحكومية المدنية، وممثلي المجتمع المدني/المنظمات التي يقودها اللاجئون أو النازحون داخلياً، والباحثين، والخبراء، والمنظمات الإنسانية، ومنظمات التنمية والسلام) على المستوى الوطني ودون الوطني. لتقدير المنظمات الحالية والفعالة، عليك باستعراض إجابات الأسئلة الثلاثة المتمثلة في من، ومتى، وأين.

◦ استعرض الواقع المستهدفة التي تقوم بإعداد تقديرات سكانية لها، وسجلها وفقاً [لمعايير موقع الشركة](#) لتحسين إمكانية المقارنة وقابلية إعادة استخدام البيانات التي تم جمعها بمرور الوقت. قلل التداخل بين تلك الواقع أو المناطق من خلال تقييم تغطيتها الجغرافية وضمان معرفتها جيداً من قبل المخبرين الرئيسيين والقائمين بالتعداد. تجنب جمع المعلومات في موقع قريبة جغرافياً من بعضها البعض (على سبيل المثال على جانبي الحدود، على نفس الطريق وما إلى ذلك).

◦ عزّ التغطية الزمنية عن طريق أخذ عينات خاصة بالموقع وال فترة الزمنية (اختيار توليفات الموقع/الفترة الزمنية بشكل عشوائي، على سبيل المثال، أيام مختلفة من الأسبوع وساعات مختلفة من اليوم). يمكن أن يتقلب حجم التدفقات وتكونها، فعلى سبيل المثال، غالباً ما تكون الفترات الصباحية أكثر ازدحاماً.

◦ حسن نوعية التحليل من خلال جمع بيانات المخزون والتدفق في المقابلات مع المخبرين الرئيسيين في المخيمات مثلاً أو في المجتمعات المضيفة. أجمع (أ) بيانات المخزون عن السكان المستهدفين الموجودين في المنطقة في وقت جمع البيانات، (ب) بيانات التدفق عن الأفراد/الأسر الجديدة الوافدة والخارجة خلال فترة زمنية معينة في نفس المنطقة. لا تحاول إنتاج بيانات المخزون من بيانات التدفق أو العكس، لأن البيانات لن تكون موثوقة في هذه الحالة.

◦ لدى توزيع البيانات على الشركاء، عليك الاتسام بالشفافية بشأن تغطية البيانات والقيود المتعلقة بها، واحرص على تسلیط الضوء على التغييرات على مستوى إمكانية الوصول وتغطية جمع البيانات بين جولات جمع البيانات.

◦ حدد المدة الزمنية المطلوبة لجمع البيانات لإدارة التوقعات بشأن المدة التي سيستغرقها إنشاء التقدير.

◦ إذا تجاوز النطاق الجغرافي أو حجم النزوح ما يمكن تقييمه باستخدام الموارد المتاحة، فحدد استراتيجية أخذ العينات: حيثما أمكن، حدد إطاراً لأخذ العينات بناءً على الأساليب الاحتمالية لتعزيز التمثيل الإحصائي، مثل

توسيع نطاق الشبكة، والطريقة الرباعية ومنهجية "المعاينة والمقارنة" والعينات متعددة المراحل والطبقية. إن لم يكن أخذ العينات الاحتمالية ممكناً، يجوزأخذ عينات منبثقة عن المستجيبين. اطلب إرشادات من خبير إحصائي إقليمي أو خبير من المقر الرئيسي.

المرافق

[ACAPS, Rapid Estimation of Affected Population Figures, 2012](#)

[IASC, Guidelines on the Humanitarian Profile Common Operational Dataset, 2011](#)

4. التعلم والممارسات الميدانية

نصائح لتطبيق المنهجيات الموضحة في الخطوتين 4أ و4ب في السياقات التشغيلية المشتركة:

- لجميع السيناريوهات: استشر الجهات الفاعلة/ أصحاب المصلحة الرئисيين (الطريقة 1).
- **السيناريو 1: قياس تدفقات السكان النازحين في الحالات العابرة للحدود:** استخدم الطريقة 4أ للحصول على البيانات من مسؤولي الحدود، ودعم نظام رصد الحدود بالتنسيق معهم، إذا لزم الأمر. إذا كان الوضع الأمني مناسب، عليك بتطبيق النهج الثلاثي مع بيانات الطريقة 2، أو في حال توفر ما يكفي من الموارد وسمح الوقت بذلك، استخدم الطريقة 5أ. إذا عبر معظم النازحين الحدود وكان من الصعب الوصول إليهم، امنح الأولوية لجمع البيانات في موقع العبور القريبة (مثل القرى القريبة ومحطات الحافلات)، كما هو موضح في السيناريو 2.
- **السيناريو 2: تقدير عدد النازحين الموجودين في المجتمعات المضيفة:** إذا كانت شبكات المخبرين الرئيسية نشطة، اتبع الطريقة 3أ. أما إن لم تكن هذه الشبكات نشطة فقم بإجراء مهمة ميدانية لتحديد المخبرين الرئисيين الذين لديهم القدرة على والرغبة في مراقبة التدفقات والمخزونات، على أن يكونوا قادرين على توفير تحديثات منتظمة في الأسبوع أو الأشهر التالية.
- **السيناريو 3: تقدير عدد النازحين الموجودين في أماكن تشبه المخيمات:** الجأ دائمًا إلى الطريقة 2 لتطبيق النهج الثلاثي على المنهجيات الأخرى. وعندما تكون الموارد والوقت محدودين الجأ إلى الطريقة 3أ. استكشف فرص المؤشرات البديلة كما هو موضح في الطريقة 4، مثل إجراء تحليل إجمالي لاستهلاك المياه في كل منطقة/حي في الموقع. عندما يتتوفر المزيد من الوقت والموارد، استخدم الطريقتين 5أ أو 6أ.
- **السيناريو 4: تقدير التدفقات السكانية الكبيرة في الحالات سريعة التطور في موقع العبور:** إذا توفّرت إمكانية الوصول إلى الموقع، استخدم الطريقة 2أ وإذا كانت الموارد متوفّرة، فاستخدم الطريقة 5أ. في حالات الحركة

المختلطة، من المهم معرفة أسباب الفرار للمساعدة في تقييم عدد الأشخاص الذين من المحتمل أن يكونوا في حاجة إلى الحماية الدولية. في الاستجابات الجماعية، يتم رفع تقارير قليلة عن الفارين من الاضطهاد، لذلك تأكيد من إجراء استقصاءات فردية لتقييم الأسباب التي حثّتهم على التحرك بشكل أفضل. في حال عدم توفر إمكانية الوصول إلى موقع العبور، خذ بعين الاعتبار الطرق الموضحة في الخطوة 4ب.

5. الروابط

المؤلف والسباق والجمهور والغرض والأهمية (ACAPS), مراجعة البيانات الثانوية، المل... مشروع بيانات موقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED), مركز الإنذار المبكر بيانات Google اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إرشادات حول دعم الملف الإنساني، 2016، تجم... MMC، منهاجية 4MI، الدراسات الاستقصائية الطولية المسرب الرئيسي لمصطلحات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إحصاءات اللاجئين للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التوصيات الدولية بشأن إحصاءات الأشخاص النازحون داخلياً (IRIS) إحصاءات النازحين وإحصاءات الأشخاص عديمي الجنسية المنظمة الدولية للهجرة، شروط الهجرة الرئيسية VIEWS - الإنذار المبكر بالعنف

6. جهات الاتصال الرئيسية

دائرة البيانات العالمية – قسم الإحصاء والديموغرافيا: hqcs00@unhcr.org

دائرة الابتكارات: hqinlab@unhcr.org

البيانات المتوفرة مسبقاً

05 نوفمبر 2024

النقط الرئيسية

- ضمان أن البيانات المعروضة على خرائط المفوضية تشمل مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة المتفق عليها والحدود المعينة
- ضمان أن عمليات جمع البيانات وقواعد البيانات تستخدم مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة المتفق عليها على الصعيد القطري
- توّي زمام المبادرة في استخدام مجموعات البيانات المشتركة من أجل تحديد المعايير في العمليات وتذكير الزملاء والشركاء بقيمتها وأهميتها
- التواصل مع فريق دعم نظام المعلومات الجغرافية بالمقر الرئيسي بشأن تحديثات الموقع (لا سيّما مع موظفي

المستوى الإداري 1 و 2 والموظفين العاملين في الأماكن، هناك رابط بين مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة [Cods]، والبيانات الإدارية، ورموز تحديد الموقع الجغرافية [Pcodes])

1. لمحة عامة

مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة هي مجموعات بيانات تُستخدم في حالات الطوارئ الإنسانية لدعم المعايير التقنية وتحسين جودة البيانات وتعزيز قابلية التبادل، وقد تم إعدادها وإقرارها من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتم نشرها من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي حالات الطوارئ، يضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتحديد مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة ونشرها والاحتفاظ بها على منصة [تبادل البيانات الإنسانية \(HDX\)](#).

مجموعات البيانات التشغيلية الأساسية تتعلق بالحدود الإدارية والإحصاءات السكانية. ويسعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إتاحة هذه مجموعات البيانات الأساسية هذه إلى جميع البلدان التي تُعنى بالتنفيذ. وتتوفر مجموعات أخرى من مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة (تلك المتعلقة بالطرق، والمستشفيات، والمدارس، وعلم المياه، وما إلى ذلك) على منصة [تبادل البيانات الإنسانية](#). وعلى الرغم من عدم إدراج جميع البلدان على منصة [تبادل البيانات الإنسانية](#)، فإنه يتعين على مديري المعلومات وجهات التنسيق المعينة في المفوضية إجراء مراجعة دورية [للوحة متابعة مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة](#) التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تعرض حالة توافر مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة الأساسية، وذلك من أجل ضمان أن تستخدم عملياتها مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة كأساس لكافة البيانات التشغيلية ومنتجات المعلومات.

يجب أن يكون جميع موظفي المفوضية على دراية بالمساهمة التي تحققها مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة في جمع البيانات وتبادل البيانات وتقديم التقارير.

يرجى ملاحظة: أن غالبية نص هذا المدخل مأخوذة مباشرةً من مجموعة أدوات إدارة المعلومات التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمتوفرة عبر الإنترنت على [مجموعة أدوات إدارة المعلومات التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية](#) و [COD Storymap](#).

2. الصلة بعمليات الطوارئ

توفر مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة أساساً لتنسيق الاستجابة الإنسانية في حالة الطوارئ، وذلك من خلال تحديد البيانات الأساسية المتفق عليها ومشاركتها بين القطاعات لأغراض التخطيط ولأغراض أخرى متعلقة بالمعلومات.

يتعين على موظفي المفوضية المعرفة بمجموعات البيانات التشغيلية المشتركة إذ أنها تُستخدم كأساس للبيانات التشغيلية ومنتجات المعلومات (على سبيل المثال، 3 أو 4 أو 5 من أسئلة من وماذا ومتى ولماذا وأين، والخراطات المرجعية وما إلى ذلك). ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية في استخدام رمز تحديد الموقع الجغرافي، وهو معرف فريد يتكون من أحرف وأرقام

يُستخدم لتحديد الموقع. ويتم الاحتفاظ بالرمز الجغرافي الخاص بمجموعات البيانات التشغيلية المشتركة في بيانات الحدود الإدارية للمفوضية باعتباره "source_ID" (معرف المصدر) بغية الاحتفاظ بالارتباط مع البيانات المصدرية. ويجب أن يكون جميع موظفي المفوضية على دراية بالمساهمة التي تتحققها مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة في جمع البيانات وتبادل البيانات وتقديم التقارير. لمزيد من المعلومات عن مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة، يرجى الاطلاع على: [خريطة أحداد مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة](#). ويجب مشاركة المعلومات المتعلقة ببيانات الموقع الجديدة أو التحديثات عليها مع فريق دعم نظام المعلومات الجغرافية على (mapping@unhcr.org).

مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة هي المعايير الفعلية للمجتمع الإنساني. وهي تشكل أفضل مجموعة بيانات متوفرة حول مجموعة من المواضيع الأساسية:

- مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة الأساسية
 - الحدود الإدارية
 - والإحصاءات السكانية. (خط الأساس)
- مجموعات بيانات تشغيلية مشتركة أخرى
 - التجمعات السكانية والمناطق والمدن.
 - شبكة النقل (الطرق والمرافق وما إلى ذلك)
 - علم المياه (الجداول والمسطحات المائية، وما إلى ذلك)
 - علم مرتفعات الأرض (نماذج الارتفاع، المحيط)
 - السمات الإنسانية (حجم القضايا)

عندما تتوفر مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة، تعمد المفوضية والشركاء إلى استخدامها كأساس للاستجابة والتخطيط في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين.

3. التوجيه الرئيسي

العملية الأساسية: كيف يتم ذلك؟

يحتفظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمجموعات البيانات المتفق عليها ويقوم بتنسيق توزيعها وتحديثها في حالات الطوارئ. وفي حال لم يكن المكتب قادرًا على توفير هذه الخدمة في بلد محدد، من الممكن أن تقوم الأفرقة القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية أو جهات تنسيق أخرى مشتركة بين الوكالات بتحديد وكالة أخرى للاضطلاع بهذا الدور.

وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لكل مجموعة بيانات "شخص" مسؤول يتولى تحديد "المصادر" أو المالكين والتواصل معهم لتحليل مجموعة بيانات تشغيلية محددة ومقارنتها وتنظيفها والتوصل إلى اتفاق بشأنها. يتم تحديد المسؤولين في وقت مبكر من حالة الطوارئ، وبعدها يتحملون المسؤوليات المتعلقة بمجموعة بياناتهم المواضيعية. ويحتفظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بقوائم عن المسؤولين عن مجموعات البيانات، في كل بلد وعالمياً، وينسق العلاقات فيما بينهم.

لكل مجموعة بيانات مصدر/مالك واحد أو أكثر. وقد يكون هذا المصدر/المالك سلطة وطنية أو وكالة أو مجموعة أو منظمة غير حكومية أو وكالة تابعة للأمم المتحدة، وما إلى ذلك. وتكون الجهة المساهمة المعينة مسؤولة عن الإعداد والاحفاظ بمجموعة البيانات وبالبيانات الوصفية ذات الصلة.

الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمفوضية

المفوضية هي "مصدر" للعديد منمجموعات البيانات المعيارية و"جهة راعية" لها، وتحتفظ بها وتحديثها وتنشرها: لا سيما تلك المتعلقة بموقع اللاجئين، والإحصاءات السكانية، ونقاط العبور الحدودية، ووجود مكاتب المفوضية ووضعها على سبيل المثال. ومن الممكن إضافةمجموعات بيانات أخرى على المستوى القطري. وتتوفر بيانات عن موقع المفوضية عبر هذا الرابط: [بوابة البيانات التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أوضاع اللاجئين](#).

اعتبارات متعلقة بمشاركة المفوضية على المستوى القطري

على المستوى القطري، يتعين على مسؤول إدارة المعلومات المشاركة في الاجتماعات المعنية بمجموعات البيانات التشغيلية المشتركة في الأفرقة العاملة المعنية بإدارة المعلومات، وتعقب أسماء الموقع والإحداثيات ومجموعات البيانات التشغيلية المشتركة ورموز تحديد الموقع الجغرافية. (هي رموز فريدة لتحديد موقع جغرافية معينة، تتالف من أحرف وأرقام وتحدد موقعاً معيناً أو خاصية معينة على الخريطة أو في قاعدة بيانات). تواصل مع المكتب المحلي لتنسيق الشؤون الإنسانية من أجل الحصول على رموز تحديد الموقع الجغرافية أو ابحث في الموقع الإلكتروني.

يتعين على مسؤولي إدارة المعلومات: مشاركة قاعدة البيانات الخاصة برموز تحديد الموقع الجغرافية ومجموعات البيانات التشغيلية المشتركة على برنامج إكسل مع جميع الشركاء التشغيليين لضمان استخدامهم وحدات التقييم ذاتها لتحليل البيانات؛ والتنسيق معهم بشأن أمور جودة البيانات ومعايير البيانات؛ وتنظيم أو المشاركة في مجموعات بيانات مشتركة بين الوكالات على الصعيد الميداني؛ وتقديم المشورة للشركاء بشأن المسائل المنهجية (عند الضرورة)؛ والتشجيع على التصريح عن البيانات بسرعة، وفقاً للمعايير المتفق عليها.

توزيع منتجات المعلومات ومجموعات البيانات التشغيلية المشتركة والبيانات الأساسية التي ستستخدم من جانب جميع الشركاء.

التنسيق مع فريق دعم نظام المعلومات الجغرافية التابع للمفوضية بشأن التحديثات المتعلقة بالحدود والموقع الإدارية.

المرافق

[IASC Guidelines Common Operational Datasets \(CODs\) in Disaster Preparedness and Response](#)

[What is a GLIDE Number. When to use them and why they are useful](#)

مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة ومجموعات البيانات التشغيلية الأساسية بوابة مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة لموقع "تبادل البيانات الإنسانية" (HDX) لوحدة معلومات مجموعة البيانات التشغيلية الأساسية خريطة مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - صندوق أدوات إدارة المعلومات ما هو رقم المعرف العالمي (GLIDE) أين يتم استخدامه وما الفائدة منه

5. جهات الاتصال الرئيسية

المكتب المحلي لتنسيق الشؤون الإنسانية للأسئلة المتعلقة بمجموعات بيانات المفوضية، أو التواصل مع فريق دعم نظام المعلومات الجغرافية التابع للمفوضية على البريد الإلكتروني: mapping@unhcr.org

جمع محتوى الوسائط المتعددة

05 مارس 2025

النقاط الرئيسية

- التقط صوراً وسجل فيديوهات قصيرة لتوثق ما تراه، فإن تقديم لمحه مقتضبة عن واقعك اليومي يمكن أن يجذب اهتمام الجمهور العالمي بالأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية.
- إذا لم يكن لديك الوقت أو القدرة على كتابة قصة كاملة لتنشر على الإنترنت، اختر مجموعة من الاقتباسات المؤثرة لشخصية واحدة أو أكثر واعرضها إلى جانب معلومات أساسية (الاسم، وال عمر، والبلد الأصلي/المدينة الأصلية، و التركيبة الأسرية) وتفاصيل وصفية مثل مظهر الشخص أو سلوكه، وما يمكنك أن ترى أو تسمع من حولك. يمكن أن تطلب المساعدة لكتابة القصة من قسم محتوى الوسائط المتعددة بدائرة الاتصالات العالمية
- ركّز على فرد أو أسرة وشارك قصصهم، وضع في اعتبارك حماية وأمن الأشخاص الذين تقابلهم أو تصوّرهم، واحترم كرامتهم واحصل على موافقتهم، ولا تكشف عن تفاصيل قد تعرّضهم للخطر، واشرح لهم أن الصور أو القصص قد تم مشاهتها في جميع أنحاء العالم على الإنترنت أو التلفزيون أو الراديو وما إلى ذلك ناقش معهم ما إذا كان بجدر تغيير الأسماء أو تفاصيل أخرى لضمان حمايتهم
- وفق المبادئ التوجيهية لاتصالات أخلاقية، يُمنع استخدام صور الشخص بدون موافقته ولا سيما لأغراض جمع التبرعات
- يكون قسم محتوى الوسائط المتعددة بدائرة الاتصالات العالمية مسؤولاً عن توفير الدعم والتوضيح والأدوات
- فكر في الجمهور، واطرح على نفسك السؤال التالي: لماذا تبدو هذه القصة مهمة بالنسبة لقارئ أو مشاهد يقطن في مكان بعيد جداً؟ بعدها، اشرح التفاصيل غير المألوفة وتتجنب المصطلحات

- استخدم وسائل التواصل الاجتماعي لمشاركة المحتوى المحدث آنِياً
- شارك المحتوى الذي أنتجه مع قسم محتوى الوسائط المتعددة وهذا القسم يمكنه المساعدة في تعديل المحتوى وتوزيعه على جمهور أوسع

1. لمحة عامة

إنّ جمع المحتوى بما يشمل فيديوهات وصوراً وقصصاً ذات اهتمام إنساني هو عنصر أساسي لتأمين التغطية الإعلامية والدعم المالي.

وبالتالي، إنّ أي اختصاصات محددة لموظفي الاتصالات في بداية حالة طوارئ يجب أن تشمل جمع المحتوى كجزء من المهمة.

ويجب أن يُجمع المحتوى من صور وفيديوهات للمناطق المتأثرة والسكان المتضررين، إضافةً إلى اقتباسات منهم في غضون 48 ساعة، ويجب تسليم هذا المحتوى لقسم محتوى الوسائط المتعددة بدائرة الاتصالات العالمية لكي يتم توزيعه على الصعيد العالمي.

ويشير مصطلح "المحتوى" إلى جميع المواد التحريرية التي نشرها على مواقعنا الإلكترونية وعلى منصات التواصل الاجتماعي أو التي نشاركها مع شركائنا الإعلاميين الخارجيين والوكالات الشقيقة والجهات المانحة المختلطة والقائمة.

ويُعد الحصول على محتوى جيد عنصراً مهماً خاصةً عندما تنشب نزاعات كبيرة أو تحدث كوارث طبيعية. غالباً ما تكون القضايا السياسية والعسكرية طاغية إذ تحجب تأثير هذه النزاعات والكوارث على المدنيين، إلا أنّ تقديم محتوىً فعال وأنّ يساعد المفوضية في إضفاء طابع إنساني على نزاع حاصل في مكان بعيد ويساهم في لفت الانتباه إلى المحنّة التي يعيشها المدنيون الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة المنقذة للحياة. وبالتالي، يمكننا المحتوى من إذكاء الوعي حول حقوق واحتياجات الأشخاص الذين تُعنّ بهم المفوضية ومن الدعوة إلى اعتماد سياسات مؤاتية مثل الحدود المفتوحة وإيصال المساعدات الإنسانية إضافةً إلى حشد الدعم الضروري من الجهات المانحة.

إنّ الزملاء العاملين في قسم محتوى الوسائط المتعددة بدائرة الاتصالات العالمية يقدمون الإرشادات والدعم في أمور عدّة تشمل موجزات المحتوى والنصوص الخاصة بمقاطع فيديو أمام الكاميرا كما أنّهم يساعدون في كتابة قصص الويب أو تحريرها.

وغالباً ما تنتج دائرة الاتصالات العالمية بنشر موظفين مختصين محتوى متعدد الوسائط لجمع القصص عن أفراد وأسر نزحت من منازلها. ومع ذلك، يقدم الموظفون الميدانيون مساهمات أساسية خاصة في الساعات والأيام الأولى من حالة الطوارئ عندما يكون الوصول إلى المكان صعباً وعندما يكون الجسم الإعلامي غير متواجد على الأرض. وهذا ما يضمن إمكانية إطلاق الجهد لتعبئة الموارد واستقطاب الاهتمام الإعلامي.

2. التوجيه الرئيسي

السياسات والمبادئ والمعايير الجوهرية

- يُرجى قراءة المبادئ التوجيهية لاتصالات أخلاقية والالتزام بها. رابط داخلي للمفوضية.
- عندما نشارك محتوىً محدثً نحن نساعد المفوضية في التحكم بالسردية من خلال إظهار تواجدنا على الأرض واطلاعنا الجيد على مجريات الأمور واستعدادنا للتعامل مع الصحفيين.
- إن المحتوى المتعلق بحالة طوارئ معينة يساعد في توليد التعاطف من خلال أساليب تعزز أهداف المفوضية للدعوة وجمع التبرعات.
- الحماية أمر بالغ الأهمية، فلا تنشر محتوىً يعرض أي شخص للخطر.

توصيات بشأن الممارسات الجيدة

ركّز على الأفراد، حيث ينجذب الجمهور في معظم الأحيان تقريرًا إلى القصص والصور التي ترتكز على فرد ما إذ تبقى عالقة في ذاكرته أكثر من القصص العمومية وصور الحشود. عليك أيضًا العثور على شخص ودود يمكنه التحدث عن تجربته بوضوح، وطرح أسئلة عن حياته تتعلق بمرحلة ما قبل النزوح. ابحث عن الطرق التي يُظهر فيها الناس قدرتهم على الصمود وعن الطرق التي تُظهر فيها المجتمعات المضيفة كرمها، وفتش أيضًا عن أمور غير متوقعة، مثل تفاصيل أو مواضيع تضيف عنصر المفاجأة إلى القصة. وكذلك انقل الاقتباسات المنطقية حرفيًا (سجّلها على هاتفك إن أمكن) ولا تحاول تجميلها أو تغييرها. وعندما تكتب القصص، استخدم جملًا متنوعة طويلة وقصيرة وتجنب المصطلحات واحذف الكلمات غير الضرورية. أبدأ الكتابة بالتحدث عن لحظة مؤثرة لجذب اهتمام القارئ وتتابع بعرض سياق الأحداث وخلفيتها.

يُرجى الاطلاع على الأمثلة التالية من قصص المفوضية

<https://www.unhcr.org/ar/622ef7ec4>

<https://www.unhcr.org/ar/6246a7734>

الصور الفوتوغرافية: حاول أن تنظر في عيني الشخص المعنى عند التقاط الصور، واجمع توضيحات مفصلة تتضمن أسماء وأعمار واقتباسات مباشرة، والتقط الصور في الصباح الباكر أو مع بداية حلول المساء إن أمكن إذ غالباً ما يbedo الضوء مثاليًا للتصوير في تلك الأوقات. يمكنك التقاط الكثير من الصور و اختيار الأفضل من بينها لاحقاً. التقط بعض الصور بتنسيق بورتريه (عمودي) لتكون غلاف التقرير أو لتنشر على [وسائل التواصل الاجتماعي](#)، ومع هذا احرص على أن التقاط معظم الصور بتنسيق لاندسكيب (أفقي) لأنها أنساب للنشر على معظم المنصات الإلكترونية الأخرى التي نستخدمها.

والالتزام بقاعدة الأثاث بدلاً من أن يكون الشخص في مركز الصورة وسط الإطار. (يرجى النظر إلى الصورة الثانية أدناه).

ومع ذلك، يمكن أحياناً أن تنجح صور الحشود في نقل وضع يستحق النشر في الأخبار على غرار الصورة الشهيرة أدناه التي تظهر لاجئين سوريين يعبرون الحدود إلى العراق (يرجى النظر إلى الصورة الثالثة أدناه).

تصوير فيديو: أثناء تسجيل فيديو بواسطة هاتف ذكي:

◦ أمسِك بهاتفك بالتوازي مع المشهد (مثلاً فيديو معرض على شاشة سينمائية كبيرة) لكي نتمكن من توزيع الفيديو على محطات البث. صور فيديوهات إضافية عمودياً إن أمكن ليتم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي.

◦ ثبّت هاتفك الذكي بوضعية غير مهتزّة (حاول إسناده على جسم ثابت مثلًا شجرة أو مرکبة).

◦ حاول أن تسجّل لقطات متسلسلة، مثلًا ثلاث لقطات متراقبة فيما بينها توحّي بتسلسل الأحداث أو تقلل الوقت. يتم ذلك مثلًا من خلال لقطة تؤخذ لنفس الشخص من مسافة بعيدة ومتواسطة وقريبة أو من خلال لقطة تؤخذ لحدثٍ في نقطة البداية والمتوسط والنهاية (تسخين الماء في إبريق حتى غليانه، سكب الماء الساخن على أوراق الشاي، وسكب فنجان الشاي كي يُقدم لزائر).

◦ اجعل كل لقطة ممتدة حتى 10 ثوانٍ.

◦ لا تنقل الهاتف من جانب إلى آخر ولا تُميله نحو الأعلى والأسفل ولا تستخدم ميزة التكبير أو التصغير.

◦ ليكُن إطارك ثابتاً ومحتواه متحرّكاً بدلاً من تحريك الكاميرا نفسها.

◦ عندما تأخذ لقطة لشخص وهو يتكلّم، حاول أو تتمرّكز في مكان قريب منه قدر الإمكان وابذل ما في وسعك لتقليل ضوضاء الريح. والأفضل من ذلك هو استخدام ميكروفون لفاليير.

انظر إلى الأمثلة أدناه:

شارك صور وفيديوهات واقتباسات أو قصص مكتوبة مع دائرة الاتصالات العالمية. يمكنك إرسال فيديوهات كبيرة الحجم مع قوائم مختصرة باستخدام: <http://www.wetransfer.com> وتحميل الصور الفوتوغرافية مباشرةً على المنصة الإعلامية لللاجئين Refugees Media لبث المحتوى الإعلامي على الإنترنت. يمكنك الوصول إليها باستخدام الرابط <http://media.unhcr.org> والبحث فيها.

الأخوان القادمان من سوريا ثامر وثائر يتضرعان للنجاة من براثن الغرق بعد أن بدأت المليا تغمر القارب، فالبحر المتوسط سيبتلعمما إذ لم تصل المساعدة إليهما في أقرب وقت.

بلغت تكلفة الرحلة لكل من الأخوين 2000 دولار أمريكي. ولم يقعوا وحدهما في هذا الفخ، بل هناك أكثر من 200 شخص آخر دفعوا المبلغ نفسه وتكدسوا على متن القارب بلا أي ضمان بالوصول إلى أوروبا على قيد الحياة.

والآن، فُيالة سواحل جزيرة لمبيدوزا الإيطالية، تحولت الرحلة إلى كابوس، حيث لقي مئات الأشخاص حتفهم على مرمى البصر من الشاطئ. ويُعد غرق هذا القارب هو الحادث الثاني من نوعه الذي حدث في شهر أكتوبر الماضي.

وفي سوريا، وقبل أن تنتشر أعمال العنف وإراقة الدماء، كان الأخوان يعيشان في مجتمع صغير متماسك يصفانه بأنه «هادئ»، حيث كانت الحياة بسيطة والشوارع آمنة ونظيفة، إلى أن اندلعت الحرب وشردت المدنيين الأبرياء وأخرجتهم من منازلهم.



[image: rule-of-two-thirds.png]



[image: iraq-bridge-gubaeva.jpg]

اعتبارات التنفيذ العملي

◦ التقط اللحظة التي أدركوا فيها أنّ عليهم الفرار. ما الذي خطر في بالهم؟

◦ صِف ما حدث في رحلتهم للوصول إلى بَر الأمان، وتكلم عن أوضاعهم واحتياجاتهم الحالية وكذلك آمالهم وخططهم المستقبلية.

◦ اطرح عليهم أسئلة عن حياتهم كيف كانت قبل النزوح.

◦ سُجّل مقابلات معهم، واقتبس كلام الشخص الذي تقابله مباشرةً، واسمح للقارئ بالاستماع إلى ما قاله نصاً.

◦ أثناء الكتابة، ابدأ بالتحدث عن اللحظة الأكثر تأثيراً في القصة، وتابع بعرض سياق الأحداث وخلفيتها.

الموارد والشراكات

◦ يجب تزويـد الموظـفين الرئـيسيـين ولا سيـما مسـؤولـي الاتـصالـات العـامـلـين في حالـات الطـوارـئ بهـواتـف ذـكـيـة حتـى يـتمـكـنـوا من إـنـتـاجـ المـحتـوى بـأـنـفـسـهـمـ وـمـشـارـكـتـهـ سـرـيـعاً عـلـى وـسـائـلـ التـوـاـصـلـ الـاجـتمـاعـيـ وـمـعـ دـائـرـةـ الـاتـصالـاتـ الـعـالـمـيـةـ.

3. التعليم والممارسات الميدانية

مثال عن فيديو مصور بواسطة كاميرا

مثال عن فيديو مصور بواسطة جهاز آيفون

4. الروابط

المنصة الإعلامية للاجئين Refugees Media الموقع الإلكتروني الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قناة المفوضية على يوتوب صفحة المفوضية على منصة إكس فسبوك صفحة المفوضية على إنستغرام صفحة المفوضية على ثريند إن صفحة المفوضية على تيك توك

5. جهات الاتصال الرئيسية

القسم المسؤول عن التواصل الاجتماعي في دائرة الاتصالات العالمية بالمقر الرئيسي: socialmedia@unhcr.org